بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

مصريين بلا حدود للتنمية

مؤسسة مصر الخير
تنمية الإنسان .. مهمتنا الأساسية

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي - الاقتصادي لمحافظة أسوان

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

2025

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

مصريين بلا حدود للتنمية

مؤسسة مصر الخير
تنمية الإنسان ـ مهمتنا الأساسية

دراسة الوصف

البيئي- الاجتماعي – الاقتصادي لمحافظة أسوان

(تحديد الاحتياجات والفرص والموارد)

باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة

ضمن مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية
في التنمية المستدامة والعمل المناخي

"تمكين مستدام"

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

2025

المحتويات

كلمة مؤسسة مصر الخير – مشروع تمكين مستدام	٥
كلمة مؤسسة مصريين بلا حدود	٦
مقدمة الدراسة	٧
الملخص التنفيذي	١٠
البيانات الأساسية للمحافظة	١٦
منهجية التقرير	٢٠
الهدف الإستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته	٢٣
ملخص الهدف	٢٣
القضاء على الفقر	٢٦
القضاء التام على الجوع	٣٢
إتاحة خدمة صحية متميزة	٣٤
الارتقاء بجودة التعليم	٤٢
السكن اللائق والمدن المستدامة	٤٦
التدخلات المقترحة	٤٨
الهدف الإستراتيجي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة	٥٠
ملخص الهدف	٥٠
تعزيز المساواة بين الجنسين	٥٠
دمج الأشخاص ذوي الإعاقة	٥١
توفير فرص عمل للجميع	٥١
التدخلات المقترحة	٦٥
الهدف الإستراتيجي الثالث: إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام	٦٨
ملخص الهدف	٦٨
الحفاظ على الموارد الطبيعية	٦٨
مكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة	٦٩
تدوير المخلفات	٦٩
الهدف الإستراتيجي الرابع: تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي	٨٦
ملخص الهدف	٨٦
تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال	٨٦
دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	٨٧
التدخلات المقترحة	٩٣
الهدف الإستراتيجي الخامس: بناء بنية تحتية متطورة	٩٥
ملخص الهدف	٩٥
تحسين وسائل النقل والمواصلات	٩٥
توفير خدمات المياه	٩٧
توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة	٩٩
التدخلات المقترحة	١٠٠
الهدف الإستراتيجي السادس: تعزيز الحوكمة والشراكات	١٠١
ملخص الهدف	١٠١
تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة	١٠٢
بناء شراكات فعالة	١٠٣
التدخلات المقترحة	١٠٥
توصيات الدراسة	١٠٦

فهرس الرسوم البيانية	١١٣
فهرس الجداول	١١٤
الملاحق	١١٤
المقابلات المتعمقة التي أجراها الفريق الاستشاري	١١٥
اللقاءات البؤرية التي أجراها الفريق الاستشاري	١١٥
المقابلات واللقاءات التي أجراها الفريق المحلي	١١٨
صور من الدراسة	١١٨
الهوامش	١١٩

كلمة مؤسسة مصر الخير مشروع «تمكين مستدام»

في إطار التزام مؤسسة مصر الخير بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي تتشرف المؤسسة أن تكون جزءًا من المشروع الهام «تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي». حيث نؤمن بأن التنمية المستدامة هي السبيل لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر إشراقًا لمجتمعاتنا. ومن هذا المنطلق، نعمل جاهدين على تعزيز الشراكات بين شركاء التنمية من أجل تحسين جودة حياة المواطنين متخذين رؤية مصر ٢٠٣٠ إطارًا عامًا لدعم هذه الشراكات حيث تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقضايا التنمية المستدامة والعمل المناخي، وتسعى جاهدة لتحقيق محاور وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتأتي هذه الدراسة كجزء من جهودنا المستمرة كمنظمات مجتمع مدني لفهم احتياجات المجتمع المحلي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي تلك الاحتياجات، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية والتعاون بين جميع الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الأقصر. نأمل أن تسهم هذه الجهود في وضع خطط قابلة للتنفيذ تُحدث تأثيرًا إيجابيًا ومستدامًا لتحقيق جودة حياة للمجتمعات المحلية

ومن جانبها، سوف تواصل مؤسسة مصر الخير جهودها في تنمية العمل الأهلي وتعزيز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة. ويأتي مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي كأحد المجهودات التي تقدمها المؤسسة بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حيث نعمل على تنمية الممارسات المبتكرة للمنظمات الأهلية، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المواطنين وتساهم في تحسين مستوى معيشتهم

ختامًا، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دعم المجتمعات المحلية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، إننا على يقين بأن جهودنا المشتركة ستثمر عن مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا لمجتمعاتنا المحلية

د. محمد ممدوح
رئيس قطاع تطوير الجمعيات الأهلية
بمؤسسة مصر الخير

كلمة مؤسسة مصريين بلا حدود

يأتي تقرير دراسة الوصف البيئي الاجتماعي والاقتصادي باستخدام منهجية البحث السريع بالمشاركة في محافظة أسوان كإصدار معلوماتي يهدف إلى توفير البيانات حول الاحتياجات والفرص والموارد في ضوء التنمية المستدامة وابعادها الثلاثة (البيئي – الاجتماعي – الاقتصادي)، للتعرف على المشكلات والتحديات الموجودة في كل بعد على مستوى محافظة أسوان والعلاقة التبادلية مابين الأبعاد الثلاثة والفرص والموارد المتاحة مع التركيز على قضية الآثار السلبية للمناخ.

لذلك، فنحن كمؤسسة تنموية تعتمد على المنهج الاصلاحي في الاشتباك مع قضايا المجتمع نولي اهتمامًا بالغًا بهذا النوع من الدراسات باعتباره بوصلة لتحديد التدخلات المؤسسية التي نتبناها. ولعل أبرز مايميز هذا النوع من الدراسات هو استنادها على منهجية تشاركية في كافة مراحلها بدءًا من التصميم مرورًا بالتخطيط والتنفيذ. وشمل ذلك مختلف أصحاب المصلحة الفاعلين في عملية التنمية في المجتمع الأسواني، ممثلين عن الجهات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدنى والاكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمجالس القومية المتخصصة. والأهم هو اعتماد الدراسة على آراء وتوصيات المواطنين في المراكز الإدارية المختارة بالاضافه إلى ماتسهم به هذه المنهجية في بناء قدرات المجتمع المحلي وتمكينه من المشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرار. وهو الامر الذى نعتبره مؤشر على مصداقية وواقعية الدراسة كما يعد مؤشرًا على جدية التزام المجتمع المحلي بالتوصيات المدرجة بالدراسة، وبالتالي بالتدخلات التي ستقوم مصريين بلاحدود وشركاءها المحليين بتنفيذها وفقا لهذه التوصيات وأولوية القضايا التي ابرزتها الدراسة

وهنا تجدر الإشارة إلى أن النتائج المحدثة التي وفرتها الدراسة والتي نعتبرها نقطة انطلاق إلى حزمة من التدخلات والبرامج المبنية على مؤشرات رقمية وكيفية دقيقة تستوجب التقدير البالغ لفريق الدراسة، وعلى رأسهم الباحث الرئيسى الذى دأب على الاهتمام بكافة التفاصيل والمقابلات وجمع أحدث المصادر لتخرج الدراسة على هذا النحو المشرف، وفريق عمل مصريين بلاحدود الذى أولى الدراسة الاهتمام والتدقيق والتنسيق اللازم لتتسم بالموضوعية والشمول، ومجموعة العمل الميدانى من المتطوعين الميدانيين الذين بذلوا الوقت وانخرطوا في تجربة التعلم والأداء المهني المشرف لنحصل على هذا المنتج البحثي الهام

وأخيرا جزيل التقدير لمؤسسة مصر الخير التي اتاحت الفرصة لخروج هذه الدراسة للفضاء المدني عبر الدعم المالي والفني من خلال تمويلها لمشروع تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي من أجل التنمية المستدامة الشاملة «تمكين مستدام»

وسام الشريف

الرئيس التنفيذي لمؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية

مقدمة الدراسة

تمثل أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة إطارًا شاملًا يعالج مجموعة واسعة من التحديات العالمية التي يواجهها سكان العالم بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، وتدهور البيئة، والسلام والعدالة والشراكات. ويتطلب تنفيذ هذه الأهداف في المجتمعات النامية، حيث تكون التحديات غالبًا أكثر حدة، تبني أساليب مبتكرة تكون أكثر شمولًا وأكثر قابلية لتطبيق الرؤى الوطنية المطروحة للتنمية المستدامة. ومن هذه الأساليب منهجية البحث السريع بالمشاركة — التي طورها العاملون في مؤسسات المجتمع الصحمدني من أجل توفير فهمًا أعمق للتحديات والفرص الفريدة التي تواجه المواطنين، ومن أجل إشراكهم في عملية تقييم أثر المشكلات والوصول لحلول ناجزة لها

حفزت تلك المنهجية شركة تواصل مصر للدراسات على العمل بشراكة كاملة مع مؤسسة مصريين بلا حدود لتنفيذ هذه الدراسة التي تجيء في إطار مشروع تعزيز أدوار المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة والعمل المناخي على المستوى المحلي «تمكين مستدام»، والذي يتم تنفيذه الشراكة مع مؤسسة مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في أربع محافظات. وحفز اختيار محافظة أسوان كمكان لتنفيذ هذه الدراسة الشركة على المضى قدمًا في إجرائها، وتوفير كافة الموارد اللازمة لنجاحها بسبب الميزات النسبية التي تتمتع بها المحافظة، خاصة من حيث حالة التعددية الثقافية والاجتماعية التي تحظى بها، وحاجتها الماسة إلى مشاركة أهلها في اختيار وتحديد مشروعات التنمية الملائمة لهم، وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، وذلك على النحو الذي نصت عليه المادة ٢٣٦ من دستور ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩.

في هذا السياق، استندت الدراسة على منهجية تشاركية في كافة مراحلها سواء في مرحلة التصميم أو التخطيط أو التنفيذ، وشمل ذلك مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنمية في المجتمع الأسواني، وهو ما سوف يتبعه تنظيم حوار مجتمعي لعرض ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ومقترحات للتدخلات التنموية المطلوبة على المجتمع والقيادات التنفيذية للتباحث حول أولوياتها، وأفضل الطرق المقترحة لتنفيذها بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية المتوازنة بين كافة الوحدات الإدارية للمحافظة، والحد من تأثيرات التغير المناخي والتخفيف من آثارها على أهلها

وفي الختام أتقدم نيابة عن نفسي – وعن شركة تواصل مصر للدراسات – بالشكر والتقدير لكل من شارك في إعداد هذه الدراسة، وأخص بالذكر السادة العاملين بقطاع الجمعيات بمؤسسة مصر الخير، وفريق العمل بمؤسسة مصريين بلا حدود، والذي لولاهم ما كان يمكن لهذه الدراسة أن تخرج للنور

الفريق البحثي

د .يوسف ورداني

د.إسلام حلمي ريحان

الملخص التنفيذى

الملخص التنفيذي

تسعى دراسة الوصف البيئي والاجتماعي والاقتصادي لمحافظة أسوان إلى استشكاف أفضل السبل لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حالة العمل المناخي، وذلك بالشراكة مع المحافظة والأجهزة التنفيذية بها، وبما يضمن تحقيق الاستدامة البيئية في إطار من توطين أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل المشاركة الاجتماعية للمواطنين في خطط التنمية، ويبني ذلك على المزايا الطبيعية والبشرية التي حبا اللّه بها المحافظة، وعلى الدعم السياسي لتنميتها وتطويرها بمشاركة أهلها، وعلى المشروعات القومية التي نفذتها الدولة بها خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٤.

١. موارد طبيعية وبشرية:

وفرت المزايا الطبيعية الموجود في المحافظة الفرصة أمام تنفيذ العديد من المشروعات القومية. فبفضل سطوع الشمس بانتظام طوال العام، تم إنشاء محطة الطاقة الشمسية ببنبان بمركز دراو لتكون أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم، وتلاها إنشاء محطة الطاقة الشمسية «ابيدوس ١» بقرية فارس بمركز كوم اومبو، وتحول عدد من المباني الحكومية إلى استخدام الطاقة الشمسية بديلًا للكهرباء. وبفضل المساحات الواسعة بالمحافظة، نجحت الدولة منذ يناير ٢٠٢١ في استصلاح وزراعة ٤٠٠ ألف فدان حول منخفضات توشكى ومستهدف زراعة ٦٠٠ ألف فدان بنهاية عام ٢٠٢٥، وقامت الشركات الموجودة بوادي النقرة بتصدير المنتجات العطرية إلى الخارج. كما تميزت المحافظة بانتاجها الزراعي، فاحتلت المركز الأولي في إنتاج التمور والكركديه، وذلك فضلًا عن تميزها بثرواتها التعدينية وبمواقعها ومعالمها الأثرية والسياحة الهامة وعلى صعيد الموارد البشرية، تميزت المحافظة بارتفاع مستوى طلاب وأساتذة جامعة أسوان التي تم إدراجها ضمن جامعات الفئة الأولى ١– عالميًا في جودة البحث العلمي، ومشاركتها صدارة الجامعات الحكومية في تصنيف التايمز البريطاني ٢٠٢٤ بحصولها على المركز ٤٢٧ على مستوى الجامعات العالمية في مؤشر الجودة، ووقوعها في الفئة ٨٠١–١٠٠٠ بالتصنيف العام. كذلك تميز شباب المحافظة بمشروعاتهم الريادية في مجالات تدوير المخلفات وتجارة التجزئة وانتاج مستحضرات التجميل من المواد الطبيعية، وبشركاتهم الناشئة ومشروعاتهم المبتكرة من خلال أنشطة مركز إبداع مصر الرقمية (كريتيفا مصر) الذي افتتحه السيد رئيس الجمهورية في يوليو ٢٠٢٢.

٢. دعم سياسي لجهود التنمية:

حظت محافظة أسوان بدعم سياسي واضح تمثل في نص دستور ٢٠١٤ على تنميتها بمشاركة أهلها وبمراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي فيها (المادة ٢٣٦)، وفي زيارة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لها أربع مرات خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٤، واختيارها لتنظيم النسخة الثانية من المؤتمر الوطني للشباب في يناير ٢٠١٧، ولتكون عاصمة للثقافة والاقتصاد والأفريقي منذ عام ٢٠١٩، ولتنظيم منتدى السلام والتنمية المستدامين المخصص لمناقشة قضايا القارة الأفريقية، والذي انعقدت منه أربع منتديات خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٤.

وانعكس ذلك الدعم في تنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع الطاقة الشمسية في بنبان والخط الثاني من القطار الكهربائي السريع (أكتوبر/ أسوان/ أبو سمبل)، وفي احتلال أسوان المركز الخامس على مستوى الجمهورية من حيث حجم الاستثمارات الموجهة للمرحلة الأولي من المشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري (حياة كريمة)، والذي يتم تنفيذه في ٣٩ قرية رئيسية تضم ١٠٢ قرية فرعية و٣٨٠ نجعًا بمراكز كوم اومبو ونصر النوبة وادفو باستثمارات قدرها ٢٧,٩٥ مليار جنيهًا، وفي اختيار المحافظة لتكون المحافظة الخامسة على مستوى الجمهورية والثانية على محافظات الصعيد في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الذي نتج عنه تطوير ٤ مستشفيات و٨٧ وحدة صحية حتى ديسمبر ٢٠٢٤.

واتساقًا مع ارتكاز أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة على مبدأ «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، تشكلت بتوجيه رئاسي في فبراير ٢٠١٩ اللجنة الوطنية المعنية بتعويض أهالي النوبة الذين تضرروا من بناء وتعلية خزان أسوان وإنشاء السد العالي، وتم إنشاء المنطقة الصناعية الثانية بعد المنطقة الصناعية بالعلاقي بقرية «الشباك والجنينة» بمركز نصر النوبة. وبفضل جهود تطوير القرى النوبية، اختارت منظمة الأمم للسياحة في نوفمبر ٢٠٢٤ قرية غرب سهيل ضمن أفضل القرى الريفية السياحية في العالم. كما شارك شباب أسوان بكثافة في البرنامج الرئاسي لأبناء المحافظات الحدودية (أهل مصر)

٣. حسن مؤشرات التنمية البشرية:

انطلاقًا مما سبق، برزت في المحافظة عدة مؤشرات إيجابية للتنمية. فعلى صعيد الوضع الصحي، انخفض معدل الإنجاب الكلي في المحافظة خلال الفترة من ٢٠١٥– ٢٠٢١، وشغلت المحافظة المركز الثاني على مستوى محافظات الصعيد في معدلات الإنجاب المرغوب فيه، وتقدمت المحافظة في مؤشر الولادة التي يشرف عليها مقدم خدمة طبية، وانخفض معدل وفيات الطفولة المبكرة مقارنة بالمحافظات الأخرى، وكذلك انخفض معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق

وعلى صعيد التعليم، انخفضت معدلات الأمية في المحافظة (١٠ سنوات فأكثر) مقارنة بنظيرتها على المستوى الوطني، واحتلت المحافظة المركز الأول على مستوى محافظات الصعيد من حيث معدلات محو الأمية، وتم افتتاح المدرسة اليابانية بمدينة الرديسية بمركز أسوان في ديسمبر ٢٠٢٢ لتركز على فكرة التعليم النشط واكساب الطلاب المهارات الحياتية اللازمة، وحاليًا يلتحق بها طلاب مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الابتدائي

وفي مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برزت مشروعات تجفيف التمور والطماطم والحرف اليدوية والتراثية. وفي مجال ريادة الأعمال والابتكار، فازت ست مشروعات في الدورة الثانية من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية عام ٢٠٢٢، وشغلت أسوان المركز الخامس على مستوى محافظات الجمهورية في عدد المشروعات المشاركة في الدورة الثالثة للمبادرة في عام ٢٠٢٣، وبرزت تجارب مميزة لمشاركة رواد أعمال المحافظة في برامج دعم وتمويل المخترعين والمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال التي تنفذها الجامعات والقطاع الخاص. وفي المجال البيئي، نجحت قرية فارس في أن تصبح أول قرية خضراء على مستوى الجمهورية

وبالتزامن مع ذلك، فازت المحافظة في مارس ٢٠٢٥ بالمركز الثاني ضمن ثماني محافظات في مبادرة «حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي» والتي نفذتها وزارة التخطيط للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث حققت ٢٦ شرطًا ضمن ٨ معايير أساسية اشترطتها المبادرة ، كان من بينها تخضير الخطة الاستثمارية ودمج البعد البيئي فيها

٤. استمرار التحديات الموروثة:

غير أن هذه الطفرة التنموية لم تستطع أن تعالج معظم التحديات الثقافية والاجتماعية الموروثة من عهود سابقة، وتلك المترتبة على الأزمة الاقتصادية، فقد كشف المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ عن احتلال المحافظة المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث نسبة الإنيميا بين الأطفال في عمر ٦–٥٩ شهرًا، والمركز الثاني في معدل النحافة/ الهزال للأطفال دون سن الخامسة، والمركز الرابع قبل الأخير في نسبة استخدام السيدات لوسائل تنظيم الأسرة

كما تدنى وضع المحافظة بصورة لافتة في مؤشر تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية (ختان الإناث)، فقد شغلت المحافظة المركز الثاني من حيث أعلى المحافظات في معدل إجراء ختان الفتيات على مستوى الجمهورية بنسبة ٤٦,٦ بالمئة

في عام ٢٠٢١، والمركز الثالث في قائمة أعلى المحافظات التي لدى الأمهات فيها نية لختان بناتهن في المستقبل بنسبة ٢٦ بالمئة، وكشفت البيانات عن أن ٩٨ بالمئة من السيدات المتزوجات في الشريحة العمرية ١٥–٤٩ سنة تم ختانهن. ومازالت معدلات زواج الأقارب مرتفعة عن نظيرتها على المستوى الوطني

وبالرغم من التقدم الملحوظ في مؤشرات تمكين المرأة على مستوى المحافظة، والدور الملحوظ الذي تلعبه نساء المحافظة، والذي مكنها من الحصول على المركز الأول في المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية لعام ٢٠٢٣ ضمن فئة مشروعات المرأة، إلا أنه مازالت هناك اختلالات متعلقة بنسب مشاركة المرأة في قوة العمل، وبالفجوة بينهن وبين الذكور في معدلات الأجور في القطاع الخاص مع الميل إلى تشغليهن ساعات أطول. كذلك مازالت المرأة تتعرض للعنف الجسدي على يد الزوج، وبمعدل يفوق نظيره على المستوى الوطني.

كذلك استمرت المشاكل البيئية حيث تعاني المحافظة من التصحر وصعوبة زيادة المساحات الخضراء المنزرعة بسبب طبيعة الأرض الرملية الجافة ودرجات الحرارة المرتفعة وقرب بعض القرى من الجبال، ومن قصور شبكة الصرف الصحي عن استيعاب إجمالي كميات المياه المنصرفة، ومن عدم وجود شبكات خاصة لتجميع مياه السيول والأمطار، وتعدي الأهالي على بعض مخرات السيول خاصة في مركزى أسوان وإدفو، وهو ما تسبب في ازدياد حدة الخسائر البشرية والمادية التي تعرضت لها بعض قرى المحافظة أثناء تساقط السيول في نوفمبر ٢٠٢١، وذلك فضلا عن استمرار مشكلة تلوث الهواء نتيجة لعمل مصانع السكر والصناعات التكميلية في مركزي كوم امبو وادفو ومصنع الفيرو سيليكون في ادفو. وألقت التغيرات المناخية بتأثيراتها على جميع القطاعات الاقتصادية في المحافظة خاصة قطاعي الزراعة والسياحة

٥. بيئة جاذبة للشراكات:

أدى الاهتمام السياسي بتنفيذ عدد من المشروعات القومية بأسوان إضافة إلى اتضاح تأثيرات تغير المناخ على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومعاناة المحافظة من تدفق اللاجئين بعد اندلاع الأزمة السودانية في أبريل ٢٠٢٣ إلى تدفق الشراكات الدولية على المحافظة. في هذا السياق، ركزت المشروعات التي نفذتها منظمات الأمم المتحدة والجهات الدولية بالشراكة مع أجهزة الدولة على النهوض بأوضاع التنمية في المحافظة عبر نهج مزدوج يجمع بين التركيز على مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ مع تحسين الأوضاع المعيشية للسكان

وتمثلت أبرز هذه المشروعات في مشروع «الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة ——» الذي تنفذه وزارتا الموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد» منذ عام ٢٠١٥ في ١٢ قرية من قرى وادي النقرة بنصر النوبة، ووادي الصعايدة بإدفو، وفي مشروع «تعزيز الزراعة الذكية مناخيًا والتنوع البيولوجي الزراعي» الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع وزارة الزراعة منذ نوفمبر ٢٠٢٣ في ثلاثة محافظات منها أسوان، وفي مشروع «تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري لصغار المزارعين (الغذاء للمستقبل)» الذي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ٣ قرى من قرى مركز كوم اومبو

وكذلك في المشروعات التي تنفذها وحدة إدارة المشروعات بالجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مع برنامج الأغذية العالمي، والتي تشمل مشروع تعزيز مرونة الأمن الغذائى بصعيد مصر، والذي ينفذ بثماني قرى من قرى المحافظة، ومشروع بناء مرونة نظم الامن الغذائي بصعيد مصر (التغيرات المناخية)، ومبادرة البنك المركزي لتمكين المرأة من تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد مصادر دخل بديلة للاسرة الريفية، والذي ينفذ بخمس قرى من قرى مركز ادفو ونصر النوبة. أضف إلى ذلك البرامج التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية غير الحكومية في مجال صقل قدرات النشء والشباب، وتأهيلهم لسوق العمل، والحفاظ على البيئة

وتبلورت هذه الشراكات بصورة أكبر مع ازدياد تدفق اللاجئين السودانيين على مصر منذ أبريل ٢٠٢٣ حيث نشط العديد من الهيئات الدولية مثل مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وهيئة انقاذ الطفولة، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة تير دي زوم في دعم المنظمات الأهلية لاستيعاب اللاجئين في المجتمع، وتوفير الحد الأدني من الحياة الكريمة اللازم لهم

٦. الفرص والتوصيات:

في ضوء الموارد والتحديات السابقة، يبرز العديد من التوصيات التي يمكن أن تسهم الشراكة بين الوزارات والأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والبنوك والمؤسسات الدولية في المضى قدمًا فيها. ويشمل ذلك

أ- الاستفادة من الجهود التي تبذلها المحافظة في الحصول على اعتماد أسوان كمدينة عالمية خضراء ——— لتكون الثالثة عربيًا بعد مدينتي دبي وشرم الشيخ في تسريع وتيرة التصدي لآثار التغير المناخي مع ما تفرضه من أدوار مختلفة على مختلف الجهات. ويرتبط بذلك العديد من الاقتراحات التي أثارها المشاركون في اللقاءات البؤرية التي أجراها الفريق الاستشاري للدراسة، وأهمها إنشاء سياج شجري حول مدينة أسوان لحمايتها من التصحر، والتأكد من قيام مصنع كوم اومبو باستخدام الغاز الطبيعي بديلًا للمازوت الملوث للبيئة، ودراسة تعميم تجربة قرية فارس في عدد من القرى الأخرى مع دراسة تحويل القرية لتصبح أول قرية عاملة في مجال السياحة الريفية بالمحافظة، وإنشاء مركز للتميز في مجال تغير المناخ في جامعة أسوان بحيث يكون بيتًا للخبرة لمحافظات الصعيد في ذلك المجال

ب- تكثيف الاستثمار في المشروعات الريادية المرتبطة بمجالات تدوير المخلفات الزراعية، وتجفيف التمور والفواكه خاصة مع التخطيط لإنشاء مصنع متكامل لتجفيف التمور في قرية فارس

ج- تطوير برامج التمكين الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب والفتيات:

» إنشاء سلاسل للقيمة المضافة في المحاصيل والحرف اليدوية والتراثية التي تتميز بها المحافظة، ووضعها تحت براند ثابت يسهل تسويقه محليًا ودوليًا باسم «فارس».

» إنشاء منصة محلية للتشبيك بين أنشطة الوزارات والهيئات الحكومية والبرامج التي تنفذها الجمعيات/ المؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمكين الاقتصادي سواء بشكل منفرد أو بتمويل من المنظمات الدولية.

» التفكير في إيجاد مسار تدريبي موحد للشباب في المهارات الحياتية، والرئيسية المتعلقة بمهارات سوق العمل، ومسار متخصص حسب طبيعة النشاط أو الحرفة التي يرغب الشباب العمل فيها مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل البرمجة والذكاء الاصطناعي، وعلى الشباب المقيم في القرى.

» التنسيق مع وزارتى الشباب والرياضة والتنمية المحلية في تنفيذ مبادرة «إيجي تراك» أو «سيارات الطعام المتنقلة» في مدينة أسوان والمراكز الإدارية بالمحافظة.

» التنسيق مع المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بشأن الحاق عدد من الشباب المتميز بالمحافظة في الدورات التدريبية التي ينظمها المعهد في مجالات الحوكمة والتنمية المستدامة والتغير المناخي وريادة الأعمال وكن سفيرًا وتنمية المهارات القيادية للمرأة وإدارة المشروعات.

» تفعيل مكون التمويل الريفي في مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة ———، والذي يقدر في أكتوبر ٢٠٢٤ بنسبة ٧٨ بالمئة ليصل إلى نفس معدلات نسب تنفيذ المكونات الأخرى الأكثر ارتفاعًا.

د – دعم قطاع الزراعة:

دراسة مطالب المزارعين الخاصة بتوفير الأسمدة بسعر مدعم، ورفع سعر توريد المحاصيل الزراعية، وحوكمة عملية وزن القصب المورد لمصنع السكر في كوم اومبو من خلال لجان مشتركة يشارك فيها المزارع وممثل المصنع وممثل للجمعية الزراعية.

التوسع في فكرة الحقول الإرشادية التي أنشاتها وزارة الزرعة بالتعاون مع منظمة الفاو ونفذتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عدد من القرى بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية، والاستخدام الفعال للمياه، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والطاقة. وتتمثل أبرز أسباب نجاحها في أنها تقوم على منهجية التعليم بالممارسة، وكأداة إرشادية تساعد الفلاح أن يرى النتيجة على الأرض، وتمكنه من أن يتعرف في نهاية كل فترة تدريبية من خلال المدرسة على الفرق بين الحقول التجريبية والحقول التقليدية التي يقومون بزراعها، وهو ما يسمح له بالتغلب على النمطية وعدم التجديد والرغبة في زراعة نفس المحاصيل بنفس الطريقة المتوارثة من الأجداد

دراسة تعميم تجربة قرية الحكمة والكرامة في زراعة النباتات الطبية والعطرية في قرى أخرى تتلاءم ترتبتها مع هذا النوع من النباتات.

٥–التصدي للمشاكل المتعلقة بقطاع الصناعة:

إجراء دراسة تقييم شاملة لوضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنفذة بالمنطقة الصناعية بالعلاقي لتفعيل العمل بها، وتطبيق الدروس المستخرجة منها على منطقة «الشباك والجنينة»

التوسع في تأهيل المصانع المتعثرة وإقامة مصانع جديدة في المجالات المتعلقة بتدوير مخلفات كسر الرخام والجرانيت، وإنتاج السماد العضوي، وإنشاء وحدات صناعية لتدوير مخلفات النخيل في المراكز الإدارية المختلفة

تفعيل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني:

مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ التدخلات السابقة وفق آلية تنسيق واضحة ومؤسسية مع المحافظة والأجهزة التنفيذية.

تكثيف جهود التوعية لمواجهة الظواهر الإيجابية السلبية المنتشرة في المحافظة خاصة فيما يتعلق بحملات تنظيم الأسرة، والتوعية بخطورة زواج الأقارب، والتصدي لختان الإناث وكافة أشكال العنف ضد المرأة، والتوظيف العادل للفتيات في سوق العمل، ومكافحة انتشار المخدرات التخليقية بين الشباب على أن يتم في البداية التركيز على حى شرق مدينة أسوان وقرى المراكز الإدارية المختلفة. ويمكن أن يتم ذلك بالاستفادة من حملات التوعية المنفذة في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بالمحافظة، وبالتنسيق مع برنامج «وعى» بوزارة التضامن الاجتماعي

التنسيق مع التحالف الوطني للعمل الأهلى التنموي في جهوده لدعم القرى والمناطق الأكثر فقرًا بالتركيز على تعزيز خدمات الرعاية الصحية ومواجهة المشاكل المرتبطة بسوء التغذية وانتشار الإنيميا بين الأطفال، ودعم تنفيذ برامج التغذية المدرسية، وسداد المصروفات وتوفير المستلزمات الدراسية للأطفال غير القادرين.

التوجه نحو إصدار تقارير لقياس أوضاع التنمية المستدامة بالتطبيق على المدن والمراكز الإدارية المختلفة، وبما يبرز خصوصية الموارد والمشاكل والتحديات والفرص المتاحة بكل منها.

وتجدر الإشارة إلى أن فرص نجاح تنفيذ هذه التوصيات وغيرها من التوصيات التنفيذية الواردة بالدراسة تزداد عندما تُطبق بشكل متكامل، وبحيث يُدعم كل منها الآخر. وتزداد أكثر عندما تتكامل سياسة نوعية أو قطاعية ما مع بقية السياسات العامة فيما يُعرف بمفهوم «السياسات الاجتماعية المتكاملة Integrated Public Policies». إن تعدد البرامج والمبادرات الحكومية والأهلية المنفذة في مجال التنمية المستدامة والعمل المناخي دون وجود التنسيق بينها يمثل تحديًا ينبغي التعامل معه.

البيانات الأساسية
لمحافظة أسـوان

البيانات الأساسية للمحافظة

المساحة:

تبلغ مساحة أسوان ٦٢,٧٢٦ كم٢ بما يعادل ٦,٢ بالمئة من إجمالي مساحة الجمهورية لا تمثل المساحة المأهولة منها بالسكان سوى ١,٦ بالمئة بما يساوي ١٠٠٤,٧٧ كم٢. وتمتد المحافظة على طول مسافة ٤٨٠ كم٢ من الجنوب إلى الشمال، وتقع على بعد ٨٨٠ كم٢ من القاهرة. ترتبط أسوان بباقي محافظات الجمهورية عبر شبكة طرق برية وسكك حديدية إضافة إلى موانئ النقل الجوي عن طريق مطاري أسوان وأبو سمبل الدولي، أو موانىء النقل النهري عن طريق ميناء السد العالي

عدد السكان:

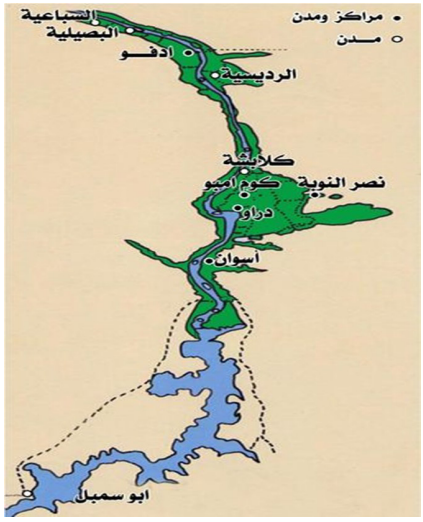

بلغ عدد سكان المحافظة ١,٦٩١,٢٢٢ نسمة بنسبة تمثل ١,٥٨ بالمئة من إجمالي سكان الجمهورية البالغ عددهم ١٠٧ مليون نسمة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نوفمبر ٢٠٢٤، وبهذا تحتل أسوان المركز الـ ١٧ من حيث عدد السكان بين المحافظات المصرية.

ويتميز سكان المحافظة بالتنوع، فهم ينتمون إلى عدة قبائل عربية مثل أبرزها الجعافرة والعبابدة والأنصار وبنى هلال والأشراف والعليقات، إلى جانب قبائل النوبيين والبشارية. ويتركز ٩٠ بالمئة من سكان النوبة في قرى وجزر غرب سهيل، وفي مركز نصر النوبة

غير أن هذا العدد لا يشمل عدد اللاجئين المقيمين في المحافظة، والذي لا يوجد تقدير دقيق بأعدادهم. ففي حين تشير بيانات المفوضية السامية لشئون اللاجئين في مايو ٢٠٢٤ إلى أن أعداد اللاجئين المسجلين لديها بالمحافظة لا تتجاوز بضعة آلاف أغلبهم من اللاجئين السودانيين وعدد محدود من السوريين، وذلك وفقًا لما هو موضح في الجدول رقم (١)، تكشف المشاهدات الميدانية عن زيادة أعداد اللاجئين السودانيين بصورة مضطردة خاصة بعد اندلاع الأزمة السودانية في أبريل ٢٠٢٣، وذلك باعتبار أسوان خط العبور الأولي لهم إلى مصر، وأن معظمهم يأتي بصورة غير شرعية عبر الحدود المصرية السودانية

جدول رقم (١)

تطور أعداد اللاجئين المقيمين بمحافظة أسوان

خلال الفترة ديسمبر ٢٠٢٣– مايو ٢٠٢٤

التاريخ	السودانيين	السوريين	أخرى	الإجمالي	نسبة التغير
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٢٤٢	٣٦	٧٢	٢٣٥٠	٥٠٪
٣١ يناير ٢٠٢٤	٢٧٨٠	٣٦	٧٩	٢٨٩٥	٥٨٪
٢٩ فبراير ٢٠٢٤	٣٦١٥	٣٧	٩٥	٣٧٤٧	٦٩٪
٣١ مارس ٢٠٢٤	٤٠٩٨	٣٢	١٠٥	٤٢٣٥	٧٤٪
٣٠ أبريل ٢٠٢٤	٤٧٢٧	٤٣	١١٠	٤٨٨٠	٨١٪
٣١ مايو ٢٠٢٤	٥٥٨٣	٤١	١١٥	٥٧٣٩	٨٩٪

جدول من إعداد الباحث. المصدر: الموقع الالكتروني للمفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة، يونيو ٢٠٢٤.

ويتركز اللاجئون السودانيون في مدينة أسوان في مناطق الإسكان المميز والعقاد والشيخ هارون بحى جنوب أسوان، ومناطق السيل والصداقة القديمة (خاصة عمائر الأولى بالرعاية)، والصداقة الجديدة بحى شرق، وفي عدد من قرى مركز نصر النوبة. ويلاحظ أن التركز يزداد بصورة أكبر في المناطق المحيطة بالمدارس المجتمعية السودانية مثل الإسكان المميز بالقرب من مدرسة النخبة، ومساكن التأمين في حى جنوب بالقرب من مدرسة القبس. في حين تتركز أعداد السوريين في حى غرب، وتحديدًا في المنطقة المحيطة بمول الجيش.

التقسيم الإداري:

وفق قرار محافظ أسوان رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٤، تضم محافظة أسوان خمسة مراكز إدارية هى: أسوان، ودراو، وكوم اومبو، ونصر النوبة، وإدفو. وفيما يلي وصفًا تفصيليًا للتقسيم الإداري لهذه المراكز الإدارية

جدول رقم (٢)

التقسيم الإداري لمراكز المحافظة

م	المركز/ المدينة	عدد المدن	عدد الوحدات المحلية القروية	عدد القرى (شامل الأم)	عدد الكفور والنجوع والعزب
	أسوان	٢	٤	٨	٢٢
	كوم اومبو	١	٩	٢٧	١٠٠
	نصر النوبة	٢	٩	٤٣	١٠
	إدفو	٤	١٣	٣١	٢٠٢
	دراو	١	٤	٧	٤٣

جدول من إعداد الباحث. المصدر: الدليل الإحصائي لمحافظة أسوان ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

المنهجية

المنهجية

البحث السريع بالمشاركة هو نمط من أنماط البحوث غير التقليدية التي قام الباحثون في مجال التنمية الدولية بتطويرها في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرين كبديل أو مكمل للنظم المسحية التقليدية، ويعتبر الأسلوب الأمثل للتعلم من ومع أفراد المجتمع بهدف استكشاف وتحليل وتقييم المعوقات والفرص المتاحة للتنمية بالمجتمعات المحلية، وذلك من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط لمشروعات فعلية يتطلبها المجتمع.

١ – أهداف الدراسة:

» إعداد توصيف للمشكلات والاحتياجات على مستوى المحافظة مع توصيف كل مشكلة من واقع البيانات المكتبية والميدانية المتاحة.

» تصنيف المشكلات والاحتياجات التنموية طبقًا لأبعاد التنمية المستدامة، وتوضيح علاقتها بأهداف التنمية المستدامة ومحاور رؤية مصر ٢٠٣٠.

» التعرف على الموارد والفرص الموجودة بالمراكز الإدارية المستهدفة من الدراسة، وهي: مدينة ومركز أسوان، ومركز كوم أومبو، ومركز نصر النوبة، وذلك بما يشمل الكوادر البشرية، والمؤسسات الرسمية والأهلية، والمشروعات القومية المنفذة، وفرص التمويل المحتملة.

» إعداد خطة لانتشار المنظمات الأهلية المعنية والخدمات التي تقدمها بالتركيز على الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتميزة.

» الخروج بتوصيات عامة لمقابلة تلك المشكلات والتحديات في ضوء الموارد والفرص المتاحة.

» بناء قدرات الجمعيات القاعدية الثلاثة المشاركة في المشروع، وهي: الجمعية التعاونية الإنتاجية النسائية للحرف اليدوية والتراثية بمركز ومدينة أسوان، وجمعية تنمية المجتمع المحلي بمركز نصر النوبة، وجمعية نهر الخير لتنمية المجتمع بمركز كوم اومبو ومركز دراو، ومساعدة فرق عملهم على تصميم مبادرات اجتماعية مبتكرة تسهم في عملية التنمية.

٢ – النطاق الجغرافي للدراسة:

استهدفت الدراسة رفع الاحتياجات التنموية في محافظة أسوان بالتركيز على مدينة ومركز أسوان، ومركز كوم أومبو، ومركز نصر النوبة. ومع ذلك حرص الفريق الاستشاري على تضمين أمثلة وإشارات إلى مراكز إدارية أخرى حسبما كان ذلك ضروريًا.

٣ – خطوات تنفيذ الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مشاركة المجتمع في إعدادها وتنفيذها في كافة مراحلها، وذلك من خلال ما يلي:

» اختيار فريق مكون من ٢٠ شابًا وفتاة من أعضاء ومتطوعي الجمعيات القاعدية الشريكة في تطبيق الدراسة للحصول على دورة تدريبية على أساسيات البحث السريع بالمشاركة، وتم مراعاة التنوع في العمر/ النوع الاجتماعي/ التخصصات/ الخبرات الموجودة.

» تدريب الفريق على أساسيات البحث السريع بالمشاركة لمدة خمسة أيام عمل، وتم استخدام مداخلاتهم أثناء التدريب كمادة خام للانطلاق منها إلى العمل الميداني. وشملت أدوات تحليل البيانات التي تم التدريب عليها: الملاحظة، والمقابلة الشخصية، واللقاءات الجماعية، واللقاءات البؤرية، ورسم الخرائط الاجتماعية والمكانية للأماكن المستهدفة، وتحديد أنماط الروتين اليومي والموسمي بها، بالإضافة إلى كيفية تحديد المصادر الثانوية وتحليلها.

» تصميم خطة البحث بمشاركة المتدربين، وبالتنسيق مع الجمعيات المحلية القاعدية الشريكة في المشروع.

» إشراك فريق العمل بمؤسسة مصريين بلا حدود ضمن مهام الفريق الاستشاري بما يضمن تنوع فريق العمل، وضمه لخبرات جديدة.

» اختيار مقر للاجتماعات اليومية للفريق أثناء إجراء الدراسة في مدينة ومركز أسوان.

» تحديد عينة للمقابلات واللقاءات الجماعية والبؤرية المستهدفة للاستشاري الرئيسي وفريق العمل (انظر ملحق الدراسة)

» تقسيم فريق العمل إلى ثلاث مجموعات عمل فرعية لإجراء المقابلات واللقاءات البؤرية على المستوى المحلي.

» عقد (٢١) مقابلة مع المسئولين الحكوميين ومسئولي المجتمع المدني بالمراكز الإدارية المختلفة.

» إجراء (١٢) لقاءً بؤريًا مع أفراد المجتمع المحلي المستهدف الذين بلغ عددهم ١٤٩ قيادة شعبية ومحلية، مع إشراك بعض المتدربين فيها لصقل خبراتهم.

» عقد لقاء يومي مع فريق العمل في مركز أسوان، واونلاين مع فريق العمل بمركزى كوم اومبو ونصر النوبة لدراسة الصعوبات ومتابعة العمل، ولأخذ ملاحظاتهم بشأن كتابة التقرير.

٣ – أساليب جمع البيانات:

» الملاحظة الميدانية.

» المقابلات الفردية والجماعية.

» مجموعات المناقشة المركزة (اللقاءات البؤرية)

» المصادر الثانوية.

٤ – أدوات تحليل البيانات:

» تحليل أحوال المعيشة.

» الروتين اليومي.

» التقويم الموسمي.

» شجلاة المشكلات.

» الخرائط والرسم التنظيمي على المستوى المحلي.

التحديات التي واجهت فريق العمل:

» صعوبة الاجتماع الميداني اليومي مع فريق العمل المحلي بمركزي كوم اومبو ونصر النوبة، وهو ما تم الاستعاضة عنه بلقاءات عبر تطبيق زووم كما سبق الذكر خاصة في ظل كبر حجم المساحة المستهدف تغطيتها من خلال الدراسة، وضيق الوقت المتاح لإجرائها (١٠ أيام عمل)

» عدم وجود خبرة بحثية سابقة لدى الكوادر المحلية خاصة فيما يتعلق باستخدام محركات البحث الشهيرة، وعدم توافر أجهزة حاسب آلي لدى بعضهم.

» محدودية عدد الدراسات التي تناولت بالتحليل والتقييم لأبعاد التنمية المستدامة بالمحافظة مع تقادم عدد كبير منها، وارتكان تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة التي أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن المحافظة لعام ٢٠٢٠ بالأساس على بيانات وإحصائيات المسح الصحي السكاني لعام ٢٠١٨، وذلك دون تقديم تفسيرات أو تحليلات للنسب المذكورة، وأسباب زيادتها أو نقصانها عن المستهدف الوطني في ذلك العام أو عن مستهدف المحافظة في عام ٢٠٣٠. كذلك اقتصاره على (١١) هدفًا من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، وعدم تضمنه أيّة إشارات إلى الأهداف المتعلقة بالصناعة والابتكار (الهدف ٩)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف ١٠)، والإستهلاك والإنتاج المسئولان (الهدف ١٢)، والعمل المناخي (الهدف ١٣)، والحياة تحت الماء (الهدف ١٤)، والحياة في البر (الهدف ١٥).

»

» الاختلاف بين تقديرات المسح الصحي للأسرة المصرية وبيانات النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فيما يتعلق بأعداد المواليد والوفيات، ففي حين اعتمد المسح في الحصر على البيانات السنوية التفصيلية للمواليد والوفيات المسجلة بقاعدة بيانات نظام المعلومات الصحية (HIS)، اعتمد الجهاز بدءًا من عام ٢٠٢١ على قاعدة بيانات المواليد والوفيات وفقًا للنظام المميكن لتسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة، وذلك فيما عدا محافظة شمال سيناء.

٧ – كتابة التقرير النهائي:

» لتحقيق التوافق بين الأجندة العالمية والوطنية، مزج التقرير في تبويبه بين أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة على المستوى العالمي، والتي تمثلت في ١٧ هدفًا، وبين الأهداف الإستراتيجية الستة التي تضمنتها رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة في نوفمبر ٢٠٢٢، والتي شملت جودة الحياة ومستوى المعيشة، والعدالة الاجتماعية والمساواة، ونظام بيئي متكامل ومستدام، واقتصاد متنوع معرفي تنافسي، وبنية تحتية متطورة، والحوكمة والشراكات.

» وبداخل كل هدف رئيسي - وكلما توفرت البيانات، عرض التقرير للوضع على مستوى المحافظة، وذلك بما شمل أبرز الإنجازات التي قامت بها الدولة، والتحديات التي تواجه المحافظة ككل في تحقيق الهدف، ثم عرض أمثلة للموارد والفرص والتحديات الموجودة في المراكز الإدارية محل الدراسة مع ذكر أمثلة على قصص نجاح محددة يمكن الاسترشاد بها وتعميمها في المراكز الإدارية الأخرى للمحافظة.

» تبنت الدراسة منهج ثلاثي الأبعاد يمزج بين التقارير والإحصائيات الرسمية، والأخبار والتقارير الصحفية المنشورة عن المحافظة، والبحث الميداني على أرض الواقع. كان من أبرزها التقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عن توطين أهداف التنمية المستدامة في محافظة أسوان في عام ٢٠٢٠، والبيانات الخاصة بمحافظة أسوان التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٤، والمسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١، والدليل الاحصائي لمحافظة أسوان للعام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤. وجاء ذلك لتحقيق الهدفين التاليين:

١. قياس معدل التغير الذي حدث في أوضاع التنمية المستدامة والتغير المناخي بالمحافظة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، وذلك نظرًا لما شهدته هذه الفترة من أحداث بارزة أثرت على حياة المواطنين فيها أبرزها تأثيرات الأزمة الاقتصادية، وتدفقات اللاجئين السودانيين في أعقاب اندلاع الأزمة السودانية في أبريل ٢٠٢٣.

٢. التغلب على ما كشفه استبيان قياس وعى المواطنين وأصحاب المصالح بالتنمية المستدامة بالمحافظة، والتي أجرته مؤسسة مصر الخير لصالح المشروع، من عدم وجود تعريف محدد لدى أهالي المحافظة عن التنمية المستدامة مقارنة بالمحافظات الأخرى مثل الفيوم التي أعطت الأولوية لتوفير فرص العمل بنسبة ٣٣ بالمئة، وبنى سويف التي غلب عليها مفهوم تلبية الاحتياجات بنسبة ٦٧ بالمئة، وكذلك تقارب وعى أهالي أسوان بأهداف التنمية المستدامة بحيث لا يبرز هدفًا له الأولوية على الأهداف الأخرى، وذلك بما يشير إلى درجة من الغموض في تعريف المفهوم وتحديد أهدافه وبيان مقاصده.

وأخيرًا استعان الباحث في كتابة التقرير بشهادات حية من تصريحات المسئولين في اللقاءات الرسمية وغير الرسمية التي عقدها معهم، ومن تصريحات المشاركين في اللقاءات البؤرية، وذلك دون تغيير في الصياغة بما ينقل إحساس المواطنين بالقضية كما هى لصناع القرار ومتخذيه

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

جودة الحياة ومستوى المعيشة

الهدف الإستراتيجي الأول

الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

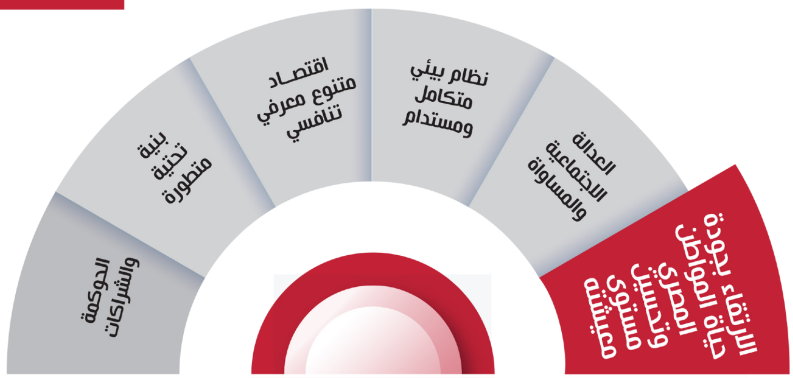

ملخص الهدف

مؤشرات الفقر والجوع:

» في ظل غياب بيانات محدثة من ٢٠١٧/٢٠١٨، فمن الأرجح أن نسبة الفقر قد انخفضت في القرى المنفذ بها مشروع حياة كريمة، وفي القرى التي يُنفذ بها مشروعات مواجهة التغيرات المناخية.

» يتضح من تحليل قاعدة بيانات مؤسسة مصر الخير عن الغارمين والغارمات ٢٠١٠– ٢٠٢٢ تراجع نسبة الغرم في المحافظة، واحتلال أسوان المركز العشرين على مستوى الجمهورية، والسابع على مستوى محافظات الصعيد في حالات الغُرم.

» مازال تعاطي المخدرات التخليقية يشكل هاجسًا حقيقيًا أمام التنمية خاصة في القرى والمناطق الشعبية والفقيرة.

» رغم التقدم الذي حدث في القضاء على الجوع، إلا أن المحافظة تحتل، وفقًا لبيانات المسح الصحي للأسرة المصرية في ٢٠٢١، المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث أعلى المحافظات في نسبة الإنيميا، والمركز الثاني في معدال نحافة/ هزال الأطفال والمركز السابع في معدلات أنيميا السيدات في الشريحة العمرية ١٥–٤٩ سنة.

» تحافظ المحافظة على مستوى تقدمها في مؤشر تقزم الأطفال، وشغلت المركز السادس عشر على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٢١.

مؤشرات الصحة:

» حققت المحافظة مؤشرات إيجابية في معدل الإنجاب الكلي، وفي مؤشر نسبة الولادات تحت إشراف مقدم خدمة طبية مدرب.

» في حين حققت المحافظة تقدمًا في معدل وفيات حوادث الطرق، إلا أنها تراجعت في مؤشرات وفيات الأطفال حديثي الولادة ووفيات الأطفال تحت سن الخامسة خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢١

» تتأخر المحافظة في مؤشرات استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وعدد الأطباء وفي معدلات الزواج المبكر وزواج الأقارب.

مؤشرات التعليم:

» تشهد مؤشرات التعليم ارتفاعًا فيما يتعلق بنسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وانخفاضًا فيما يتعلق بنسب التسرب من هاتين المرحلتين وفقًا لبيانات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية في ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

» تعتبر المحافظة قصة نجاح في مجال محو الأمية في محافظات الصعيد، ووصلت نسبة الأمية بها إلى ١٤,٧ بالمئة مقارنة بـ ١٦,١ بالمئة على المستوى الوطني في ٢٠٢٣.

مؤشرات السكن المستدام:

» تشهد المحافظة تقدمًا في مجال السكن اللائق والمدن المستدامة بفضل إنشاء مدينة أسوان الجديدة، وحل المشاكل العالقة بالإسكان المميز لكنها مازالت تعاني من تدني نسبة المساكن المتصلة بمرافق الصرف الصحي.

الهدف الإستراتيجي الأول

جودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته

يمثل هدف الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته قلب عملية التنمية المستدامة. ويأتي ذلك الهدف على رأس أولوية الأهداف التي وضعتها مصر في رؤيتها الوطنية المحدثة لعام ٢٠٢٢. ويشمل المقومات الرئيسية لإيجاد حياة وكريمة لائقة للمواطنين في محافظة أسوان، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتوفير الغذاء، وإتاحة خدمة صحية متميزة، والارتقاء بمنظومة التعليم، وإتاحة السكن اللائق إلى جانب إثراء الحياة الثقافية والرياضية. ولما كانت محافظة أسوان هى المحافظة الأولي في استقبال اللاجئين السودانيين القادمين إلى مصر بعد اندلاع الأزمة السودانية، فقد ضمنت الدراسة الأبعاد المتعلقة بهم في ثناياها

القضاء على الفقر

القضاء على الفقر:

يعتبر هدف القضاء على الفقر الهدف الأول في مجال تحسين مستوى معيشة المواطن، وذلك باعتباره الهدف الذي يضمن تحقيق التمتع بالأهداف الأخرى. ويلزم العمل للوصول إلى تحقيق هذا الهدف العمل على مسارين متوازيين: خلق وتوليد فرص العمل، وتوجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجًا، وذلك بما يحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة سواء بين الفئات النوعية المختلفة، أو بين الأماكن الجغرافية. ويقصد بالفقر هنا «حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس والخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات، والمرافق الأساسية، والبيانات والمعلومات»، وذلك وفق التعريف المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي الذي أقره مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٢٤ .

الوضع الراهن:

وفقًا لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة في محافظة أسوان الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٢٠، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بالمحافظة في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ نسبة ٤٦,٢ بالمئة مقارنة بمتوسط ٣٢,٥ بالمئة على المستوى الوطني لتحتل المحافظة بذلك المركز الرابع عشر على مستوى محافظات الجمهورية في نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني.

لكن هذه المعدلات زادت في قرى المحافظة عن الحضر أسوة بمعظم محافظات الجمهورية ذات الطابع الريفي. فعلى سبيل المثال، يكشف تحليل تقرير الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر الصادر في عام ٢٠١٨ عن وجود ٣٩ قرية من هذه القرى بالمحافظة مقارنة بـ ٧ قرى وفقًا لتقرير التنمية البشرية الصادرة عام ٢٠١٠ أى بزيادة قدرها ٥٥٧ بالمئة تقريبًا. ضمت هذه القرى ١٦٥٧٩٣ من الفقراء بنسبة ١١,٢ بالمئة من إجمالي عدد سكان المحافظة البالغ وقتها ١,٤٧٣,٩٧٥ نسمة، وبنسبة ١٩ بالمئة من إجمالي عدد سكان الريف البالغ حينذاك ٨٦٨,٨٢٠ نسمة

ويتضح من تحليل التوزيع العددى لهذه القرى في المراكز الإدارية الثلاثة محل الدراسة - أسوان وكوم أومبو ونصر النوبة – أن عددهم قد زاد من خمس قرى من إجمالي سبعة قرى في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧ قرية من إجمالي ٣٩ قرية في عام ٢٠١٨/٢٠١٧. وجاء مركز نصر النوبة في الصدارة من حيث عدد القرى التي دخلت في نطاق القرى الألف الأكثر فقرًا يليه مركز أسوان ثم مركز كوم أومبو، وذلك بعدد فقراء بلغ ١٢١,٢٥٩ نسمة من إجمالي ١٩٤,٥٢٦ نسمة يعيشون في هذه القرى أى بنسبة فقر تبلغ ٦٢,٣ بالمئة، وذلك كما يوضح الجدول رقم (٣). ولا توجد تفسيرات معلنة حول أسباب ذلك التغير

جدول (٣)

توزيع القرى الأكثر فقرًا على المراكز المستهدفة بالدراسة٢٠١٠–٢٠١٨

م	المركز/ المدينة	عدد القرى (شامل القرى الأم)	عدد القرى الأكثر فقرًا في ٢٠١٠	عدد القرى الأكثر فقرًا في ٢٠١٨/٢٠١٧	نسبة التغير
	أسوان	٨	–	٤	٤٠٠٪
	كوم اومبو	٢٧	٣	٨	٢٦٦٪
	نصر النوبة	٤٣	٢	١٥	٧٥٠٪
الإجمالي		٧٨	٥	٢٧	٥٤٠٪

الموارد والفرص:

مع غياب أى نسب رسمية حديثة معلنة عن أعداد الفقراء، وتوزيعاتهم على المحافظات والمراكز الإدارية بها منذ عام ٢٠١٨، وعدم إصدار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحث الدخل والاستهلاك منذ ديسمبر عام ٢٠٢٠، تكشف المؤشرات الأولية التي أمكن رصدها من خلال اللقاءات البؤرية التي أجراها فريق الدراسة عن نجاح المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري (حياة كريمة) – الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٢١ في ١٠٢ قرية من القرى الواقعة بمراكز كوم اومبو ونصر النوبة وادفو – في خفض الأوضاع العامة للفقر بها حيث ضخ المشروع ٢٧,٩٥ مليار جنيه لتطوير هذه القرى خلال المرحلة الأولي من المشروع لتحتل أسوان بذلك المركز الخامس على مستوى محافظات الجمهورية من حيث إجمالي حجم الاستثمارات التي تم ضخها

أضف إلى ذلك مساهمة بعض المشروعات الدولية المنفذة في المحافظة في تخفيض حدة الفقر في بعض القرى الأكثر فقرًا. فبفضل مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة SAIL الذي تنفذه وزارتا الموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد» بدءًا من عام ٢٠١٥، انخفضت نسبة الفقر في قرى وادي النقرة، وزادت معدلات الأمن الغذائي لسكانها. فقد نجح المشروع من ناحية في تمكين صغار المزارعين من زيادة دخلهم وتحسين ربحيتهم وتنويع سبل معيشتهم. ومن ناحية أخرى، في تمكين المرأة الريفية من خلال توزيع منح لها شملت على سبيل المثال توزيع رؤوس ماشية للسيدات الأكثر احتياجًا. ووفقًا للتقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي حول أهم إنجازات المشروع خلال الفترة من ٢٠١٥ - أكتوبر ٢٠٢٤، فقد منح المشروع منح لـ ٢٠٢ سيدة من السيدات الأكثر احتياجًا في الثلاثين قرية المستهدفة من عمل المشروع منها ١٢ قرية بمحافظة أسوان

يؤكد أثر هذه المشروعات في خفض نسبة الفقر قلة عدد الغارمين والغارمات بالمحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى، فوفقًا لقاعدة بيانات مصر الخير عن الغارمين/ الغارمات خلال الفترة من ٢٠١٠– يونيو ٢٠٢٢، فقد وصل هذا العدد إلى ٦٩١ حالة غرم من إجمالي ٦١,٨٠٢ حالة بمحافظات الجمهورية، وهو ما يجعل المحافظة تحتل المرتبة الـ ٢٠ على مستوى الدولة، والمركز السابع من بين محافظات الصعيد العشرة في عدد حالات الغرم، وذلك كما يوضح الشكل رقم (٢). ويكشف تحليل أسباب الغرم في المحافظة - كما في معظم المحافظات – أن غالبيتهم من ربات البيوت والأرزوقية، وأن ٨٠ بالمئة منهم قد اقترض من دائن واحد فقط، وأن متوسط مبلغ الدين يتراوح بين ١٥–٢٥ ألف جنيه، وأن متوسط سنوات القرض تتراوح من سنة إلى سنتين، وأن ٨٠–٩٠ بالمئة سدد جزء من القرض. وقد تعاملت المحافظة بإيجابية مع هذه الحالات، ووجه المحافظ مديرية التضامن الاجتماعي بحصر كافة حالات السيدات الغارمات لدى الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والبنوك للإسراع بسداد الديون الواقعة

عليهن قبل تعرضهن للأحكام القضائية أو السجن، وصرف إعانات مالية عاجلة للغارمات وأسرهم لمدد شهرية محددة

من إعداد الباحث: قاعدة بيانات مؤسسة مصر الخير - مارس ٢٠٢٣.

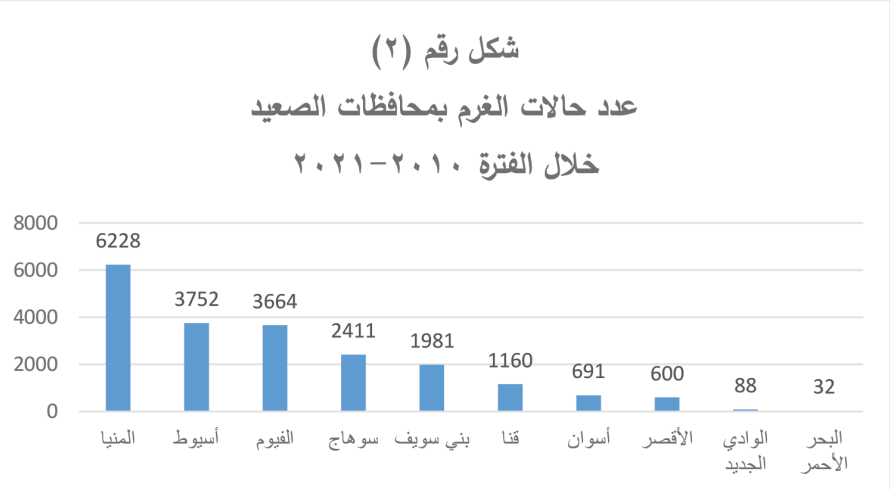

التحديات:

» ومع نجاح الاستثمارات الحكومية والاستثمارات التي تم ضخها في مشروع حياة كريمة في تحسين أوضاع التنمية ببعض قرى ومراكز المحافظة، إلا أن أثرها على خفض نسبة الفقر وأعداد الفقراء غير بارز. فمن ناحية، مازال ما يقرب من ١٥٧ ألف أسرة تتقاضى معاش تكافل وكرامة أى بعدد يتراوح من ٤٧١ – ٦٢٨ ألف فرد، وبما يمثل متوسط ٣٥ بالمئة من سكان المحافظة، وذلك وفقًا للمقابلة الرسمية مع مدير مديرية التضامن بالمحافظة. ويبرز ازدياد الفقر بصورة أكبر في مركز إدفو، ثم في مركز كوم اومبو، فبرغم طبيعة المركز التجارية إلا أن بعض قراه تعاني من الفقر بسبب اعتماد الأسر فقط على دخلها من الزراعة، ووجود نسبة معتبرة لا تملك أرضًا وتعمل باليومية. وفي مدينة ومركز أسوان، ينتشر الفقر في عزب كيما خاصة القرى المجاورة بالترعة، وفي بعض قرى مركزأسوان مثل أبو الريش والأعقاب والكوبانية.

» ومن ناحية ثانية، تغيب أى تقارير رسمية ترصد نسب التغير في أوضاع الفقر في القرى التي تم تنفيذ مشروع حياة كريمة بها، وذلك استنادًا إلى المعادلة الإحصائية لرصد مستوى فقر الأسرة والفرد من خلال احتساب مؤشرات الاستهداف التي تشمل حجم الأسرة وسماتها الديموجرافية والبيئية، وحالة السكن، وتوفر الخدمات الأساسية والمرافق، ودرجة التعليم، والحالة الصحية، وممتلكات الأسرة، وحالة العمل، والعائد المادي للأسرة وموارد الدعم المادية أو العينية.

» ومن ناحية ثالثة، فأنه يلاحظ من التوزيع النسبي للاعتمادات المالية للبرامج الأساسية لمشروع حياة كريمة تركيزها في المقام الأول على تطوير خدمات البنية الأساسية بنسبة بلغت ٨١ بالمئة من إجمالي الموازنة المخصصة للمشروع في مقابل ١٩ بالمئة للخدمات الأخرى بواقع ٥ بالمئة لتطوير الخدمات الصحية، و٣ بالمئة لكل من تطوير الخدمات التعليمية، والزراعية والرى، والخدمات المحلية، والخدمات الشبابية والرياضية كل على حدة، و٢ بالمئة لتطوير خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية وتنمية الأسرة المصرية، وذلك وفقًا لما تشير إليه البيانات المدرجة بخطة المواطن الاستثمارية لمحافظة أسوان لعام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ ، ودون تركيز مماثل على خلق وتوليد فرص عمل بهذه القرى.

» ومن ناحية رابعة، لم يتم تطبيق مشروع حياة كريمة في باقي مراكز المحافظة خاصة قرى مراكز أسوان ودراو، واللتان تم إدراجهما ضمن المرحلة الثانية للمشروع، وقرى مركز ادفو في المرحلة الثالثة. وبصفة عامة، يتلاحظ ارتفاع نسبة الفقر في القرى والنجوع والعزب القريبة من الجبال. ففي مركز نصر النوبة، أوضح المشاركون أن « مركز نصر النوبة يعتمد اقتصاديًا على الزراعة .. ولكن قريتا المالكي ووادي العرب لا يصلح بهما أي نشاط اقتصادي مبني على الزراعة بسبب قربها من الجبل وذلك من أسباب الفقر بهاتين القريتين».

» أضف إلى ذلك ما تثيره التقارير الأخيرة عن نسب الفقر في بعض القرى التي خضعت للتطوير في إطار مشروع حياة كريمة من إشكاليات تتعلق بقياس أثر التدخلات التنموية، ومن تضارب التفسيرات بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تجري دراسات حالة بشأن أوضاع الفقر بها. ويعتبر من الأمثلة البارزة على ذلك قريتى العلاقي (وادي أم عشيرة) بمركز أسوان، والحكمة بمركز

نصر النوبة. فالأولي، شغلت المركز الأول على مستوى الجمهورية في قائمة القرى الألف الأكثر فقرًا في عامي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة فقراء تبلغ ٩٢,٣ بالمئة من إجمالي عدد سكان القرية (٤٨٥ من إجمالي ٥٢٥ مواطن)، ولم تنخفض نسبة الفقراء بها في عام ٢٠٢٤ سوى ٤,١ بالمئة فقط خلال فترة ستة سنوات، وذلك وفقًا لبيان بيت الزكاة والصدقات، الذي أوضح أن نسبة الفقر بالقرية بلغت ٨٨,٢ بالمئة في مايو من هذا العام. والثانية، زادت نسبة الفقر بها من نسبة ٧٧,٣٩ بالمئة (٨٢٨ من إجمالي ١٦٣٢ مواطن) في عامي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ٨٨,٢ بالمئة وفق نفس البيان الصادر عن بيت الزكاة والصدقات

.

» وفي مجال تفسير أسباب التضارب في تقدير نسبة الفقر في عدد غير قليل من قرى المحافظة، فأن ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل المتشابكة. من هذه العوامل تجاهل وجود أسباب أخرى للحصول على الدخل أو الثروة قد لا يتسنى للباحث الاجتماعي التحقق منها مثل تحويلات النوبيين في الخارج إلى ذويهم في قرى مركز نصر النوبة مثل قرية المالكي، أو عمل بعض سكان القرى في مهن غير شرعية مثل «النبش» عن الآثار أو في طواحين الذهب على النحو الذي يبرز في قرية الأعقاب بمركز أسوان، ووادي خريت بمركز نصر النوبة، ونجع ونس بقرية الشطب في مركز دراو، ووادى العلاقي، أو عدم أخذ بعض التغيرات الجديدة في الحسبان مثل إنشاء كلية هندسة بالقرب من موقف الأقاليم في أبو الريش قبلي. وجميع هذه القرى مدرجة بالقرى الأكثر فقرًا في المحافظة.

»

» وتبرز أسباب السياق التاريخي في الحسبان عند تحديد نسبة الفقر في بعض القرى مثل قرية الحكمة بوادى النقرة بمركز نصر النوبة، فوفقًا لبعض الخبراء الذين تم مقابلتهم، فأن تقدير نسب الفقر الحالية بها يغلب عليه صفة المبالغة، وذلك حيث أن «كثير من سكان هذه القرية كانوا قد تركوا قراهم الأصلية في محافظات بني سويف والمنيا وسوهاج بسبب تدني خصوبة التربة نتيجة لكثرة الزراعة بها، وباعوا ممتلكاتهم واشتروا بها فدادين في قرية الحكمة .. الفدان في المحافظة بثمن خمسة فدان في وادي النقرة وده أحسن ليهم». ووفقًا لذلك، فإن «أحوالهم المادية تحسنت، وأصبح معظمهم يمتلك أرضًا ومنزلًا وسيارة لنقل المحاصيل، وذلك رغم ما يلاحظ عليهم من مظاهر دالة على الفقر».

» وأى كانت نسبة الفقر، فأنه يتولد عن استمراره ونقص فرص العمل العديد من الظواهر السلبية التي يتمثل أهمها في انتشار حوادث السرقة في القرى خاصة سرقة الموتوسيكلات وماكينات الرى، وانتشار ظاهرة تعاطي الشباب للمخدرات خاصة التخليقية منها مثل الشابو والاستروكس والغودو والبيسة والأيس في الأحياء الشعبية والقرى مثل مناطق خور عواضة والصداقة والجزيرة والحكروب والناصرية في حى شرق أسوان، والشونة في حى غرب، وقرية أبو الريش قبلي (الجيل الجديد) في مركز أسوان، وقرية الكوبانية شمال غرب أسوان، وقريتي مخيمر والضما بكوم اومبو. وأشاد المواطنون بعدم انتشار التعاطي داخل قرى مركز نصر النوبة بسبب التواجد الأمني، ووجود ثقافة مجتمعية رافضة لذلك.

» في هذا السياق، وبالإضافة لجهود التوعية التي يقوم صندق مكافحة الإدمان والتعاطي، برز بعض الخبرات المجتمعية الناجحة في مركز كوم اومبو حيث « قام كبار البلد في كوم امبو بإدارة حملة مقاطعة للمخدرات لمدة شهر أو شهرين في شكل لجان شعبية في أول البلد واخرها للإبلاغ عن أي عملية بيع للمخدرات، ولكن حدث اختراق وتمكن التجار من المرور عن طريق النيل»، وهى جهود في حاجة إلى تعزيز ودعم.

٢ القضاء التام على الجوع

القضاء التام على الجوع:

على الرغم من جهود مكافحة الفقر، فمازال ٥,٤ بالمئة من إجمالي السكان في مصر، خاصة من الفئات الأقل دخلًا، يعانون من سوء التغذية، ومنهم ٧,٨ بالمئة عانوا من انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام ٢٠١٩، وذلك وفقًا للرؤية الوطنية المحدثة للتنمية المستدامة في نوفمبر ٢٠٢٢. في ضوء ذلك، تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف الأممية الخاصة بالقضاء التام على الجوع خاصة الأهداف الفرعية المتعلقة بضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة على طعام آمن وغذاء كاف (الهدف الفرعي ٢,١)، ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليًا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (الهدف الفرعي ٢,٢).

الوضع الراهن:

كشفت اللقاءات البؤرية في المحافظة عن زيادة نسبة الأنيميا وفقر الدم بين الأطفال تحن سن الخامسة بسبب عدم توافر الغذاء بكميات كافية لدى الأسر الأكثر فقرًا خاصة في مركز كوم اومبو، والتي لجأ بعضها إلى «تنويمهم مبكرًا» لتوفير ثمن وجبة العشاء، ونتيجة للعادات غير الصحية في تناول الغذاء مثل «شرب الشاى بالفايش» في الصباح، وتفضيل عدد كبير من الأطفال تناول أغذية مصنعة غير صحية مثل الاندومي، أو وجبات سريعة التحضير مجهولة المصدر ومنتشرة في الشوارع دون رقابة، وذلك فضلًا عن غياب ثقافة الفحص الدوري الشامل للأم أثناء فترة الحمل، ونقص الوعي بأهميته

ويتوافق ذلك مع نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١، والذي تم إعلان نتائجه في أغسطس ٢٠٢٢ والذي كشف عن ارتفاع نسبة الانيميا من عمر ٦ – ٥٩ شهرًا لتصل إلى ٥٤ بالمئة من إجمالي العدد الكلي لأطفال المحافظة مقارنة بمعدل ٤٣ بالمئة على المستوى الوطني. وبهذه المعدلات تحتل المحافظة المركز الرابع في قائمة أعلى المحافظة من حيث نسبة الإنيميا خلفًا لمحافظات مطروح والمنيا والدقهلية. وكنتيجة مترتبة على ذلك، شغلت أسوان المركز الثاني في معدل النحافة/ الهزال للأطفال دون سن الخامسة (الوزن بالنسبة للطول) بنسبة ١٤,١ بالمئة، ولم يسبقها إلا محافظة جنوب سيناء بنسبة ١٥,٩ بالمئة. ويكاد يكون وضع المحافظة أفضل نسبيًا في مؤشر التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (الطول بالنسبة للعمر)، والذي وصل إلى ١١,١ بالمئة مقارنة بمتوسط ١٢,٨ على المستوى الوطني، ولتشغل أسوان بموجبه المركز السادس عشر على مستوى الجمهورية بالتساوي مع الفيوم، وذلك وفقًا لما هو موضح بالشكل رقم (٣)

شكل رقم (٣)

المؤشرات الخاصة التغذية بالمحافظة

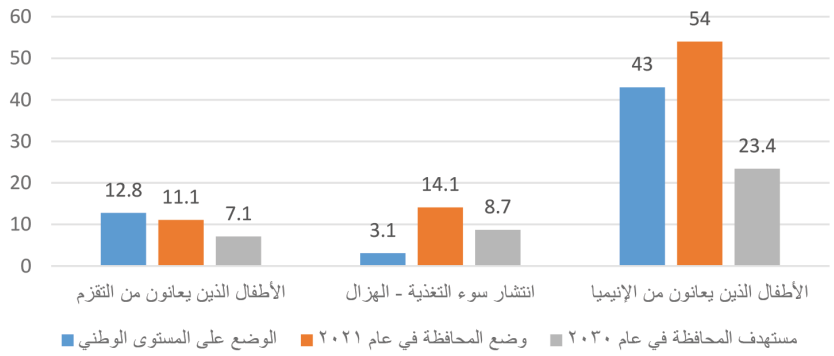

من إعداد الباحث: المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١، ص ٣١٤.

وأثارت المشاركات في اللقاءات البؤرية عدم اقتصار ظاهرة الأنيميا على الأطفال، وأنما معاناة السيدات أيضًا منها. وجاء ذلك متوافقًا أيضًا مع ما كشف عنه المسح الصحي لعام ٢٠٢١ من وصول نسبة الانيميا بين السيدات اللاتي سبق لهن الزواج إلى ٤٢,١ بالمئة، وذلك بما يزيد عن المعدل الوطني البالغ ٣٧,٩ بالمئة، وبما يجعل أسوان تحتل المركز السابع خلفًا لمحافظات الإسكندرية وسوهاج والمنيا والقاهرة والإسماعيلية ومطروح في هذا المؤشر. وأرجعت السيدات المشاركات في اللقاءات الجماعية ذلك إلى العادات الغذائية الخطأ، وحدوث نزيف الدورة الشهرية مع الرفض التام لاستخدام وسائل منع الحمل وتنظيم الاسرة التي تمنع نزول الدورة مثل اللولب الهرموني، ومعاناة البعض من مشاكل الديدان المعوية

وترتبط مشكلة الجوع بأسعار الغذاء، والتي تعتبر مرتفعة نسبيًا في المحافظة مقارنة بباقي المحافظات الأخرى بسبب ارتفاع تكلفة النقل، وإضافة هامش ربح عليها. وتزيد حدة هذه المشكلة بدرجة أكبر بين اللاجئين الذين يعانون بصفة عامة من قيام بعض التجار بفرض أسعار مبالغ فيها نسبيًا عليهم، وهو ما يجعل بعضهم يلجأون إلى المصريين الذين يعرفونهم لشراء الطعام لهم، وذلك وفقًا للقاءات التي أجراها الفريق الاستشاري مع مجموعات ممثلة للاجئين

الجهود المبذولة وقصص النجاح:

تبرز العديد من قصص النجاح التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبرى في التخفيف من حدة الجوع بالمحافظة سواء تم ذلك بصورة شهرية من خلال تقديم المساعدات الغذائية الجافة للمواطنين، أو موسمية عن طريق إنشاء مطابخ الخير في شهر رمضان أو توزيع لحوم الأضاحى في عيد الأضحى. ويلاحظ أن ذلك الجهد تقوم به الجمعيات والمؤسسات بصورة منفردة أو في إطار عضويتها في التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي خاصة بنك الطعام ومؤسسة مصر الخير وجمعية الأورمان

غير أن قصة النجاح الأكبر التي أشار إليها كثير من المشاركين في اللقاءات البؤرية هى عدم اقتصار المساعدات المقدمة على المصريين، بل توسعها لتشمل اللاجئين سواء الذين دخلوا بصورة شرعية أو غير شرعية اتساقًا مع التزامات مصر الدولية بموجب اتفاقية الأمم لمركز اللاجئين في عام ١٩٥١ وبروتوكولها الإضافي في ١٩٦٧، وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويرجع سبب التميز في هذا إلى ما كشفته اللقاءات البؤرية التي تم إجراؤها مع اللاجئين عن ازدياد حدة الفقر بينهم خاصة أن معظمهم ينتمي إلى الطبقات المتوسطة والققيرة، والتي اضطرتها ظروف الأزمة السودانية إلى اللجوء إلى مصر، وعدد كبير منهم بدون أوراق ثبوتية أو مصادر دخل كافية، ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومواصلات ومسكن بسبب مغالاة أصحاب العقارات في قيمة الإيجارات المستحقة عليهم، وجشع بعض التجار وسائقي التوك توك في رفع قيمة الخدمات المقدمة إليهم.

ولا تقتصر المساعدات المقدمة للاجئين على الجمعيات والمؤسسات الكبرى بل تمتد لتشمل المواطنين، والجمعيات القاعدية على المتتوى المحلي. ويبرز في مدينة أسوان نشاط مؤسسة ثواب التي قامت خلال الفترة مايو ٢٠٢٣– أكتوبر ٢٠٢٤ بتوزيع ١٢٠٠ شنطة غذائية على ١٢٠٠ أسرة سودانية، وتوزيع عدد ٥ «قدرات» فول على عدد ١٥٠ فردًا، وتجهيز ٢٠ وجبة مطبوخة يوميًا لهم خلال شهر رمضان. ووفر ذلك موردًا لخفض حدة الأزمة الغذائية بين هذه الفئات

إتاحة خدمة صحية متميزة:

يعتبر إتاحة الخدمات الصحية المتميزة من الأهداف التي تساهم في تحسين جودة الحياة، وذلك عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة

الوضع الراهن:

» في سبيل تحقيق الهدف، اتجهت الدولة إلى تكثيف الاستثمار في تطوير الوحدات الصحية في إطار مشروع حياة كريمة، وعلى نحو مثّل ٥ بالمئة من إجمالي الاستثمارات المخصصة للمرحلة الأولي من المشروع في مراكز ادفو وكوم اومبو ونصر النوبة. كما اتجهت إلى تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل في المحافظة برغم كونها من المحافظات النائية ومترامية المسافات، وذلك كمرحلة تجريبية بهدف تقديم العلاج الملائم للمواطنين من الأمراض السارية وغير السارية دون تحميلهم بأعباء إضافية خاصة مع ارتفاع مستوى متوسط إنفاق الأسرة على الخدمات والرعاية الصحية بالمحافظة ليصل إلى ١٠٣ بالمئة من إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة في ديسمبر ٢٠٢٠ لتحتل أسوان بذلك المركز الثالث عشر على مستوى الجمهورية من حيث هذه المعدلات، والمركز الرابع على مستوى محافظات الصعيد وفق أخر بحث للدخل والإنفاق والاستهلاك أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ٢٠٢٠.

» وشملت جهود التطوير المنفذة في إطار مشروع التأمين الصحي دخول ٤ مستشفيات للتشغيل التجريبي هي: المسلة التخصصي للحميات، والرمد، وأسوان التخصصي، ومستشفى النيل التخصصي بإدفو (مستشفى حورس)، وعدد ٨٧ وحدة صحية تابعة للهيئة العامة للرعاية الصحية. وكنتيجة لهذا التطوير، سجل بالمنظومة حتى ديسمبر ٢٠٢٤ ما يقرب من ٧٠ بالمئة من سكان المحافظة .

» سياق هذا الاهتمام، برز عدد من المؤشرات الإيجابية كان أهمها ما أشار إليه تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ من انخفاض معدل الإنجاب الكلي من نسبة ٣,٦ لكل ألف مولود في عام ٢٠١٥ إلى ٣,٢٩ في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩٢ في عام ٢٠٢١، ولكن مع ذلك مازالت المحافظة تزيد عن المتوسط الوطني البالغ ٢,٨٥ لكل ألف مولود، وعن مستهدف المحافظة في عام ٢٠٣٠ بنسبة ٠,١٢ لكل ألف مولود. ويدعم من الأثر الإيجابي لهذا المؤشر أن المحافظة تشغل المركز الثاني على مستوى محافظات الصعيد من حيث قلة معدلات الإنجاب المرغوب فيه بالتساوي مع الأقصر بنسبة ٢,٤٢ طفل، وذلك بالرغم من كونها تعتبر من أعلى المحافظات من حيث معدلات الزواج في عام ٢٠٢٣ بمعدل زواج ١٦,٥ في الألف، وبنسبة تفوق معدل الزواج على مستوى الجمهورية البالغ ٩,١ في الألف، وذلك وفقًا لبيانات النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢٣ الصادرة في سبتمبر ٢٠٢٤ . ويرتبط بذلك المؤشر تقدم المحافظة في مؤشر «نسبة الولادة التي يشرف عليها مقدم خدمة طبية مدرب» بنسبة ٩٩,٨ بالمئة، وهو ما يجعلها تزيد عن المعدل الوطني البالغ ٩٧,١ بالمئة، وتبتعد عن مستهدف ٢٠٣٠ بنسبة ٠,٠٢ بالمئة فقط

» ومن المؤشرات الإيجابية أيضًا انخفاض معدلات وفيات الطفولة المبكرة سواء فيما يتعلق بوفيات حديثي الولادة أو ما بعد حديثي الولادة، ووفيات الرضع، والأطفال دون سن الخامسة لكل ألف من الأطفال مقارنة بالمحافظات الأخرى. غير أن ذلك التقدم ينبغي النظر إليه في ضوء مقارنة نتائج المسح الصحي السكاني عبر فترات زمنية متعاقبة. فبالرغم من التقدم الذي حققته أسوان في مؤشر وفيات الأطفال حديثي الولادة ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠١٨، إلا أن هذه الجهود تعرضت للتراجع في عام ٢٠٢١.

» ففي حين تشير الإحصاءات إلى انخفاض معدل وفيات حديثي الولادة من ٢٦ حالة لكل ١٠٠٠ مولود عام ٢٠١٤ إلى ٦,٣ حالة عام ٢٠١٨ يلاحظ أنها عاودت الارتفاع إلى ١٣ حالة لكل ألف مولود وفقًا لبيانات المسح الصحي للأسرة لعام ٢٠٢١. الأمر نفسه في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ففي حين انخفض من ٣٥ حالة لكل ١٠٠٠ طفل عام ٢٠١٤ إلى ١٧,٥ حالة عام ٢٠١٨، فأنه بلغ ٢١ حالة في عام ٢٠٢١. ومع ذلك الارتفاع، فأن أسوان مازالت محافظة على مستهدف ٢٠٣٠ فيما يتعلق بهذين المؤشرين، حيث كانت القيم المستهدفة هي ١٧,٣ و٢٣,٣ على الترتيب.

» وتكشف البيانات المتاحة حتى عام ٢٠٢٣ عن حدوث تحسن نسبي مقارنة بعام ٢٠٢١، فقد بلغ معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١٩,٦ بالمئة لكل ألف مولود لتحل أسوان المركز الـ ١٩ على مستوى الجمهورية في عدد الوفيات في هذه الفئة، و ذلك وفق بيانات النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات لعام ٢٠٢١ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في يناير ٢٠٢٣، ويوضح الشكل رقم (٤) تطور عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمحافظة خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠٢١، وكيف أن معدل الزيادة بدأ في التصاعد تدريجيًا بدءًا من عام ٢٠١٧.

من إعداد الباحث: النشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات لعام ٢٠٢١، ص ٢٢٦.

» ويختلف تفسير ارتفاع وفيات الأطفال حديثي الولادة وارتفاع وفيات الأطفال دون سن الخامسة وفقًا للمشاركين في المقابلات واللقاءات البؤرية. فقد ارجع المشاركون أسباب انتشار زيادة وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى سوء التغذية المقدمة للأم الحامل بسبب الظروف الاقتصادية ومعاناة غالبيتهن من الإنيميا، وقلة الاهتمام بالمتابعة أثناء فترة الحمل، ونقص الرعاية الطبية المقدمة للأم والأطفال فضلًا عن نقص تواجد أجهزة ال ED و OD لفحص صحة الأجنة. وأضاف بعض طبيبات صحة الأسرة سببًا إضافيًا تعلق بالمشكلات المتعلقة بعملية الرضاعة ذاتها «الأمهات الجداد بقوا بيستسهلوا ويرضعوا صناعي وبقا الرضاعة الطبيعية تكميلية مش أكتر». ونظرًا لارتفاع أسعار اللبان الصناعي، ووجود معايير وشروط لاستحقاق اللبن المدعم مثل (انقطاع أو ضعف إدرار اللبن– وفاة الأم– التوائم– الأمراض الخطيرة التي تمنع الرضاعة الطبيعية مثل الإيدز وسرطان الثدي والالتهاب الكبدي)، لجأت السيدات في المستويات الأكثر فقرًا إلى بدائل تقليدية أخرى.

وأرجع المشاركون أسباب انتشار زيادة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة إلى انتشار أمراض الجهاز التنفسي والأورام ونقص النمو والنزلات المعوية وحوادث الطرق؛ ولكن وفقًا لأحد الطبيبات التي تم مقابلتهم، فأن «النسبة دي المفروض تقل مع البروتوكولات العلاجية الحديثة ولكن في اسباب خارج الإرادة زي مثلا احتساب حالات وفيات الأطفال في مركز مجدي يعقوب على أسوان مع ان في منها كتير حالات جاية من بره اسوان».

وفي السياق الإيجابي أيضًا، حققت المحافظة تقدمًا لافتًا في انخفاض معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق، فوفقًا للنشرة السنوية لإحصاءات المواليد والوفيات لعام ٢٠٢١، فقد بلغت نسبة هذه الوفيات ١,٥ لكل ١٠٠ ألف مواطن مقارنة بـ ٩,٥ لكل مائة ألف وفقًا لما هو مذكور في خطة توطين التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، وبذلك يصل ترتيب المحافظة إلى المركز الثامن عشر من حيث أعلى المحافظات التي يتعرض المواطنون فيها لحوادث الطرق، وتكون قد حققت مستهدف ٢٠٣٠ وفقًا للبيانات

المتاحة. ووفقًا للمشاركين في اللقاءات البؤرية، يرجع ذلك التقدم - بصورة أساسية – إلى إنشاء عدد من الكبارى أعلى مزلقانات السكك الحديدية مثل كوبرى الكاجوج بمركز كوم اومبو، وكوبري السيل أعلي مزلقان السيل بحي شرق أسوان، والذي ساهمت في تقليل عدد الحوادث

غير أنه في مقابل تحسن وضع المحافظة في هذه المؤشرات، فأنها تراجعت في مؤشرات أخرى ارتكز معظمها على الوضع الصحي للفتيات والمرأة خاصة من حيث ارتفاع معدل الوفيات النفاسية، وتراجع جهود تنظيم الأسرة، وانخفاض معدل استخدام الفوط الصحية ، واستمرار حدة مشكلة تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية (ختان الإناث) كما سيتم ذكره في مؤشرات المساواة بين الجنسين، وذلك فضلًا عن الزواج المبكر والتداعيات الصحية السلبية لزواج الأقارب

فبالرغم من تجاوز أسوان الهدف الأممي الذي يسعى إلى تقليل الوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود، فإنها احتلت المركز الثالث على مستوى الجمهورية بمعدل ٣٠ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود في عام ٢٠٢٠، مما يجعلها تبتعد عن مستهدف المحافظة في عام ٢٠٣٠ (٢٦ حالة) بمقدار ٤ نقاط. وبشأن جهود تنظيم الأسرة، فقد كشف المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ عن أن ٥٣,٧ بالمئة فقط من السيدات في الشريحة العمرية ١٥–٤٩ سنة يستخدمن وسيلة واحدة من وسائل تنظيم الأسرة، وهى نسبة تجعل المحافظة تحتل المركز الرابع في قائمة أقل المحافظات استخدامًا لهذه الوسائل خلفًا لمحافظات قنا (٤٦,٩)، وسوهاج (٤٧,٤ بالمئة) وأسيوط (٥٢ بالمئة). ويرتبط بذلك أن نسبة ٥٣ بالمئة من السيدات لم يتعرضن لأى رسائل خاصة بتنظيم الأسرة في وسائل الإعلام خلال الستة الشهور السابقة على المسح.

ويلاحظ من تحليل جدول تطور استخدام السيدات لوسائل تنظيم الأسرة بالمسح الصحي حتى عام ٢٠٢١، أن المحافظة قد حققت زيادة في استخدام تنظيم الأسرة قدرها ٤ بالمئة مقارنة بالمسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، غير أن هذه النسبة تعتبر غير دقيقة إذا تم النظر إليها بصورة منفردة، حيث بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة ٥٣,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٨، وبذلك يكون ما تحقق في عام ٢٠٢١ هو عودة إلى المعدلات الطبيعية التي كانت موجودة في عام ٢٠٠٨، وهو ما يقل عن مستهدف عام ٢٠٣٠ بالنسبة للمحافظة، والذي يبلغ نسبة ٦٤,٩ بالمئة

ويتضح من تحليل أماكن استخدام هذه الوسائل أن ٧٢,٢ بالمئة ممن استخدمن وسيلة لتنظيم الأسر قد اعتمدن على القطاع الحكومي في تزويدهن، وبذلك تحتل أسوان المركز الثالث على الجمهورية في نسبة اعتماد السيدات على الوسائل المتاحة في القطاع الحكومي، ولا يسبقها إلا بنسب طفيفة سوى محافظتى بني سويف بنسبة ٧٢,٦ بالمئة، والفيوم بـ ٧٢,٤ بالمئة، وتشغل المركز الأخير في الاعتماد على العيادات التابعة للجمعيات الأهلية والمستشفيات والعيادات الخاصة. ويرجع ذلك في ضوء اللقاءات البؤرية إلى سببين رئيسيين

» الأول: الطفرة الكبيرة التي حدثت على مستوى مراكز صحة وتنمية الأسرة، واهتمام الدولة بها على النحو الذي ظهر على سبيل المثال في تطوير مركزين لصحة وتنمية الأسرة في إطار المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية. الأول في قرية كوم اومبو بمركز كوم اومبو، والثاني وحدة بلانة ثالث بقرية نصر النوبة بمركز نصر النوبة . والسبب الثاني، وبصورة جزئية، زيادة تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الأسر من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وعدم قدرتهن على أخذ الخدمة من القطاع الخاص

» وبشأن النظافة الشخصية والفوط الصحية، أثار بعض السيدات - على استحياء – مسألة ارتفاع أسعار الفوط الصحية مع عدم وجودها بشكل مدعم في وحدات طب الأسرة، وهو ما نتج عنه رجوع السيدات الأكبر سنًا إلى استخدام القماش أثناء فترات الحيض الشهري أو شراء فوط صحية مجهولة المصدر أو ارتداء البامبرز بسبب رخص ثمنه، وعلى نحو يمثل خطورة على الأوضاع الصحية لأعداد كبيرة من السيدات خاصة في القرى الأكثر فقرًا، وبين فئات اللاجئات.

وفيما يتعلق بالزواج المبكر وزواج الأقارب، ركز جميع اللقاءات البؤرية في مدينة ومركز أسوان ومركز كوم اومبو ومركز نصر النوبة على التداعيات السلبية لهذا الزواج خاصة على ازدياد نسب الإعاقة لاسيما التوحد بين الأطفال. وأرجعن المشاركات ذلك إلى الثقافة التقليدية السائدة، وإغفال الزوجين الفحص المبكر قبل الزواج وبعده، وقلة وعي الأمهات بالفحص الدقيق للطفل منذ اليوم الأول من الولادة. وينسجم ذلك مع تقرير المسح الصحي السكاني الذي أشار إلى ارتفاع نسبة زواج الأقارب بالمحافظة، وزيادة معدلات زواج السيدات في الشريحة العمرية ١٥–٤٩ سنة من أقاربهن عن المعدل الوطني في الأقارب من الدرجة الأولى من ناحيتي الأب والأم، والقرابة من الدرجة الثانية من ناحية الأم، والأقارب بالدم من ناحيتي الأب والأم

التحديات:

أثار المشاركون في اللقاءات البؤرية عددًا من التحديات العامة التي تواجه الأهالي في تمتعهم برعاية صحية مميزة، والتي تمثل أبرزها في ارتفاع ثمن الحصول على الخدمة الصحية، وصعوبة الانتقال إلى مقار تقديم الخدمات الصحية، ودور الأطباء في الوحدات الصحية، وحالة مرفق الإسعاف بالإضافة إلى بعض التحديات المتعلقة بالمراكز المستهدفة في الدراسة

ارتفاع ثمن الحصول على الخدمة الصحية:

كان من أولى هذه التحديات ارتفاع ثمن الحصول على الخدمة الصحية خاصة مع تحويل المستشفى العام إلى مستشفى جامعي، وتحويل مستشفى الصداقة إلى مستشفى تخصص. ولا يتعلق ذلك بقيمة الكشف فقط، وإنما بأسعار الخامات والمستلزمات الطبية (قطن– شاش– كانيولا– سرنجة ..)، والتي يضطر المواطن إلى شرائها في العديد من الوحدات الصحية، وكذلك بأسعار الأدوية التي لا تتوافر بسعر مدعم داخل الوحدات الصحية والمستشفيات ويقوم المريض بشرائها من الصيدليات بأسعار مرتفعة. وقد أشار ٧١,٦ بالمئة من المشاركات بالمسح الصحي لعام ٢٠٢١ بالمحافظة إلى أن أهم المشاكل التي تواجههم في الحصول على الرعاية الصحية هى مشكلة عدم وجود أدوية، وهو ما يجعل المحافظة تزيد عن المتوسط الوطني، والذي يبلغ ٥٣,٨ بالمئة، وتحتل المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث الشكوى من حدة هذه المشكلة

صعوبة الانتقال إلى مقار تقديم الخدمات الصحية:

حظى هذا التحدي بإجماع خاصة مع صعوبة الانتقال إلى الوحدات الصحية في القرى بالنظر إلى بعد المسافات بين العزب والنجوع، أو إلى مستشفيات التأمين الصحي أو المستشفيات العامة خاصة مع بعد المسافة بين القرى والمراكز الإدارية، وارتفاع تكلفة المواصلات من المنزل إلى مدخل القرية، ثم إلى مقر المركز، أو إلى المستشفيات المشاركة في منظومة التأمين الصحي بأسوان.

بالرغم من أن هذه مشكلة مثارة بوجه عام في الريف، إلا أنها تبرز على نحو خاص بالنسبة للسيدات وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة والأشخاص ذوي الإعاقة. فوفقًا لتقرير المسح الصحي لعام ٢٠٢١، فأن ٢٨ بالمئة من السيدات في عمر ١٥–٤٩ يرين أن المسافة للوحدة الصحية تعتبر عائقًا رئيسيًا أمامهم في الحصول على الرعاية الصحية عندما يصبن بالمرض، وأن ٣١,٩ بالمئة منهن يضطررن إلى أخذ وسيلة مواصلات للوحدة الصحية. ويشكو مرضى الغسيل الكلوى تحديدًا من مواجهتهم صعوبات في التنقل خاصة في ظل حاجتهم للغسيل من مرتين إلى ثلاثة أسبوعيًا

الأطباء في الوحدات الصحية:

شكا غالبية المشاركين في اللقاءات البؤرية في القرى من عدم وجود أعداد كافية من الأطباء في الوحدات الصحية مع ندرة وجودهم أثناء فترات المساء، ومن عدم ارتفاع مستوى كثير منهم، وقيام معظمهم بعدم الكشف المتعمق على المرضى، والاكتفاء بإعطائهم - أو من خلال التمريض - أدوية حقن مسكنة أو أدوية برد شائعة لمواجهة حالات الانفلونزا المنتشرة. ولا تقتصر هذه الشكوى على القرى، بل ظهرت أيضًا أثناء اللقاءات البؤرية في حي شرق مدينة أسوان «فعلى الرغم من وجود مديرية الصحة في منطقة حي شرق الا انه مفيش غير دكتور واحد في الحي كله وفي ٦ وحدات صحية بس مش شغالة الا في حاجات بسيطة خاصة بالستات».

ويتسق ذلك مع شكوى ٦٦ بالمئة من السيدات من عدم وجود مقدم للخدمة، وذلك وفقًا لنتائج المسح الصحي لعام ٢٠٢١. وكذلك مع قلة عدد الأطباء البشريين على مستوى المحافظة، والذي بلغ عددهم وفقًا للنشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠٢١، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عدد ١٠٧٤ طبيبًا ، وهي نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بعدد السكان البالغ تقريبًا ١,٧ مليون مواطن –أي أن هناك حوالي ٠,٠٠٦٣ طبيب لكل مواطن–، وبهذا تسبقها محافظات الصعيد الأخرى، مثل: أسيوط، المنيا، سوهاج، قنا، الفيوم، في عدد الأطباء المتاحين، وذلك وفقًا للشكل رقم (٥). ويلاحظ أن محدودية عدد الأطباء هي ظاهرة عامة، فحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فإن هناك انخفاض مضطرد في أعداد الأطباء على المستوى الوطني، والذين بلغ عددهم ٩٧,٤ ألف طبيب في عام ٢٠٢٢، مقابل ١٠٠,٧ ألف طبيب في عام ٢٠٢١ بانخفاض بلغت نسبته ٣,٣ بالمئة

شكل رقم (٥)

عدد الأطباء البشريين في بعض محافظات الصعيد ومطروح ٢٠٢١

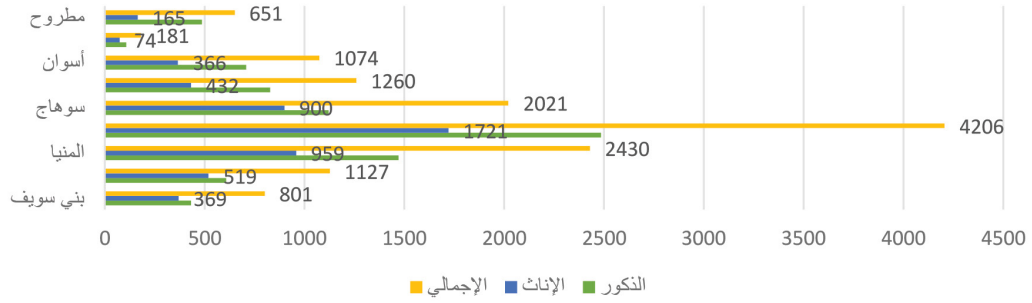

ويرتبط بإشكالية الشكوى من عدم عدد كاف من الأطباء في الوحدات الصحية بالقرى، شكوى الأهالي من طول فترات انتظارهم لتحديد مواعيد سواء للكشف في الوحدات الصحية أو الحجز في المستشفيات التابعة للتأمين خاصة بالنسبة للحالات العاجلة، والتي تستغرق مدة تتراوح في حدود ٧ – ١٠ أيام. غير أنه بسؤال بعض مديرى الوحدات الصحية، أفادوا بأن شكوى طول الانتظار ترجع إلى عدم معرفة الأهالي ببعض الأمور الفنية المرتبطة بإمكانية الحجز العاجل لعدد يتراوح في حدود الثلاثين حالة يوميًا حسب أولوية الوصول، وإلى أن نظام التأمين الصحي الشامل مازال في مرحلته التجريبية بنسب رضاء تبلغ حوالي ٩٠ بالمئة من المنتفعين في محافظات الصعيد حسب وصف رئيس هيئة التأمين الصحي الشامل في نهاية عام ٢٠٢٤.

وضع مرفق الإسعاف:

تعلق رابع هذه التحديات بمرفق الإسعاف من حيث نقص سيارات الإسعاف ووجود نقاط اسعاف دون سيارات، وارتفاع تكلفة استخدام الخدمة على نحو لا يتلاءم مع مستوى دخل المواطنين خاصة في مركزي كوم اومبو ونصر النوبة. ففي مركز كوم أومبو، أوضح الأهالي أنه توجد «٥ عربيات على ٣٠ قرية و٢ بس اللي شغالين»، وفي مركز نصر النوبة « توجد سيارة اسعاف واحدة لخدمة خمسة قرى، هى أرمنا، وعنيبة، وخريط ا، وخريط ٢، ومصمص». وربط أهالي نصر النوبة صعوبة حصولهم على الخدمات الصحية بقلة المواصلات العامة التي تربط قرى المركز بالمراكز الأخرى، وتوقف المتاح منها الساعة الثامنة مساءً في الشتاء، والتاسعة مساءً في الصيف، وأنه دائمًا ما يتم تحويل بعض الحالات الصعبة إلى مستشفى السبعين بمركز كوم امبو أو إحدى المستشفيات الحكومية في مدينة أسوان.

تحديات خاصة بالمناطق المستهدفة:

بالإضافة إلى التحديات العامة، برز بعض التحديات المرتبطة بشكوى الأهالي من انتشار بعض الأمراض في بعض مدن ومراكز المحافظة، فاشتكي بعض المشاركين من اللقاءات البؤرية في حى شرق أسوان من انتشار الأمراض الجنسية والمناعية في حي شرق (خور عواضة– الحكروب– المحمودية)، وذلك بسبب الاستخدام المتكرر للحقن/ السرنجات في تناول المخدرات، ومن استخدام مرضى السكر لحقن الأنسولين أكثر من مرة نظرا لإرتفاع أسعارها. وفي مركز كوم اومبو، من زيادة الحساسية والربو وغيرها من الأمراض الصدرية نتيجة مصنع الخشب الحبيبي التابع لمصنع كوم اومبو، والذي يستخدم مادة الفورمالين والغراء في تصنيع الخشب بمكوناته المختلفة، فمع زيادة الضغط الحراري على الخشب تظهر انبعاثات غازية مهيجة للرئة.

كما اشتكى الأهالي من زيادة مادة «الهفت» خاصة في فصل الشتاء مع موسم كسر القصب، والتي تتسبب وفقًا لهم في إصابتهم بأمراض العيون بسبب دخول الهفت بداخلها. وعند سؤال المسئولين عن ذلك، أجابوا بأن المصنع يتبع هيئة التنمية الصناعية، وأن دور جهاز البيئة يقتصر على مراقبة التزام المصنع بوجود الفلتر الأساسي والفلتر البديل الذي تم استخدامه في توفيق أوضاعه، وأنه بالنسبة لظاهرة الهفت، فأنها غير مضرة صحيًا، وأن آثارها تقتصر فقط على اتساخ الملابس. وفضلًا عن مشاكل مصنع كوم اومبو، أثار عدد من أهالي المركز شكاوى ارتبطت بمسائل محددة شملت القاء المخلفات الطبية في أفنية المدارس بما يؤدي إلى نشر العدوى بين الأطفال على النحو الذي برز في قرية سبعة قبلي بوحدة محلية العباسية، وانتشار بعض الأمراض مثل الفشل الكلوي وفيروس سي نتيجة عدم معالجة مياه الشرب بالشبة والكلور. واشتكى أهالي قورته بنصر النوبة في عام ٢٠٢٠ من قيام بعض السيارات القادمة من خارج المركز بالقاء النفايات الطبية الخطرة مجهولة المصدر عند مداخل القرية ومخارجها

قصص النجاح:

بالرغم من التحديات السابقة، إلا أنه برزت تجارب ناجحة مجتمعية في مجال الصحة، أبرزها تجربة جمعية البلد الخيرية التي نجحت بجهودها الذاتية في إنشاء المركز الطبي التخصصي لأمراض الكلى والغسيل الكلوي بقرية فارس بتكلفة ٢ مليون جنيه على مساحة ٢٤٠ م٢ في يونيو ٢٠١٤، وهى التجربة التي أبرزتها خريطة مشروعات مصر القومية ضمن مجال الصحة. وأدى المركز إلى تخفيف المعاناة عن المرضي والحد من مشكلة الانتقال إلى المستشفيات المركزية في المدن الأخرى

وكشفت الزيارة الميدانية للمركز أثناء جولة قرية فارس عن توسع نشاط الجمعية، وقيامها بإنشاء حضانة متطورة للأطفال المبتسرين جاري افتتاحها قريبًا. ووفقًا لرئيس مجلس إدارة الجمعية، فأن المركز يحتاج إلى شراء عدد (٢) ماكينة كلى صناعي «نظرًا لتزايد عدد المرضى، واستهلاك الماكينات القديمة «. وكذلك «تقسيم الألمونيتال لحجرة الحضانة وحجرة المغسلة، وتشغيل الحضانات لمدة ٣ شهور لحين التعاقد مع التأمين الصحي بتكلفة ١٠ الاف جنيه شهرية لمرتبات الأطباء والتمريض»

وبالإضافة لخبرة قرية فارس، قامت مؤسسة مصريين بلا حدود خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢– مايو ٢٠٢٣ بتنفيذ مشروع متكامل لبناء قدرات كوادر القطاع الصحي في ثلاثة من المنشآت الصحية بالمحافظة، هى: عيادات الشيخ صالح بأسوان التابعة لجمعية الشيخ صالح لتنمية المجتمع، ومركز الشروق الطبي بالناصرية بحى شرق أسوان التابع للجمعية النسائية لتحسين الصحة، وعيادات خطوة الطبية بالسيل الجديد التابعة لمؤسسة خطوة للتنمية (قسم النساء والتوليد)

اتسم عمل هذا المشروع بالتكامل والشمول إذ ركز مكونه الأول على تقديم الدعم العيني لهذه المنشآت لمعالجة افتقارها إلى بعض التجهيزات الأساسية اللازمة لعملها مثل الآسرة الخاصة بالولادة الطبيعية، وأجهزة السونار، وأجهزة قياس نبض الجنين، وأجهزة الضغط، وموازين الأطفال، وأدوات الكشف الطبي. واهتم المكون الثاني بتعزيز قدرات مقدمى الخدمات الصحية (أطباء - ممرضين - إداريين) من حيث المعارف والمهارات المتعلقة بمراعاة حقوق النساء فى الحصول على خدمات صحيه امنة.

وبسبب الرغبة في تطوير السياسات الداعمة للتعامل مع النساء في هذه المنشآت، شمل المكون الثالث تطوير مدونات السلوك الخاصة بتقديم خدمات طبية آمنة للنساء ومستجيبة لاحتياجاتهن ومطابقة للمعايير والتشريعات الوطنية الداعمة لحقوق الصحة الجنسية والانجابية. وتم تطوير هذه المدونات بصورة تشاركية من خلال ورشتى عمل انعقدتا في ديسمبر ٢٠٢٢ - يناير ٢٠٢٣ شارك فيها ٤١ طبيب /ة ، وممرضين /ات في الفئة العمرية من ٢٥ – ٣٥ عامًا، وجلستى حوار في يناير ٢٠٢٣ مع مديري المنشآت الطبية المذكورة نتج عنها تعميم ونشر والعمل بهذه المدونات على أرض الواقع

---

٤ التعليم الجيد

الارتقاء بمنظومة التعليم:

يعتبر ضمان إتاحة سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع أحد أهم متطلبات نجاح جهود بناء الإنسان المصري، وتحقيق المستهدف من المبادرة الرئاسية للتنمية البشرية (بداية جديدة) خاصة مع وصول عدد الطلاب بالمحافظة في بداية العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٤٠٩٩٤٧ طالبًا يدرسون في ١٥١٩ مدرسة موجود داخل ٧٢٢ منشأة تعليمية تضم ١٠,٦٠٠ فصل دراسي في كافة مراحل التعليم ما قبل الجامعي .

الوضع الراهن:

عملت الدولة في أكثر من اتجاه. فمن ناحية، ركزت المشروعات القومية على بناء وتطوير وصيانة المدارس خاصة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وشمل ذلك على سبيل المثال تطوير وإنشاء ٨١٨ فصل دراسي وصيانة ١٧٠ مدرسة بقرى المرحلة الأولى من مشروع حياة كريمة، فقبل تطبيق المشروع، عانت قرى أسوان - مثل غيرها من قرى الجمهورية -من عدم وجود مدارس ثانوي عام ودبلومات فنية بداخلها تسد احتياج الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، وتركزت هذه المدارس فقط في المركز أو المدينة، وهو ما كان يؤدي لمنع أولياء الأمور أبنائهم خاصة من الفتيات من إكمال دراستهم بسبب بُعد المسافة، كذلك المشاكل المتعلقة بتكدس الطلاب في المدرسة الواحدة التي كانت تستوعب طلاب مرحلتين أو ثلاثة فى اليوم الواحد .

كما قام المشروع بتزويد ٤٠ مدرسة في المراكز الإدارية الخمسة للمحافظة التي كانت تعاني من نقص الخدمات بأجهزة الحاسب الآلي (١٠ لكل مدرسة) بالإضافة إلى رواتر لخدمة شبكات الإنترنت لكل مدرسة ضمن مبادرة «التعليم حياة» التي أطلقتها حياة كريمة لتحقيق هدف التعليم الجيد للطلاب .ومن ناحية، أخرى، وفرت المحافظة الإطار الداعم لإنشاء مدارس جديدة سواء مدارس مجتمعية للأطفال في الشريحة العمرية ٦-١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي وخاصة للفتيات في المناطق النائية، وذلك بما أتاح لهم فرصة استكمال تعليمهم من خلال فصول دراسية لا تتعدى كثافتها ٣٥ طالبًا، أو من خلال المؤسسات الدولية التي تنفذ مشروعات لمكافحة التغير المناخي بالمحافظة مثل منظمة الإيفاد التي قامت في إطار مشروع السيل بتمويل إنشاء ثلاثة مدارس في وادي النقرة بنصر النوبة ووادي الصعايدة بإدفو

في ظل هذه البيئة، ارتفعت نسبة الالتحاق الإجمالي بالمرحلتين الابتدائية والثانوية بالمحافظة بما يفوق المعدل الوطني، والتي وصلت إلى ٩٤,٥ بالمئة في المرحلة الابتدائية مقارنة بـ ٩٣,٢ بالمئة على المستوى الوطني، ووصلت في المرحلة الثانوية إلى ٩٧,٧ بالمئة مقارنة بـ ٩٤,٢ بالمئة، وذلك وفق نتائج المسح السكاني للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١. كما انخفضت نسبة التسرب من التعليم الابتدائي والإعدادي لتبلغ ١,٠١ بالمئة وفق بيانات المشروع القومي لتنمية الأسرة

المصرية في بداية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كذلك انخفضت نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر)، ووصلت إلى ١٤,٧ بالمحافظة مقارنة بنسبة ١٦,١ بالمئة على المستوى الوطني وفقًا لبيانات مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢٣. وتعتبر المحافظة قصة نجاح في خفض الأمية مقارنة بغيرها من محافظات الصعيد، والتي شهدت أعلى معدلات الأمية، حيث جاءت محافظة بني سويف في المركز الأول على مستوى الجمهورية بنسبة بلغت ٢٥,٤ بالمئة، تلاها محافظة سوهاج بنسبة ٢٤,٩ بالمئة، ثم محافظات الفيوم، والمنيا، وقنا، وأسيوط بنسب ٢٤,٣ بالمئة، و٢٢,٢ بالمئة، و١٩,٩ بالمئة، و١٩,٦ بالمئة على التوالي في عام ٢٠٢٣

التحديات:

واجهت الجهود السابقة بعض التحديات التي تعلقت باتضاح تأثيرات الأزمة الاقتصادية على تعليم الأبناء، واستمرار نسب التسرب من التعليم، وعدم الحرص على استكمال تعليم الفتيات في القرى والمناطق الأكثر فقرًا

استمرار تأثيرات الأزمة الاقتصادية:

أفصح المشاركون في اللقاءات البؤرية عن تزايد تأثيرات الأزمة الاقتصادية على تعليم أبنائهم، وبرز ذلك في عدم استطاعة كثير من الأسر منح أبنائهم وجبات غذائية كافية أثناء فترة تواجدهم في المدرسة، وارتفاع الوزن النسبي للدروس الخصوصية التي يلجأ إليها معظم الأسر حتى الفقيرة منها. ومع ما لحظه فريق العمل من حرص معظم أو جميع المشاركين في كافة اللقاءات التي تم تنظيمها على التأكيد على أهمية التعليم في تحقيق مستقبل أبنائهم، إلا أنه برزت مفارقة في انخفاض نسبة إجمالي الإنفاق الكلي للأسرة على التعليم بالمحافظة كنسبة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنظيره على المستوى الوطني

وبالرغم من عدم وجود بيانات محدثة بعد ازدياد تأثيرات الأزمة الاقتصادية بدءًا من عام ٢٠٢٢، إلا أن أخر بيان لمؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ في ديسمبر ٢٠٢٠ يشير إلى انخفاض ذلك الإنفاق ليمثل نحو ٧,٢ بالمئة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنسبة ١٢,٥ بالمئة على المستوى الوطني. وهو ما يجعل أسوان تأتي في ذيل قائمة المحافظات الأقل إنفاقًا على التعليم، حيث تقع في المركز الخامس قبل الأخير، ولا يعقبها سوى محافظات سوهاج والفيوم وقنا والمنيا. ويرجح أن تكون تلك النسبة قد زادت خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤.

استمرار وطأة التسرب من التعليم:

بالرغم من تحقق إنجاز بانخفاض نسب التسرب من التعليم كما سبق الذكر، إلا أن بعض اللقاءات البؤرية أشار إلى ازدياد نسب التسرب خاصة في القرى بنسب تتراوح ما بين ٣٠–٤٠ بالمئة بين الفتيات خاصة في مرحلة الإعدادي نتيجة الظروف الاقتصادية والعادات والتقاليد، والتي تمنع أو تحد من ذهاب الفتيات للدراسة في مدارس ثانوي بعيدة عن القرية، وأن ذلك يتواكب طرديًا مع زيادة عدد الأطفال في الأسرة، فكلما ارتفعت نسبة الذكور زادت معدلات تسرب الفتيات. ويعكس ذلك نمطًا من أنماط التمييز بين الأبناء الذكور والإناث في القرى، والذي يصل إلى حد التفرقة في الأكل والشراب وشراء الملابس وفق شهادات بعض الرائدات الريفيات اللاتي تم مقابلتهن. وفي مرحلة ما بعد الإعدادي، نتيجة ربط المجموع بالمصاريف الدراسية في مدارس التعليم الفني الصناعي بحيث أن من تقل درجته عن الحد الأدنى للقبول يدفع رسوم إضافية قد تصل إلى عشرة أمثال الرسوم المستحقة، والتي حددتها الوزارة بـ ٢٠٥ جنيه لكافة الصفوف الدراسية بالتعليم الفني بكافة أنواعه للمدارس الحكومية ٢٠٢٤–٢٠٢٥ ولم يقتصر ذلك على القرى، فقد شكا أهالي حي شرق أسوان من انتشار التسرب من التعليم مرجعين أسبابه إلى عدم وجود مدارس جاذبة للطلاب بسبب تهالك البنية الأساسية لمعظمها وانتشار تلال من القمامة حولها لا يفلح الحي إلا في إزالتها مؤقتًا، فضلًا عن ضعف هيئة التدريس ونقل الطلاب المثيرين للمشاكل إلى مدارس الحي. وأوضح الأهالي انخفاض نسبة طلاب المرحلة الإعدادية الذين يصلون لمرحلة الثانوي العام ليتراوح في حدود نسبة ٥–١٠ بالمئة مع تفضيل النسبة الأغلب الالتحاق بالمدارس الفنية التجارية والصناعية والزخرفية

استكمال تعليم الفتيات:

رغم ارتفاع مستويات وعى الأسر، إلا أنه يلاحظ الاتجاه في بعض قرى ريف المحافظة إلى عدم إكمال الفتيات لتعليمهن بعد مرحلة الإعدادية، والقيام بتزويجهن في سن مبكرة. وارتبط ذلك في جزء منه بما يعمل مشروع حياة كريمة على حله من حيث عدم توافر مدارس ثانوية أو فنية في محيط قريب، ووجود ثقافة سائدة تمنع ركوب الفتيات والمرأة سيارات البيك آب «الكبود»، والتي يتم استخدامها في التنقلات بين القرى والمراكز، فضلًا عن ازدياد الرغبة في تزويجهن في سن مبكرة «زواج سنة».

قصص النجاح:

برزت تجارب ناجحة مجال الارتقاء بالتعليم تمثل أبرزها في إنشاء المدرسة اليابانية بمدينة الرديسية على مساحة ٩ ألاف متر بتكلفة ٢٥ مليون جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢ لتركز على فكرة التعلم النشط للطلاب وتطوير مهارات التعلم القائم على الفهم. وتشمل المدرسة ٢٢ فصلًا دراسيًا تشمل المراحل التعليمية المختلفة بدءًا من رياض الأطفال وحتى الثانوية العامة علاوة على قاعات الأنشطة والمجالات المتعددة، ويوجد بالمدرسة حاليًا ١٨١ طالبًا بمرحلتي رياض الأطفال والأبتدائي، ولكن تظهر شكوى عامة من ارتفاع أسعار الالتحاق بالمدرسة

ومن هذه التجارب أيضًا تجربة الفصل الواحد/ المدارس المجتمعية بالمحافظة، والتي بلغ عددها وفقًا للدليل الإحصائي للمحافظة في عام ٢٠٢٣ عدد ١١٤ مدرسة/ فصلًا ملتحق بها ٢٦٩٠ تلميذًا. فإضافة إلى المدارس التي قامت بإنشائها وزارة التربية والتعليم منفردة (٥٩ مدرسة)، تعاونت الوزارة مع مؤسسة مصر الخير ومنظمات المجتمع المحلي بالمحافظة في إنشاء وإدارة عدد من المدارس المجتمعية بداخل ٢٣ ومنطقة نائية ومحرومة، وشمل ذلك على سبيل المثال جمعية تنمية المجتمع بالنجاجرة بمركز كوم اومبو. وتراوح عدد هذه المدارس عبر الوقت، ففي حين بلغ عددها ٦٢ مدرسة خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢، فأنها انخفضت إلى٤٥ مدرسة في نهاية عام ٢٠٢٤ بسبب إنشاء مدارس جديدة في هذه المناطق أو عدم توافر الحد الأدني من التلاميذ اللازم لفتح الفصل الدراسي، وهو ٢٠ تلميذًا

وقد أتاحت مؤسسة مصر الخير الفرصة لبعض خريجي طلاب المدارس المجتمعية المتسربين في المرحلة الإعدادية في المناطق النائية والمحرومة لاستكمال مسارهم التعليمي بنفس مدرسة التعليم المجتمعي كمدرسة تابعة أو إعدادية، وقد بلغ عدد هذه المدارس مدرستين بالمحافظة. غير أنه يلاحظ، قلة عدد المدارس المجتمعية التي أنشأتها المؤسسة بالمحافظة مقارنة بغيرها من محافظات الصعيد خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٢، والتي بلغت نسبة ٥,٧ بالمئة من إجمالي عدد المدارس (١٠٨٤ مدرسة)، وانخفاض عدد الطلاب ذوي الإعاقة التي وفرت المؤسسة فرصًا للتعليم غير المدمج لهم بهذه المدارس، وذلك بعدد (٨ طلاب) من أصل ٢٨٠ طالبًا في ١٠ محافظات، وذلك كما يوضح الشكل التالي

شكل رقم (٦)

المدارس المجتمعية التابعة لمؤسسة مصر الخير في المحافظات

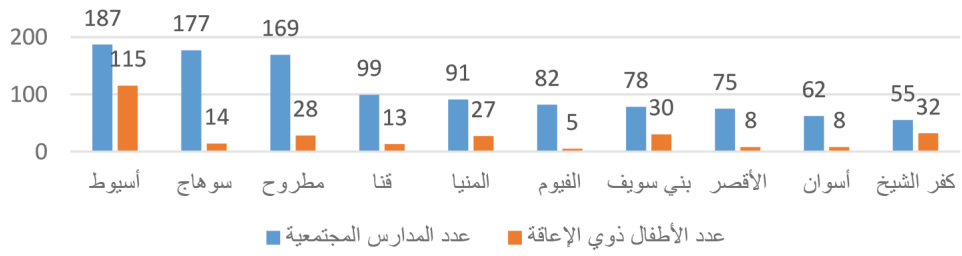

من إعداد الباحث: تقرير التعليم والتعلم لجودة الحياة ٢٠١٦– ٢٠٢٢، مؤسسة مصر الخير، ص ص ٢٩–٣

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

٥.السكن اللائق والمدن المستدامة:

يعتبر إتاحة السكن اللائق وبناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة من أهم العوامل التي تساعد على تحسين جودة الحياة للمواطنين.

الوضع الراهن:

اهتمت الدولة بتوفير السكن اللائق، فقامت بإنشاء مدينة أسوان الجديدة ضمن ١٤ مدينة للجيل الرابع، ووجهت الدولة في خطتها الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مبلغ ٢ مليار جنيه لقطاع الإسكان بما مثّل ١٧ بالمئة من إجمالي الاستثمارات المخصصة للمحافظة، والبالغ قدرها ١٢,٨ مليار جنيه، وقامت المرحلة الأولى من مشروع حياة كريمة بإنشاء ٧٦ عمارة سكنية للأسر الأولى بالرعاية، ورصف طرق رئيسية وداخلية بطول ألف كم٢، وتطوير سبع أسواق وستة مواقف، وإنشاء ١٢١ برجًا لشبكات المحمول في مراكز ادفو وكوم اومبو ونصر النوبة

ووفقًا لشهادات المشاركين في اللقاءات البؤرية في مدينة أسوان، فقد كان هناك حالة من الرضا عن نجاح جهود المحافظة في انهاء مشاكل «الإسكان المميز» بمنطقة العقاد بالتنسيق مع وزارة الأوقاف، وتسليم المرحلة الأولى منه في عام ٢٠٢٣، وذلك بعد أن كان الأهالي يطلقون عليه مشروع «الإسكان المعطل» بسبب توقفه منذ بدء العمل به في ٢٠١٠. كذلك إشادة بعض أهالي مركز كوم اومبو – وتحديدًا من قرية أقليت، بالنجاحات التي لمسوها فيما يتعلق بمشروعات الوحدات السكانية المنفذة بالقرب من القرى، والتي ساهمت في حل مشكلة التكدس السكاني في المنازل الريفية الضيقة المبني غالبيتها من الطوب واللبن، وتحقيق رغبة الشباب المقبل على الزواج في العيش في استقلال عن الأسرة.

التحديات:

غير أن ذلك التطوير صادفه بعض المشاكل المتعلقة بالموروث السلبي من عقود سابقة خاصة فيما يتعلق بالصرف الصحي، والمياه الجوفية، وتراكم القمامة في بعض الأماكن

الصرف الصحي:

» رغم الجهود المبذولة في مجال تحقيق السكن اللائق لأهالي المحافظة، استمر تدني نسبة المساكن المتصلة بمرافق الصرف الصحي، والتي بلغت نسبتها ٣٤,٦ بالمئة في عام ٢٠١٧ وفقًا لبيان خطة المواطن الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويرجع السبب الرئيسي لأزمة الصرف الصحي إلى أنه لم يتم اتخاذ خطوات جادة في تطويره إلا مع بدء تطبيق المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري في عام ٢٠٢٠، وذلك منذ إنشائه عام ١٩٦٨، وبناء ١٧ محطة صرف معالج حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

» ووفقًا للمسئولين الذين تم مقابلتهم، تعاني منظومة الصرف الصحي في المحافظة من مشاكل هيكلية متعلقة على سبيل المثال بإنشاء بعض المحطات في أماكن غير مطابقة للقواعد البيئية مثل مصارف منطقة الصداقة التي أنشئت «على أنقى أنواع الجرانيت في العالم»، أو بسبب عدم مراعاة المتطلبات الفنية عند الإنشاء «معظم المحطات مصممة عكس الميل .. تنزل من فوق لتحت ثم خط مستقيم ترفع ثم تنزل مرة أخرى»، أو بسبب تهالك المواسير واختلاطها بالمياه الجوفية على النحو الذي أدى إلى عدم سكن أحد في «عمايز الشرطة العسكرية» في حي جنوب أسوان رغم انتهاء بنائها من فترة، أو بسبب بناء بعض البيارات فوق خطوط المياه مثلما هو الحال في بعض أماكن قرية أبو الريش بحي شرق، وهو ما يجعل المحافظة تحتاج إلى مبلغ يتراوح من ٢–٣ مليار جنيه لإنهاء مشكلة الصرف الصحي .

المياه الجوفية:

» كما تستمر التحديات المرتبطة بالطبيعة الجيولوجية للمحافظة، فتعاني قرى غرب النيل مثل اقليت وفارس، وقرى المناشي شرق النيل في مركز كوم اومبو، وكذلك غرب دراو، من وجود نسب مياه جوفية عالية، وهو ما يؤثر على استقرار المنازل حيث يعاني كثير منها من «النشق» واختلاط المياه الجوفية في كثير من الأحيان ببيارات الصرف الصحي. وتزيد حدة هذه المشكلة في القرى التي لم يدخلها مشروع حياة كريمة بسبب تأثير طفح المياه الجوفية على المنازل المبنية بالطين، وهو ما أدى إلى إلى ظهور التصدعات والشروخ فى جدرانها، وتعرضها لخطر الانهيار الجزئي ثم الانهيار الكلي، على النحو الذي تم ملاحظته أثناء الزيارات الميدانية لبعض قرى مركز كوم اومبو. وأشار الأهالي الذين تم مقابلتهم في اللقاءات البؤرية إلى عدم توافر موارد مالية لديهم لصيانة هذه البيوت أو البناء بالطوب الأحمر.

تراكم القمامة:

» أيضًا تبرز مشكلة تراكم القمامة في مدن ومراكز المحافظة، وذلك بفعل نقص المعدات اللازمة مثل اللوادر والسيارات المخصصة لرفع القمامة وسوء توزيعها بين المراكز، فوفقًا لنائب المحافظ «بلغت هذه المعدات في مدينة أسوان قبل إجراء حركة الإدارة المحلية لودر واحد وسيارة واحدة سعة ٢٠ طن و٣ سيارات سعة ٤ طن، وزادت بعد إجراء الحركة في نوفمبر إلي ٤ لوادر و١٤ عربية سعة ٤ طن وعربية سعة ٢٠ طن .. ونعمل على تشغيل عربية أخرى .. و٢ مكبس آلي). وقد أدى الجهد المبذول في مجال التنظيف إلى النجاح في التخفيف التدريجي من حدة المشكلة، فعلى سبيل المثال قامت الوحدة المحلية لمدينة ومركز أسوان برفع ٢٠٠٠ طن منها في ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك غير مخلفات القمامة اليومية. أضف إلى ذلك مشكلة قلة/ رفض أبناء المحافظة للعمل في مهنة جمع القمامة مما يجعل المحافظة تعتمد على عمال مقيمين من محافظات أخرى أو مدن أخرى خارج مدينة أسوان، وذلك رغم توافر فرص للتعاقد مع أبناء المحافظة لذلك الغرض

تلوث الهواء:

» يؤثر تلوث الهواء على السكن اللائق خاصة في مركز كوم أومبو وحي شرق مدينة أسوان. ففي مركز ومدينة كوم اومبو، يؤدي استخدام مصنع السكر للمازوت في حرق مصاصة القصب «البجاس» مرة كل ١٥ يوم على الأقل مع بدء التشغيل إلى إنتاج أول أكسيد الكبريت الذي يتسبب في ظهور سحابة سوداء في السماء تؤدي إلى اتساخ الملابس، ومعاناة ربات البيوت في تنظيف بيوتهن بسبب تطاير الهفت الأسود داخل المنازل . كما يؤدي قيام المزارعين بحرق «السفير» أثناء فترة موسم كسر القصب إلى تلوث الهواء فى القرى. فضلًا عن ذلك، يعاني سكان المركز - وفقًا للقاءات البؤرية – من وجود زيادة ملحوظة في كمية الأتربة والقمامة، ومن وجود تمركز لمزارع الدواجن في وسط المدينة كما سبقت الإشارة، مما يؤدي إلى ظهور الأوبئة. الأمر نفسه يبرز في حي شرق أسوان بسبب انتشار التراب والشوارع غير الممهدة، والتي تؤدي لانتشار مرض المياه البيضاء في العيون، والأمراض الصدرية مثل الربو والحساسية

ضعف الإنارة في بعض الطرق:

» كما يلاحظ ضعف الإنارة العامة في بعض طرق المحافظة، وصعوبة الاعتماد على الطاقة الشمسية في إنارتها بسبب سرقة بطاريات المحطات والخلايا المولدة لها على نحو ما حدث في حى جنوب في المسافة الفاصلة بين الكمين وحتى مدخل قرية كركر «مجهولين يقوموا بسرقة البطارية الاول وبعدها عربية ربع نقل تخبط العمود فيفك الخلية»، وندرة وجود الفنيين المتخصصين في صيانة الطاقة الشمسية، وارتفاع تكلفة توصيل الطاقة الشمسية للمنازل فضلًا عن غياب ثقافة استخدامها كبديل للكهرباء إلا في مبنى المحافظة والجامعة وبعض الفنادق مثل تيوليب التي يتم استخدامها في سخانات المياه.

» وأثرت بعض المشاكل التي نشأت بفعل السلوكيات الخاطئة للمواطنين على تمتع الأهالي بسكن لائق سواء من حيث الإتاحة أو مستوى الجودة. فبسبب تدفق اللاجئين على بعض أحياء المحافظة، غالى أصحاب العقارات في أسعار تأجيرها، وهو ما انعكس على عدم قدرة الشباب على تأجير الشقق بالأسعار السائدة في مرحلة ما قبل أبريل ٢٠٢٣. ومن حيث جودة السكن، تلاحظ في مركز كوم اومبو على سبيل المثال، وجود تمركز لمزارع الدواجن في وسط المدينة كما سبقت الإشارة، مما أدى إلى تلوث الهواء، وظهور الأوبئة.

» ويلاحظ وجود احساس عام من بعض السكان بأفضلية مناطق معينة عليهم من ناحية توفير السكن اللائق والوسائل الداعمة له، فيشعر أهالي حى شرق أسوان بأنهم «مواطنون درجة ثانية» بسبب غياب الاهتمام المؤسسى الدائم بهم، وتوجه معظم موارد المحافظة إلى تطوير حى غرب ومنطقة الكورنيش الذي يعتبر واجهة المحافظة «التورتة» حسب وصفهم. كما يشعر أهالي مركز كوم اومبو بالغبن في هذا المجال مقارنة بمركز نصر النوبة، وذلك رغم أحقيتهم في ذلك بسبب الظروف التاريخية المتعلقة بعملية التهجير.

الموارد والفرص:

مع ذلك، تبرز بعض الموارد التي يمكن استخدامها للمضى قدمًا في تحقيق ذلك الهدف، أبرزها إنشاء جامعة أسوان مركز حضارة وتراث أسوان، بموافقة المجلس الأعلى للجامعات في ديسمبر ٢٠١٧، وقرار رئيس الجامعة بتشكيل مجلس إدارة المركز فى يناير٢٠١٩ حيث يساهم ذلك المركز فى الحفاظ على التراث الأسوانى المادى وغير المادى، والتصدى للمعوقات والمشكلات التى تواجهه، والعمل على إدارة وتطوير وتسويق مقومات التراث الأسوانى الحضارى للاستفادة منها فى تنشيط أنماط سياحية غير تقليدية، والعمل أيضًا على استثمار التراث الحضارى بالمحافظة كأداة ووسيلة هامة وفاعلة للتنمية المستدامة وتنمية المجتمع المحلى

التدخلات المقترحة:

قبل استعراض التدخلات المطلوبة في المحور، فأنه ينبغي الإشارة إلى أن هدف تحسين جودة الحياة يعتبر من الأهداف التي يعتمد نجاحها على تطبيق مفهوم «السياسات الاجتماعية المتكاملة»، وبحيث تتكامل الإستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الموجهة لخفض الفقر والنهوض بأوضاع الفقراء، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية المختلفة مع بعضها البعض، وذلك على النحو الذي سوف يبرز في التدخلات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأخرى. وتتمثل أبرز التدخلات في هذا المحور فيما يلي

» إجراء دراسات مقارنة عن أوضاع القرى الأكثر فقرًا قبل تطويرها في إطار المشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري وبعده، وذلك بما يبرز أثر التدخلات التنموية للمشروع في المحافظة، وذلك مع اعتماد تعريفات الفقر والفقر المدقع التي أقرها مشروع قانون الضمان الاجتماعي، والذي وافق عليه مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٢٤ كمصدر موحد للقياس.

» العمل على حل المشكلات الهيكلية التي تواجه قطاع الزراعة بوصفه أكبر القطاعات الاقتصادية بالمحافظة خاصة فيما يتعلق بتوفير الأسمدة، وتوفير المرشدين الزراعيين، واستحداث آلية تشاركية لوزن محصول القصب قبل توريده لمصنع كوم اومبو، والتوسع في إنشاء الحقول الإرشادية كما سوف يتم الإشارة لاحقًا.

» تنشيط دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في منح مواشي وطيور بأسعار مدعمة للسيدات في القرى مع الاسترشاد بتجربة جمعية الأورمان في «الجاموسة العشار».

» تكثيف حملات التوعية في مجال محو الأمية الرقمية وتعزيز ثقافة الشمول المالي خاصة في ظل افتقاد عدد كبير من المواطنين - خاصة من سكان القرى - للمهارات اللازمة للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية.

» دراسة إعادة نظام التغذية المدرسية - مع تحسينه - في بعض القرى والأماكن الأكثر احتياجًا بالتعاون مع التحالف الوطني لدعم العمل الأهلي، وبعض المؤسسات الدولية مثل اليونسيف.

» دراسة توفير وسائل النظافة الشخصية/ الفوط الصحية للسيدات بصورة مجانية مدعمة داخل وحدات طب الأسرة مع عمل حملة توعية لنشر تلك الثقافة بما يزيل أى حواجز ثقافية ومجتمعية للحصول على تلك الخدمة خاصة في الأماكن الأكثر فقرًا واحتياجًا.

» التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية في الأماكن والقرى النائية مع دراسة إشراك وزارة التضامن الإجتماعى في هذا الجهد.

» تنشيط دور المؤسسات الأهلية في تنظيم أنشطة تطوعية تلائم احتياجات القرى خاصة في المجالات المتعلقة بتحسين البنية التحتية، ودعم التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الخدمات الصحية، وتنفيذ الحملات البيئية.

» تفعيل دور مؤسسات الأهلية في مواجهة المشكلات التنموية بالمحافظة مع التركيز على المشاكل المرتبطة بسوء التغذية وانتشار الإنيميا بين الأطفال، والاهتمام بالتغذية المدرسية، والتربية الإيجابية للأطفال، وحملات التوعية بقضايا ختان الإناث، والزواج المبكر، ومكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة.

» دعم الجهود المجتمعية التي يقوم بها بعض الشخصيات الطبيعية في القرى في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات التخليقية وبيعها، وذلك بما يدعم جهود المواجهة الأمنية الشاملة.

المحور الثاني:
تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

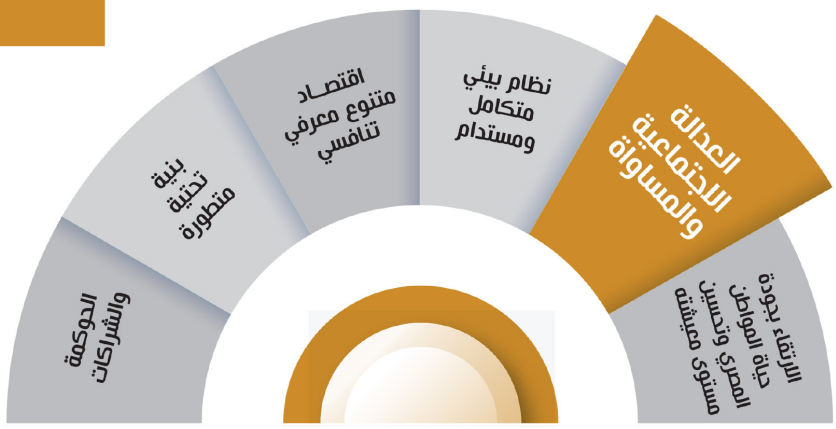

ملخص الهدف

المساواة بين الجنسين:

» تحتل أسوان المركز الثالث على مستوى محافظات الصعيد من حيث قدرة المرأة على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بحياتها الأسرية.

» زادت نسبة المرأة التي تشغل مناصب قيادية سواء في مناصب الإدارة الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني الكبرى، ولكن مازال معدل الزيادة دون المأمول.

» تبرز تجارب اقتصادية ناجحة لتمكين المرأة اقتصاديًا مثل مشروع «حلى أسوان» الذي تنفذه مؤسسة عزة فهمي لتنمية الصناعات الحرفية بالتعاون مع مؤسسة ساويرس للتنمية المجتمعية، ومشروع «هى تزرع» التي تنفذه مؤسسة أم حبيبة بتمويل من هيئة دورسيوس.

» يتدني وضع المحافظة بصورة لافتة في مؤشر ختان الإناث، وتحتل أسوان المركز الثاني من حيث أكثر المحافظات إجراءً للختان في ٢٠٢١، والمركز الثالث في قائمة أعلى المحافظات التي لدى الأمهات نية لإجراء الختان لبناتهن في المستقبل. ومازالت المرأة تتعرض للعنف الجسدي على يد أزواجهن بنسبة تفوق المعدل الوطني.

» تبرز نماذج ناجحة لممارسة الفتيات للرياضة خاصة في مركز شباب زايد، وفي قرى إرمنا والديوان بمركز نصر النوبة.

»

دمج الأشخاص ذوي الإعاقة:

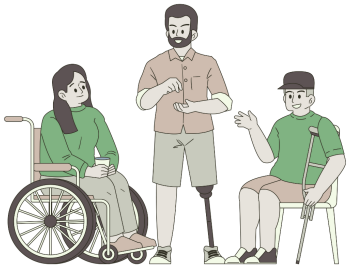

» تبرز تجربة مركز زايد في تقديم خدمات متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في مجال التخاطب والرياضة.

» مازال الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من مشاكل الإتاحة ونقص الخدمات في عدد كبير من المنشآت الحكومية والخاصة.

» عدد المراكز التي تقدم خدمات مدعمة في مجال التأهيل والعلاج الطبيعي محدود ، ويقتصر فقط على المدن دون القرى.

» هناك ندرة في أعداد معلمي الظل، ولا يستطيع الفقراء من ذوي الإعاقة تحمل تكلفتهم.

توليد فرص عمل:

» وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أبريل ٢٠٢٣، تحتل أسوان المركز الخامس من حيث معدلات البطالة على مستوى الجمهورية، وتشغل المركز الأول بالتبعية في هذا المؤشر مقارنة بغيرها من محافظات الصعيد.

» فرص العمل محدودة بالقطاع الخاص، ومازال هناك تفاوت في معدل الأجور بين الشباب والفتيات العاملين في هذا القطاع. وتزداد حدة هذا التفاوت بصورة لافتة في القرى.

» ٩٩ بالمئة من عمالة الأطفال بالمحافظة يعملون في مهن خطرة.

» أدت المشروعات القومية التي نفذتها الدولة في بنبان وفارس، والمشروعات التي نفذتها المحافظة بمدينة أسوان، وجهود تدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التخفيف نسبيًا من حدة مشكلة البطالة. ومن المنتظر أن تسهم المدينة الصناعية بالجنينة والشباك والمشروعات الاستثمارية في إتاحة فرص أكثر لتشغيل الشباب.

» يفضل اللاجئون في مجالات الخياطة والتطريز، والمخبوزات، والبخور والعطور، ومنتجات التجميل، والحرف اليدوية والتراثية، ورسم الحنة.

تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة

انطلاقًا من هدف تحسين جودة حياة المواطن ومستوى معيشته، يأتي هدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال جهود المحافظة للحد من الفجوة بين الجنسين وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الدمج وتكافؤ الفرص للفئات الأكثر احتياجًا بالتركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة فرص عمل للشباب والفتيات

تعزيز المساواة بين الجنسين:

يرتبط تحقيق العدالة الاجتماعية بتحقيق المساواة بين الجنسين ليس فقط على صعيد المشاركة العامة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنما أيضًا في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلها. ويتضمن ذلك القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وكفالة حقها في الحصول على الخدمات الرئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية

الوضع الراهن:

كما يكشف المسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١، فإن المرأة الأسوانية المتزوجة في العمر ١٥–٤٩ تتمتع بحقها في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة برعايتها الصحية وشراء طلبات كبيرة للأسرة وزيارة الأسرة والأقارب سواء بمفردها أو بالمشاركة مع زوجها، وذلك بنسبة ٧١,٤ بالمئة مقارنة بمتوسط ٦٥ بالمئة على مستوى الجمهورية، ولا يتقدم عليها من نساء محافظات الوجه القبلي سوى محافظتى بني سويف بنسبة ٨٢,٤ بالمئة، والمنيا بنسبة٨٧,٦ بالمئة. ويلاحظ تقدم وضع المرأة في اتخاذ جميع هذه القرارات مقارنة بنظيرتها على المستوى الوطني، وذلك وفق ما هو موضح في الشكل رقم (٧)

شكل رقم (٧)

مشاركة السيدات في اتخاذ القرارات الأسرية

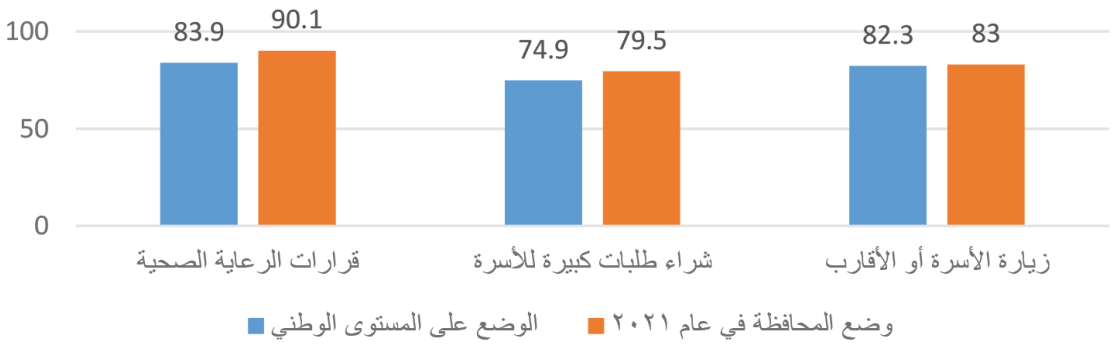

من إعداد الباحث: المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١، ص ٣٢٥.

ويرتبط بذلك عدم اضطرار السيدة الأسوانية إلى أخذ أذن بالذهاب للعلاج عند إصابتها بالمرض، وذلك مقارنة بغيرهن من السيدات المقيمات في المحافظات الحضرية أو المحافظات الريفية، فوفقًا لنتائج المسح الصحي للأسرة المصرية،

فإن ٢,١ بالمئة فقط من سيدات المحافظة هم من يأخذن ذلك الأذن مقارنة بنسبة ٨,٢ بالمئة على المستوى الوطني. وبهذه النسبة، تحتل أسوان المركز الثالث بعد الوادي الجديد وجنوب سيناء في حرية التصرف، وبما يزيد بصورة لافتة عن محافظات الصعيد الأخرى مثل قنا (١٤,٦ بالمئة)، وسوهاج (١٤,٥ بالمئة)، والمنيا (١٣,٨ بالمئة)، والفيوم (١٠,٦ بالمئة)، ولا يقاربها سوى محافظة بني سويف بنسبة ٣,٣ بالمئة، ومحافظة الأقصر بنسبة ٤,١ بالمئة

وبشأن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، يبرز اتجاه نسبي نحو زيادة إشراكها، وإن كان ليس بالوتيرة التي تتناسب مع كتلتها العددية أو مكانتها في المجتمع. فعلى صعيد المناصب العامة، تشغل بعض النساء مراكز بارزة في الجهاز التنفيذي مثل الدكتورة أماني بدر مدير مديرية الزراعة، والمهندسة ليلي عطا الله اسماعيل مدير مديرية العمل، والمهندسة أسماء محمود مدير عام شئون البيئة، وفاطمة صالح رئيس حى الصداقة الجديدة، ومايسة حسن سكرتير مركز ومدينة نصر النوبة، وأسماء عبد الباسط سكرتير مدينة البصيلية بمركز إدفو، وذلك بدءًا من نوفمبر ٢٠٢٤. كما اتجهت المرأة إلى العمل كمأذونة، وشمل ذلك في عام ٢٠١٧ أم كلثوم محمد يونس ماذون شرعي لقرية غرب أسوان، وسمر محمد بركة عثمان بقرية بنبان بحرى بمركز دراو

.

ونفس الأمر في الجمعيات والمؤسسات الرئيسية حيث ترأس النساء معظم مجالس إدارتها أو يشغلن منصب المدير التنفيذي بها على النحو الذي يظهر على سبيل المثال في مؤسسة أم حبيبة التابعة لشبكة الأغاخان الدولية (د. حنان الجندي)، ومؤسسة نساء الجنوب (الأستاذة صافيناز إبراهيم)، ومؤسسة مصريين بلا حدود (وسام الشريف). ويقدر بعض المسئولين الذين تم مقابلتهم عدد الجمعيات النسائية بحوالي ٢٥٠ جمعية من إجمالي يصل إلى ١١٥٠ جمعية منها في مركز أسوان: جمعية النهضة النسائية، وجمعية السيدة زينب الخيرية، وفي مركز كوم أومبو: جمعية تنمية المرأة بالخور قبلي، وجمعية النهضة النسائية باقليت، وفي مركز نصر النوبة: الجمعية النسائية بنصر النوبة، والنهضة لتنمية المرأة بقرية المالكي

التحديات:

بالتوازى مع هذه الجهود الهادفة إلى تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا، استمرت بعض المشاكل والتحديات الآتية:

استمرار ظاهرة ختان الإناث:

تكشف البيانات الخاصة بالمسح الصحي للأسرة المصرية لعام ٢٠٢١ عن تأخر وضع المرأة في المحافظة مقارنة بالمستوى الوطني خاصة في مؤشر ختان الإناث، فقد بلغت نسبة السيدات اللاتى سبق لهن الزواج في العمر ١٥–٤٩ سنة، وتم ختانهن حتى عام ٢٠٢١، حوالي ٩٨ بالمئة من إجمالي المتزوجات في هذه الشريحة العمرية، وذلك بزيادة ١٢,٤ بالمئة عن المتوسط على المستوى الوطني. وبذلك تتشابه أسوان مع الوضع في محافظات الصعيد «الجواني» مثل قنا (٩٨,٩ بالمئة)، وسوهاج (٩٨,٣ بالمئة)، والأقصر (٩٨ بالمئة).

كما بلغت نسبة البنات في الشريحة العمرية (٠–١٩ سنة) اللاتي تم ختانهن بالفعل عام ٢٠٢١ نسبة ٤٦,٨ بالمئة من الفتيات لتحتل بذلك أسوان المركز الثاني من حيث أكثر المحافظات إجراءًا لختان الإناث، ولا يسبقها إلا محافظة الأقصر بنسبة ٥٦,٧ بالمئة. وتزيد هذه النسبة بصورة لافتة عن متوسط الجمهورية الذي بلغ ١٤,٢ بالمئة. واتساقًا مع ذلك، احتلت المحافظة المركز الثالث في قائمة أعلى المحافظات التي لدى الأمهات فيها نية لختان بناتهن في المستقبل بنسبة ٢٦ بالمئة

وبمقارنة هذا الوضع بالبيانات الواردة في تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، يتضح انخفاض نسبة النساء اللاتي تعرضن للختان أو يتوقع تعرضهن له في المحافظة من ٨٦,٦ بالمئة عام ٢٠١٤، والتي احتلت بها أسوان وقتها المركز الـ ١٧ على مستوى الجمهورية لتصل إلى ٧٢,٨ بالمئة في عام ٢٠٢١ غير أن ذلك التقدم النسبي لا يقلل من حدة هذه المشكلة المتفاقمة أو العمل على التصدي للأسباب الجذرية لانتشارها. فكما اتضح من خلال اللقاءات البؤرية مع القيادات النسائية، فإن انتشار الظاهرة خاصة لدى أهالي القرى، وبين الأجيال الأكبر سنًا خاصة الجدة، وبين الأمهات اللاتي لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة أو لم يكملن تعليمهن، يرجع إلى سيادة عدد من الموروثات الثقافية الخاطئة بشأن اعتبار الختان جزءً من تعاليم الدين أو أنه يحافظ على العفة.

وتتسق هذه النتائج مع ما أشار اليه المسح الصحي للأسرة لعام ٢٠٢١ عن اتجاهات ومعتقدات السيدات تجاه عملية الختان، فقد ذكر ٥١,٧ بالمئة من السيدات في الشريحة العمرية ١٥–٤٩ سنة أنه جزء من تعاليم الدين، ووافقت ٦٤,٩ بالمئة منهن على أنه يحافظ على العفة، وهو الأمر الذي نتج عنه اعتقاد ٦٦,٦ من النساء أنه ظاهرة يجب أن تستمر لتأتي أسوان بذلك في المركز الثاني خلفًا لمحافظة قنا (نسبة ٧٢,٩ بالمئة) اللاتي يعتقدن في أهمية استمرار الختان. وكما كشفت اللقاءات البؤرية، فإن عملية الختان تتم عادة بصورة جماعية في القرى في نهاية الشهر الهجري»لازم الشهر الجديد يهل عليها»، وذلك حيث يتم المناداة ميكروفون في القرية عن الذين يريدون ختان بناتهن على يد طبيب أو تمرجي. ويلاحظ اختفاء ظاهرة الداية. كما تتم أيضًا في المدن والمراكز الإدارية خاصة في حي شرق مدينة أسوان - تحديدًا الناصرية وحكروب وخور عواضة - أو بواسطة المقيمين في أسوان من خارجها خاصة في مدينة كوم اومبو. وتلاحظ من بعض اللقاءات البؤرية وجود اتجاهات متضاربة بشأن التعامل مع القضية، ففي حين أشارت بعض السيدات المتعلمات إلى عدم قيامهن بإجراء هذه العملية لبناتهن، أو إجرائهن بصورة طفيفة بما يوازن بين العادات والموروثات، وبين عدم التسبب في أضرار صحية وجنسية مستقبلية للفتيات، أوضحت أخريات أن «الموضوع حساس جدًا .. ولا حد هيسمعلك .. الموضوع قُتل بحثا ومقفول عندنا في أسوان»

استمرار الزواج المبكر للفتيات:

ولا يكاد يقترب من مؤشر ختان الإناث في السوء سوى مؤشر الزواج المبكر للفتيات دون سن الثمانية عشرة، والذي بلغ معدله في المحافظة في عام ٢٠٢٠ نسبة ١ بالمئة، وبالرغم من انخفاض هذا المؤشر عن المؤشر الوطني البالغ ١,٥ بالمئة، إلا أن المحافظة تحتل به المركز السادس على مستوى محافظات الجمهورية. وتكشف الممارسة كما ظهرت من خلال المقابلات الشخصية عن اتجاه الأهالي إلى تزويج بناتهن في بعض القرى والمناطق الشعبية - مثل نجع ونس الشاطبي بدراو ومنطقة خور عواضة شرق أسوان– بعد البلوغ مباشرة أو انتهاء المرحلة الإعدادية، وإطلاق اسم «زواج السنة» عليه، وعن وجود دفترين لدي المأذونين في هذه المناطق أحدهما رسمي بعد سن ١٨ سنة، وآخر غير رسمي لتزويج الفتيات بعد المرحلة الإعدادية

ويؤدي هذا الزواج إلى العديد من المشاكل أهمها عدم إمكانية تقديم الخدمات الصحية للأطفال الرضع وحديثي الولادة، وحصول الأسرة على التموين. وفي بعض الحالات، وفي حالة الطلاق أو هجرة الأب، يتم تسجيل المواليد باسم الجد، وهو ما يؤدي لاختلاط الأنساب ومشاكل في الميراث أو تواجه الأم صعوبات جمة في إثبات الطفل المولود في سجلات وزارة الصحة والسكان نتيجة لعدم إثبات الزواج في الأوراق الرسمية

زيادة العنف الجسدي ضد المرأة المتزوجة:

بالإضافة إلى ختان الإناث والزواج المبكر، يزيد تعرض السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر ١٥–٤٩ سنة للعنف الجسدي على يد الزوج ليبلغ ٢٦,٣ بالمئة بنسبة زيادة ٠,٨ بالمئة مقارنة بالمستوى الوطني. ويلاحظ أنه مقارنة بزيادة العنف الجسدي، فأن العنف الجنسي والنفسي ينخفضان في المحافظة، وبحيث تقل النسبة العامة للعنف بمختلف أنواعه الذي يمارس ضد المرأة مقارنة بنظيره على المستوى الوطني بنسبة ١,٦ بالمئة. وبمقارنة نسب جرائم العنف ضد المرأة، والتي رصدها تقرير مرصد العنف الموجه ضد النساء والفتيات التي أصدرته مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة عام ٢٠٢٣، فأن محافظة أسوان جاءت في المركز قبل الأخير بنسبة ٠,٥ بالمئة بعد الوادي الجديد (٠,٢ بالمئة)، بينما حلت سوهاج في المركز الأول بمعدل ٣,٨ بالمئة ، وهو ما يشير لإنخفاض نسب العنف لقلة عدد الجرائم الموجهة ضد النساء والفتيات فيها، وذلك حسبما وضح الشكل رقم (٨)

شكل رقم (٨)

نسب جرائم العنف ضد النساء في الصعيد

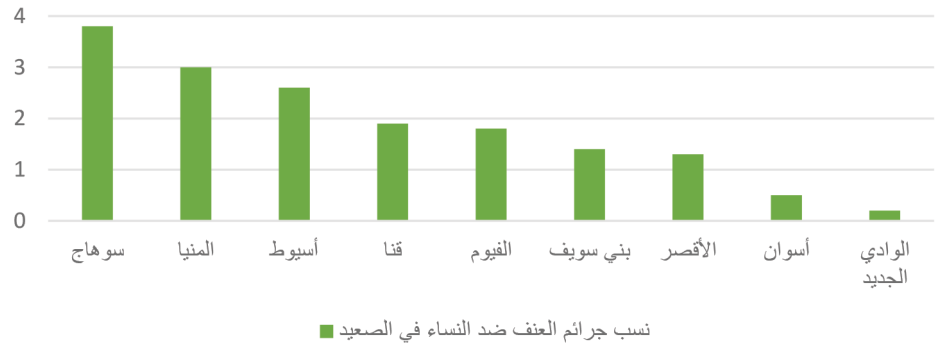

من إعداد الباحث: تقرير مرصد العنف الموجه ضد النساء لعام ٢٠٢٣ - مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة.

التمييز بين الجنسين في سوق العمل:

مازال معدل أجر المرأة في القطاع الخاص أقل من الرجال، وذلك بالرغم من طول ساعات العمل، ومازالت الفتيات والمرأة تعاني من موروث الثقافة التقليدية السائدة في قرى ومراكز المحافظة فيما يتعلق بفرص التدريب أو التشغيل كما سوف يتم تناوله في الهدف الخاص بتوليد فرص العمل. وبالرغم من أنه لا يتوافر بيانات تفصيلية عن نسب المشاركة الاقتصادية للمرأة الأسوانية وتوزيعاتها على المجالات المختلفة، إلا أنه

» وفقًا لبيانات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بشأن المحافظة، والمذكورة في خطة المواطن الاستثمارية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، فإن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بلغت ١٤,٩ بالمئة في بداية العام المالي.

» ويلاحظ أن هذه النسبة تقل عن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧، والتي بلغت ٢٤ بالمئة بزيادة قدرها (١) بالمئة عن الوضع على المستوى الوطني، والتي احتلت بها أسوان المركز الخامس على مستوى محافظات الجمهورية وقتها.

نقص الدراسات الخاصة بأوضاع الفتاة/ المرأة اللاجئة:

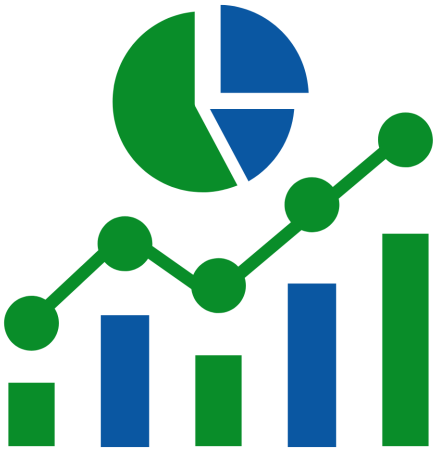

فيما يتعلق بأوضاع الفتيات والسيدات اللاجئات في مؤشر المساواة بين الجنسين، برز من اللقاءات البؤرية التي أجراها فريق العمل مع فئات ممثلة لهم عدد من الظواهر التي يجب أن تخضع لدراسة متعمقة أهمها زيادة عمل المرأة مقارنة بالرجل خاصة فيما يتعلق بإدارة وتشغيل المقاهي وبيع المخبوزات والعطور والبخور ورسم الحنة والحرف اليدوية والتراثية. وترتب على عمل المرأة ببعض هذه المهن مثل إدارة وتشغيل المقاهي استهجان مجتمعي من جانب المجتمعات المستضيفة خاصة في القرى نتيجة الثقافة المحافظة فيها. ويعضد ذلك ما أبداه ممثلو الجمعيات والمؤسسات الأهلية في اللقاءات البؤرية التي أجراها الفريق الاستشاري بشأن ارتفاع نسبة السيدات الراغبات في إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر خدمية أو تجارية أو إنتاجية مقارنة بالرجال، بنسبة وصلت إلى ٧٥ بالمئة على سبيل المثال في قاعدة بيانات مؤسسة ثواب. كذلك تعاني الفتيات/ السيدات من مشاكل ترتبط بصورة عامة بزيادة حدة الفقر في أوساط اللاجئين، فنتيجة لارتفاع أسعار الإيجارات، لجأ عدد كبير من الأسر السودانية الي السكن في غرف واحدة مما أدى إلى نشوء بعض المشاكل المتعلقة بالاختلاط بين الجنسين وانعدام الخصوصية.

الفرص وقصص النجاح:

» في ظل التحديات السابقة، كثفت الوزارات والأجهزة الحكومية والمجلس القومي للمرأة من برامجها لتدريب الفتيات والسيدات على مهن مثل التفصيل والخياطة، وأتاحت لهن فرصة المشاركة في معارض المشغولات اليدوية مثل «أيادي مصر» و«حُلى مصر»، وذلك بالإضافة إلى تشجيعهن على تنفيذ مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تساهم فى رفع الظروف الإقتصادية والمعيشية لهن ولأسرهن، وذلك من خلال دورات نفذتها وحدة تكافؤ الفرص بالتعاون مع صندوق التنمية المحلية بالمحافظة للتدريب على المشروعات الخاصة بتربية المواشى والطيور وصناعة الألبان والجبن وتجفيف الطماطم والخضروات، والتي يليها منحهن قروض ميسرة وصل حدها الأقصى إلى ٦٠ ألف جنيه مما يساهم بالتالى فى الحد من نسبة البطالة وتوفير فرص عمل حقيقية ومستدامة، وكذلك سد إحتياجات السوق المحلى من المنتجات المتنوعة . واستكمل المجلس القومي للمرأة بشراكة مع البنك المركزي هذه البرامج ببرنامج الادخار المالي «نموذج مجموعات الادخار والقروض في القرى» الذي استفادت منه أكثر من ١٨٠٠٠ سيدة من سيدات المحافظة، بالإضاف لمشروع «تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي والاقتصادي بريف مصر: الإستجابة لكوفيد-١٩»، الذي استهدف تطوير نموذج رقمي للادخار والإقراض وتعزيز التمكين الإقتصادى وريادة الأعمال للمرأة

ويعتبر من التجارب الناجحة في مجال تمكين النساء زراعيًا مشروع «هى تزرع» التي أطلقته مؤسسة أم حبيبة بتمويل من هيئة دروسيس في ١٥ قرية من قرى مراكز أسوان وكوم اومبو ودراو وادفو بهدف تحسين سبل العيش للأسر من خلال تمكين السيدات وتحفيز الاقتصاد المحلي عبر تبني ممارسات زراعية مستدامة. نهضت فكرة المشروع في مرحلته الأولي على تحويل المنازل إلى حدائق منتجة ومزهرة عبر تدريب ١٥٠٠ سيدة على أهمية الزراعة المنزلية ودورها في تحسين جودة الحياة، وإنشاء ١٣٠٠ حديقة منزلية و٢٠٠ حديقة على الأسطح مما حول المنازل إلى مساحات إنتاجية مستدامة. وساهم ذلك في خفض المصروفات المنزلية لشراء الخضراوات بنسبة تجاوزت ٨٠ بالمئة مما أدى إلى زيادة دخل النساء المشاركات بنسبة تجاوزت ٢٠ بالمئة من دخلهن الأساسي، وبيع محاصيل نباتية بقيمة ٤١٢ ألف جنيه، وربط المستفيدات بالقنوات التسويقية

ومن أهم عناصر نجاح هذا المشروع وتمديده بواسطة الجهة المانحة لمدة ثلاث سنوات إضافية اعتماده على مبادئ الزراعة النظيفة من خلال الأسمدة العضوية والمكافحة الطبيعية للحشرات، واتجاهه إلى فتح منافذ لتوزيع منتجات هذه السيدات لمساعدتها على التسويق. فإضافة إلى التسويق الذاتي الذي تقومن به السيدات سواء للدوائر المحيطة بها أو بالتبادل مع البائعات الآخريات، وقيام بعضهن بافتتاح منافذ للتوزيع في منازلهن على النحو الذي حدث مع ميسرة تنمية المجتمع المحلي بسلوه بحري، قامت المؤسسة بفتح منفذ لبيع منتجات هذه السيدات في قرية الرغامة البلد التي تم اختيارها نظرًا لموقعها المتوسط بين قرى مركز كوم اومبو، وقربها من قرى مثل اقليت وفطيرة وسيل العرب، وجارى التخطيط في عام ٢٠٢٥ لافتتاح منفذ بيع آخر في مدينة أسوان. أضف إلى ذلك التخطيط لفتح «بنك للبذور» لتوفير ثمن شراء الشتلات، وبما يضمن استدامة المشروع في المستقبل

وتقدم بعض مراكز المحافظة نماذج متميزة في ممارسة الفتيات للرياضة. فقد اتضح من المقابلات واللقاءات البؤرية التي عقدها الفريق الاستشاري أنه يوجد بمركز شباب زايد بمدينة أسوان فريق بنات قدم مكون من ١٤ فتاة في المرحلة العمرية ٢٠٠٥–٢٠٠٩، ويشارك في بطولات المحافظات الحدودية، وأن المركز يتيح للفتيات فترات خاصة بهن فقط للتدريب يومي الثلاثاء والجمعة لمدة ساعتين. كما توجد في قرية الأعقاب بمركز أسوان مبادرة لنشر الرياضة النسائية وتشجيع الفتيات على الذهاب إلى مراكز الشباب. وفي نصر النوبة، تتواجد ثقافة مجتمعية داعمة لمشاركة الفتيات الرياضية في الشريحة العمرية ٤–١٦ سنة، فيوجد في قرية الديوان فريق لكرة القدم بنات، ويضم مركز شباب قرية إرمنا فريق للكرة الطائرة النسائية، ويتيح المركز مشاركة الفتيات والمرأة في أنشطة نادى اللياقة البدنية (الجيم)، وبمواعيد تلائم الروتين اليومي للسيدات. وعلى خلاف مركز نصر النوبة، لا توجد مثل هذه الثقافة في مراكز الشباب الموجودة في مركز كوم اومبو. ويرجع ذلك لاختلاف العادات والتقاليد بصورة رئيسية بين المركزين

دمج الأشخاص ذوي الإعاقة

بالإضافة إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، يعتبر دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية أحد الأهداف الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠ باعتبارهم من الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية

الوضع الراهن:

لا يوجد تقدير دقيق لعدد الأشخاص ذوي الإعاقة بالمحافظة، ولكنها تتراوح وفقًا للتقديرات في حدود ١٠ بالمئة، أكثرها من حيث العدد الإعاقة الحركية ثم السمعية، وبدرجة أقل الإعاقة الذهنية. ووفقًا لمدير إدارة التأهيل بمديرية التضامن الاجتماعي، فأنه بدأت تظهر في السنوات الخمسة الأخيرة حالات أكثر للإصابة بالتوحد خاصة في المدن بسبب طبيعة السكن المغلق، وزيادة الاحتكاك اليومي بأجهزة المحمول المزودة بخدمات الإنترنت

في هذا السياق، تعمل المحافظة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني على إتاحة مختلف الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة شاملة وجود عالية، وذلك من خلال مركزين شاملين للإعاقة. الأول في مدينة أسوان، وتديره جمعية الهلال الأحمر، والثاني في مركز نصر النوبة وتديره جمعية تنمية المجتمع بالمركز، وذلك بالإضافة إلى عدد (٧) مكاتب للتأهيل بواقع مركزين في كل من كوم اومبو وادفو، ومركز واحد في كل من أسوان ودراو ونصر النوبة، وتديرهم جمعيات أهلية بإسناد من مديرية التضامن. وشهدت الفترة الأخيرة إحلال مدرسة التربية الفكرية بالكاجوج، ووضع حجر الأساس لإنشاء مجمع مدارس التربية الخاصة بمجمع القهموري بكوم أمبو في ديسمبر ٢٠٢٣ بشراكة بين المحافظة والبنك الأهلي ومؤسسة مصر الخير، وهو مجمع يتسع لـ ٢٧ فصلًا دراسيًا بجميع المراحل التعليمية. وقامت وزارة الشباب والرياضة بإنشاء مكتب قادرون باختلاف في مركز شباب زايد بالمحافظة، والذي نشط في إعطاء دورات تدريبية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة خاصة في مجال التخاطب

التحديات:

غير أنه مع توافر هذه البيئة الداعمة، برزت تحديات متعلقة بعدم ترسخ الثقافة المجتمعية الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى توافر الإتاحة في المنشآت الحكومية، وصعوبة استعانة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بمعلمي الظل في المدارس، وارتفاع ثمن تقديم جلسات التأهيل والعلاج الطبيعي، وأخيرًا محدودية فرص التدريب والتشغيل

الثقافة المجتمعية:

بالرغم من حملات التوعية التي تبذلها الدولة مازال هناك عدم تقبل كافي/ خجل مجتمعي من وجود طفل معاق إعاقة ذهنية في الأسرة، ونقص حاد في معرفة الأسر بكيفية التعامل الأمثل مع الأطفال حديثي الولادة من ذوي الإعاقة، وذلك إضافة إلى استمرار التنمر على الأطفال خاصة في القرى. وتزداد حدة الثقافة التقليدية خاصة للفتيات من ذوي الإعاقة، والذي يلجأ كثير من الأسر في القرى والمناطق الأكثر فقرًا إلى تقييد حركتهم في مرحلة ما بعد البلوغ، وهو ما يجعل الفتاة تشعر بتهميش متعدد الأبعاد نتيجة لكونها فتاة ومعاقة في الوقت ذاته

الإتاحة:

أثار عدد من المشاركين في اللقاءات البؤرية مسألة عدم توافر خدمات الإتاحة في بعض المنشآت الحكومية مثل مجلس مدينة أسوان، والذي يتواجد بالدور الخامس به إدارة التضامن الاجتماعي، والإدارة التعليمية، وكذلك مكتب توثيق أسوان بجوار شركة البركة والمناعية داخل المدينة (يتم إحلاله حاليًا). والأمر نفسه ينطبق على غالبية مراكز الشباب، والتي تقتصر أنشطة الأشخاص ذوي الإعاقة فيها على الدور الأرضي دون الأدوار العليا، والتي لا يتوافر بها مصاعد. ولا تقتصر الإتاحة على الإعاقة الحركية، فيعاني الصم وضعاف السمع في الشهر العقاري من عدم وجود مترجم إشارة، واضطرارهم إلى تحمل تكلفة انتقالات المترجم الذي يتطلبه مكتب التوثيق من مدارس التربية الفكرية أو مدارس الصم وضعاف السمع على حسابهم الشخصي. أضف إلى ذلك شكوى أهالي بعض الأشخاص ذوي الإعاقة من بُعد مركز زايد، والذي يعتبر مركز الشباب الوحيد المتخصص في تقديم الخدمات التعليمية والتثقيفية والرياضية لهم، عن أماكن سكنهم مما يحملهم تكلفة عالية للوصول إليه

صعوبة الاستعانة بمعلمي الظل:

على صعيد الخدمات التعليمية، تعاني غالبية أسر الأشخاص ذوي الإعاقة من صعوبة الاستعانة بمعلمي ظل Shadow Teachers خاصة في ظل محدودية أعدادهم، وارتفاع تكلفة المدرس منهم لتصل في المتوسط إلى ٢٠٠٠ جنيه شهريًا، وبعدد أيام عمل حسب الاتفاق، وغالبًا ما تكون في حدود ثلاثة أيام عمل أسبوعية. وأشاد المشاركون في اللقاءات البؤرية باشتراط وزارة التربية والتعليم أن يكون مدرس الظل حاصلًا على مؤهل عالي، وله سابق خبرة في مجال العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة، مع لفت النظر إلى وجود محاولات للتحايل على ذلك من خلال شهادات مختومة تمنحها بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ونوه هؤلاء المشاركون إلى أن غالبية مدرسي الظل في المحافظة لا يتلقون دورات تدريبية متخصصة تمكنهم من فهم طبيعة عملهم بدقة، وأن المفروض أن يكون دورهم الرئيسي هو مساعدة الطفل ذوي الإعاقة على الاعتماد على نفسه في المستقبل/ وأن ينفصل عن مدرسه بالتدريج. وكذلك بقرار وزير التربية والتعليم بسحب الترخيص من أى مدرسة خاصة ترفض فكرة الدمج

ارتفاع تكلفة جلسات التأهيل والعلاج الطبيعي:

وفيما يتعلق بالأوضاع الصحية، أشارت الجمعيات الأهلية المعنية بالأشخاص ذوى الإعاقة، والتي تم مقابلتها، إلى قلة الوقت المخصص لجلسات التأهيل والعلاج الطبيعي، والذي تبلغ مدته ربع ساعة في جلسات مستشفى التأمين الصحي، والتي تعتبر جلسات جماعية للتخاطب يتراوح عدد المشاركين فيها من ٥– ٦ أفراد، ونصف ساعة في مركز شباب بدر، وكذلك من ارتفاع ثمن أسعار مراكز التأهيل الخاصة بحيث أصبح يتراوح سعر النصف ساعة فيها من ٦٠ - ٩٠ جنيه. وأوضح المشاركون زيادة حدة هذه المشاكل في القرى التي تكاد تخلو من وجود أى مراكز تأهيل، وهو ما دفع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الموجودة في المراكز الإدارية إلى التعاقد مع مدربين لعمل زيارات جائلة بأجر رمزي مقابل تحمل الجمعية/ المؤسسة نفقات انتقالهم، وذلك على غير رغبة الأهالي الذي يطالبون بأن تكون جلسات تقييم الطفل وتقديم الإرشادات للأسرة مجانية. ومن هذه الجمعيات جمعية تنمية المجتمع المحلي بمدينة ومركز نصر النوبة، وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالإسكان، والتي تعمل تحت مظلة كاريتاس، وجمعية تنمية المجتمع المحلي بالعجيباب

وفي المقابلة معها، أشارت رئيس مجلس إدارة جمعية نادي الإعلاميين إلى أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية أصبحت حاليًا غير قادرة على تقديم خدمات التأهيل والعلاج الطبيعي بسعر مجاني نتيجة لارتفاع أسعار الإيجارات، فأصبحت تقدمه بسعر رمزي مثل «مؤسسة نور الحياة في طريق المطار، والتي يركز مجال عملها على التخاطب الوظيفي (حركات اليد - نطق الكلام)». كما لفتت النظر إلى ارتفاع الأدوية المقررة لبعض حالات الإعاقة مثل أدوية التمثيل الغذائي لمرضى الشلل الدماغي، وهو ما يفرض صعوبات اقتصادية ونفسية على أسرهم، وعدم توافر الأشعة المخصصة لهذا النوع من الإعاقة بصورة مستدامة إلا في القاهرة والمحافظات الأخرى بسبب كثرة تعطل أجهزة الآشعة في المحافظة

محدودية فرص التدريب والتشغيل:

أشار المشاركون من الأشخاص ذوي الإعاقة في اللقاءات البؤرية إلى قلة مراكز التدريب والتأهيل التي تدربهم على مهارات سوق العمل أو تعلمهم حرفة معينة، وذلك باستثناء بعض المراكز مثل مركز الحرفيين الذي تديره مؤسسة الهلال الأحمر، والذي يقتصر التدريب فيه على ذوي الإعاقة الذهنية أو الحركية البسيطة، أو بعض المشروعات التي توقفت مع جائحة كورونا مثل المشروع الذي نفذته مؤسسة كارتياس لتعليم الأولاد الخرز والكورشيه والتفصيل بمركز أدفو. وأثار بعض المشاركين في اللقاءات البؤرية قضية عدم التزام الفنادق وغالبية المصانع والأجهزة الحكومية بتشغيل نسبة الخمسة بالمائة، وتفضيلها دفع الغرامة المقررة قانونًا، وإعطاء الفنادق -مثل كاتراكت وموفنبيك – الأولوية لتشغيل الأقزام دون غيرهم. وحتى عندما يتم تعيينهم، فأنها تكون وظيفة شكلية، ولا يمارسها الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة فعلية

في هذا الإطار، طالب الأشخاص ذوي الإعاقة بزيادة قيمة المعاشات المخصصة لهم في ضوء ارتفاع مستويات التضخم، وبتيسير الحصول على كارت الخدمات المتكاملة، والتفكير في إضافة مجموعة من الخدمات الجاذبة له. وأوضح عدد من المشاركين في اللقاءات البؤرية أن غالبية الخدمات المقدمة من خلال الكارت، باستثناء إمكانية الجمع بين معاشين، لا يستفيد منها الأشخاص ذوي الإعاقة في القرى خاصة فيما يتعلق بالانتقالات، والتي أغلبها خاص، أو الحصول على وحدات سكنية، أو الحصول على سيارات ذوي الإعاقة في ظل الشروط الجديدة التي وضعتها الدولة لاستيرادها.

قصص النجاح:

تبرز قصة نجاح مركز شباب زايد الذي تم تطويره بواسطة منحة الشيخ زايد، وذلك باعتباره المركز الوحيد الذي يقدم خدمات تعليمية وتثقيفية ورياضية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونجحت فرقه في الفوز بعدد من البطولات الرياضية، والتي كان آخرها الحصول على ١٤ ميدالية في كأس مصر لألعاب القوى للإعاقات الذهنية في سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٢٤.

توفير فرص عمل للجميع:

يعتبر هدف توفير فرص العمل من الأهداف ذات الطبيعة البينية فيما يتعلق بعلاقته مع الأهداف الأخرى لعملية التنمية المستدامة، وبحيث يمكن اعتباره سببًا ونتيجة ومؤشرًا لها في الوقت نفسه

الوضع الراهن:

وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أبريل ٢٠٢٣، بلغ معدل البطالة بالمحافظة نسبة ١٣,٧ بالمئة في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر. وتحتل أسوان بذلك المركز الخامس في قائمة أكثر المحافظات ارتفاعًا في معدل البطالة على مستوى الجمهورية، وذلك خلفًا لجنوب سيناء وبورسعيد والبحر الأحمر والإسماعيلية. وبهذا المعدل تعتبر أسوان أكثر محافظات الصعيد من حيث معدلات البطالة التي وصل متوسطها نحو ٥,٩ بالمئة في عام ٢٠٢٢، وذلك حسبما يوضح الشكل رقم (٩)

وبداخل هذا المعدل العام، ترتفع نسبة البطالة لدى النساء حيث بلغت خلال الفترة أكتوبر ٢٠٢٣– سبتمبر ٢٠٢٤ نسبة ٤٦,٤ بالمئة بانخفاض قدره ٦,٩ بالمئة عن عام ٢٠٢٣، وذلك مقارنة بنسبة البطالة بين الرجال التي بلغت ٤,٥ بالمئة بانخفاض قدره ٠,٩ بالمئة عن العام السابق، وذلك وفقًا لبيان وحدة السكان على الصفحة الرسمية لمحافظة أسوان في نهاية عام ٢٠٢٤

ويتضح من تحليل البيانات الخاصة بالمشتغلين على مستوى المحافظة أن ١٣,٢ بالمئة فقط يعملون في القطاع الحكومي وفقًا لبيانات خطة المواطن الاستثمارية للعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو الأمر الذي يفرض ضغوطًا على باقي القطاعات الأخرى - مثل السياحة والزراعة والتجزئة وغيرها – لتوفير فرص عمل للشباب والفتيات. في هذا السياق، أرجع المشاركون في اللقاءات البؤرية أسباب ظاهرة البطالة إلى مجموعة من الأسباب

» فمن ناحية، يعتمد قطاع كبير من الشباب على العمل في قطاع السياحة، والذي يعتبر من القطاعات الموسمية التي ينشط العمل فيها خلال فترة الشتاء، وتحديدًا من شهر أكتوبر/ نوفمبر - مارس/ أبريل من كل عام بسبب ارتفاع وطأة درجات الحرارة في فصل الصيف، وعدم تفضيل غالبية السائحين زيارة المحافظة في ذلك التوقيت. وتؤثر تلك الطبيعة الموسمية على جميع القطاعات المرتبطة بالسياحة مثل الفنادق والبازارات والحرف اليدوية والتراثية، فتلجأ الفنادق– على سبيل المثال – إلى تسريح العاملين بنظام «الكاجوال» فيها خلال فصل الصيف، والذين تم التعاقد معهم بصورة مؤقتة في فترة الموسم السياحي نظير مرتب منخفض ونسبة من البقشيش.

» ومن ناحية ثانية، بالرغم من أن قطاع الزراعة يعتبر هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المحافظة، إلا أنه لم يعد جاذبًا للمزارعين أو للشباب المقيم في القرى بسبب ارتفاع المجهود المطلوب منهم لرعاية الأرض، وانخفاض الدخل السنوي الناتج عن بيع المحاصيل الزراعية بالنظر إلى ارتفاع تكلفة خدمة الأرض من شتلات وسماد ومبيدات وغيرها. أضف إلى ذلك تفتت الرقعة الزراعية حيث يمثل الفلاحون الذين لديهم حيازة زراعية أقل من فدان ٥٣,٥ بالمئة من جملة مالكي الأراضي طبقًا للدليل الإحصائي للمحافظة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ويمثل الفلاحون الذين لديهم حيازة أقل من خمسة فدان نسبة ٩٨,٤ بالمئة من جملة الحيازات الزراعية في المحافظة طبقًا لنفس المصدر. ويرتبط بذلك عدم وجود فائض قيمة لدى المزارعون يمكنهم من الإدخار أو تحسين مستوى معيشتهم.

» ومن ناحية ثالثة، تتركز غالبية التدريبات المؤهلة لسوق العمل في مدينة أسوان، وهو ما يزيد من تكلفة الانتقال التي يتعين على الشباب من المراكز الإدارية الأخرى دفعها للحصول عليها. أضف إلى ذلك عدم إقبال عدد كبير من الشباب عليها في ظل نقص فرص العمل المطروحة في القطاع الخاص بالمحافظة، وعدم الرغبة في بذل جهد كافي لتعلم مهن مثل البرمجة والتسويق الالكتروني والعمل عن بعد، وهي مهن تولد دخلًا جيدًا للشباب. وشكت بعض الفتيات اللاتي تم مقابلتهم من عدم جودة التدريبات المقدمة المحافظة مع محدوديتها، ووجود ثقافة تقليدية تحد من سفر البنت للتدريب خارج المحافظة «بنحس أننا في آخر الخريطة .. منقطعين ومنعزلين عن اللي بيحصل في الشمال .. ده خارج إرادتك .. فرص الولاد أعلى من فرص البنات عامة».

» دفعت المشاكل الموجودة في بنية سوق العمل عدد كبير من شباب بالمحافظة - في غير أوقات السياحة - إلى السفر للعمل في المدن الساحلية خاصة مدينتي الغردقة وشرم الشيخ والساحل الشمالي، أو الذهاب لقرى فارس أو بنبان للعمل في مجال الطاقة الشمسية (عمالة في مشروعات الطاقة– المقاولات والفك والتركيب)، أو للعمل في توشكى نظير أجور تتراوح من ٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ جنيه شهرًا (لكن اشتكى الشباب من غلاء المعيشة ونقص الإسعافات الأولية). وفضلت أعداد محدودة العمل في مجال الصيد في بحيرة ناصر، أو العمل كطيارين لتوصيل الطلبات للمنازل بالرغم من انخفاض العائد بسبب زيادة عدد الطيارين بعد فترة كورونا، وغياب ثقافة البقشيش لدى أهالي أسوان.

» ووفقًا للقاءات البؤرية، اتجه بعض الشباب للعمل في بعض المهن غير الشرعية مثل التنقيب عن الذهب خاصة من القرى التي لها امتداد جبلي مما أدى إلى وفاة بعض منهم أثناء مطاردة الشرطة لهم. وفي بعض المراكز الإدارية مثل نصر النوبة، والتي توجد فيها ثقافة رافضة للأعمال غير الشرعية، اتجه الشباب إلى مجال التكاتك كمصدر لتوليد الدخل، وساعدهم على ذلك وجود عدد كبير من السودانيين الذين يعملون في قطاع التنقيب عن الذهب

«الدهابة»، والذين يحتاجون إلى وسائل نقل لهم. ويلاحظ اتجاه كبير من الشباب النوبي إلى السفر للعمل خارج مصر فور تخرجه مباشرة.

» وعكس بعض هذه الأنماط في تفكير الشباب انتشار ثقافية الاتكالية، ورفض العمل في المهن التي تتطلب منهم مجهودًا مع انخفاض عائدها، وذلك على نحو بات يثير حنقًا مجتمعيًا من الأجيال الأكبر سنًا منهم خاصة مع اشتداد تاثيرات الأزمة الاقتصادية « الشباب بيرفض وظائف كتير زي شغلة موظف الأمن ويقولوا لا منشتغلش امن ونفضل واقفين بالـ ١٢ ساعة كل يوم وفي الاخر ناخد ٤٠٠٠ جنيه». وارتبط ذلك بسعى عدد من الشباب في القرى إلى الحصول على ثروة كبيرة بسرعة وبدون مشقة خاصة في بعض مراكز المحافظة التي يظهر بها – على فترات متباعدة –أعدادًا من «المستريحين». ومن أبرز هؤلاء في عام ٢٠٢٢ مستريح المواشي في بعض قرى إدفو، والذي اعتمد على ما يسمي بنظام «الوعدة» الذي يكمن في شراء الماشية بأسعار تفوق سعرها في السوق مقابل تحرير توكيل رسمي بالتصرف بشرط أن يقبض البائع الثمن بعد مدة زمنية محددة ومتفق عليها تتراوح بين ٢١–٩٠ يومًا، وفي المقابل يمكن شراء ذات الماشية بأسعار زهيدة. وكذلك مستريحي السيارات في نفس العام .

» وتزيد حدة مشكلة البطالة بالنسبة للفتيات والمرأة، فقد أشارت المشاركات في اللقاءات البؤرية إلى قلة فرص العمل في المحافظة بوجه عام، إلا أنهن أبرزن زيادة ذلك بالنسبة لهن بشكل خاص، وأنه حينما تتوافر فرص العمل في المنشآت الخاصة فأنها تكون بأجور منخفضة وعدد ساعات أطول نسبيًا مقارنة بالذكور خاصة في المحلات التجارية، وهو ما جعل كثير من الفتيات يلجأن للعمل مضطرين فيها (محلات ملابس– سوبر ماركت– مشاغل– مكتبات– سكرتارية– حضانات خاصة - مشرفات عمال) للمساهمة في تغطية مصاريف دراستهم « ليه كبنت اروح اشتغل بـ ١٠٠٠ جنيه ومش هاتعلم حاجة .. أنا بشتغل في كافتيريا حاليًا للمساعدة بس في مصاريف الدراسة»، أو لعدم وجود فرص بديلة بعد التخرج. وأشارت المشاركات إلى أن غالبية المرتبات تتراوح من ١٠٠٠–١٥٠٠ جنيه مع فترة عمل تصل إلى ٨–١٠ ساعات يوميًا «بينظروا للشباب على أنهم هم اللي بيعولوا أسرهم وأن المرتبات القليلة مش هتقضيهم .. ولكن في ١٠ إلى ٢٠ بالمئة بيراعوا المساواة في الأجور».

» وتبرز هذه المشكلة بصورة أكبر في الريف حيث تنخفض الأجور بصورة أكبر عن تلك التي تحصل عليها الفتيات في مدينة أسوان أو المراكز الإدارية، وضربت المشاركات أمثلة على ذلك بانخفاض أجور الفتيات في صدليات الريف مقارنة بصيدليات الحضر. كما تعاني الفتيات بداخل القرى من موسمية فرص العمل خاصة في المهن المرتبطة بتجفيف التمور وتقشير الكركديه بعد موسم الحصاد، وهو ما جعلهن لا يجدن بديلًا للعمل إلا في مجالات الخياطة وتربية الطيور وتصنيع وبيع المنظفات وبعض المشغولات اليدوية البسيطة مع محدودية الدخل المتولد عنها، وصعوبة تسويقها في حالة المشغولات اليدوية.

» بالإضافة للتحديات المتعلقة بمشاركة المرأة في سوق العمل، برزت تحديات متعلقة بعمالة الأطفال بالمحافظة، والتي بلغت نسبتها في عام ٢٠٢١ حوالي ٤,٨ في المئة. وبالرغم من انخفاضها عن المتوسط الوطني البالغ ٤,٩ بالمئة، إلا أن ٩٩ بالمئة من هذه العمالة تعمل في مهن خطرة تنطوي على تحمل أحمال ثقيلة أو العمل مع أدوات ومعدات ثقيلة، والعمل مع المواد الكيمائية أو المتفجرات، والتعرض للغبار والأبخرة والغازات والحرارة الشديدة إلى خلافه.

الفرص وقصص النجاح:

» ولمواجهة حدة ازدياد البطالة، والعمل على توفير فرص عمل بالمحافظة، عمدت الدولة إلى العمل على أكثر من محور. شمل المحور الأول تنفيذ عدد من المشروعات القومية بالمحافظة خاصة مشروع بنبان لإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية، ومشروع قرية فارس، واللذان نتجا عنهما توفير آلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل الإنشاء والتشغيل أو من خلال الخدمات اللوجستية لموقع المشروع من تقديم مأكولات ومشروبات ووسائل انتقال وأمن وحراسة. فقد نجح مشروع بنبان في توفير ٢٠ ألف فرصة عمل خلال فترة الإنشاء، وتشغيل ١٤ ألف عامل خلال فترة التنفيذ.

وأدى تنفيذ مشروع قرية فارس إلى توفير ٣٥٠٠ فرصة عمل للمجتمع المحلي بإجمالي ٤,٩ مليون ساعة عمل آمنة منذ إنشائه وحتى ديسمبر ٢٠٢٤.

» ولم تقتصر هذه الفرص على توفير فرص عمل لشباب قرية فارس، وأنما شملت شباب القرى المجاورة مثل قرى إقليت وفطيرة والرغامة البلد بمركز كوم اومبو، وبنبان والمنصورية بمركز دراو « كانت اليوميات منخفضة ولكن بعد دخول الطاقة الشمسية وصلت اليوميات إلى ٣٠٠ جنيه». ومع ذلك، أثار المشاركون في اللقاءات البؤرية أن المقاولين وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة يعتبرون أكثر الفئات استفادة من هذا المشروع بدرجة تفوق استفادة أهالي القرية، والذين لم يشعروا بأثر مماثل لهذا المشروع على تحسين دخولهم فضلًا عن أن كثرة الاستقطاعات أثرت بالسلب على دخول العمالة العادية

» وشمل المحور الثاني، التوسع في المشروعات التي تدر دخلًا على الشباب. ومن هذه المشروعات مشروع «ممشى أهل مصر» الذي يربط كورنيش مدينة أسوان شمالًا وجنوبًا، والذي لم يتم تطويره منذ عام ١٩٦٠ . فقد نتج عن تطوير المنطقة الوسطى المواجهة لحديقة بلازا درة النيل بمدينة أسوان الفرصة إنشاء ٥٦ محل وكافتيريا وبازار ومطعم سياحى وفروا فرص عمل للشباب، وساهموا في تحسين حركة البيع والشراء بالمحافظة. وساعد تنفيذ الممشى الزجاجى بالمستوى الثالث المواطنين والسياح على الإستمتاع بالترجل فوق مجرى نهر النيل مباشرة ، وهو ما نتج عنه انتشار عدد من ممارسي مهنة التصوير على الكورنيش بصورة تكاد تكون شبه ملحوظة. نفس الشيء يشهده مشروع تطوير كورنيش النيل بمدينة ادفو.

» وبالإضافة إلى المشروعات المنفذة بمدينة ومركز أسوان، ظهرت ببعض قرى المحافظة مبادرات لتجفيف الطماطم والفواكه. وتبرز في ذلك خبرة جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية أرمنا في تنفيذ مشروع منشر للطماطم، وكذلك مشروع «الأمل» الذي تنفذه جمعية الحجندية بقرية سلوه بحري بمركز كوم اومبو لتجفيف النباتات الطبية والعطرية، واستفاد منه خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ – أبريل ٢٠٢٤ عدد ١٥٠ سيدة أرملة ومطلقة ومعيلة بلغ معدل دخلهن الشهري في حدود ٣ آلاف جنيه شهريًا، وذلك من خلال بيع هذه المنتجات لشركات من القاهرة والإسكندرية، أو في دوائرهن المحلية. ويعتبر من أهم أسباب نجاح هذه المشروعات قربها المكاني من أماكن إقامة المرأة، وعدم احتياجها للخروج خارج نطاق هذه القرى للحصول على فرصة عمل، ووجود تمويل ودعم من مؤسسات مظلة سواء في حالة مؤسسة مصر الخير في حالة قرية أرمنا، أو مؤسسة أم حبيبة في حالة عزبة الحجندية. وكذلك استفادتها من الخبرات الناجحة لتجفيف الطماطم في الأقصر وإسنا.

» وتميزت جمعية الحجندية بالتطور في مجال عمل المشروع، ففي حين بدأ المشروع في السنة الأولى بالتركيز على تجفيف الطماطم، إلا أنه نتيجة لطبيعة المحصول الموسمية، تم تطوير المشروع ليشمل تجفيف محاصيل أخرى مثل الكركديه والنعناع والملوخية، والتعاقد مع المزارعين لزراعة المحاصيل بمواصفات معينة قبل زراعة الشتلة حتى تناسب التجفيف . ويحتاج نجاح هذه الجمعيات إلى تزويدها ببعض الأدوات المساعدة مثل ثلاجات حفظ تكفي لحفظ فوائض المنتجات التي تم تجفيفها خاصة في ضوء ورود بعض الطلبات غير الاعتيادية لشراء كميات أكبر، ومنح إعفاءات في استهلاك الكهرباء خاصة للجمعيات التي تحظى بصفة النفع العام. وبالإضافة إلى هذه التجارب، توجد خبرات أخرى في طور التشكل مثل خبرة مؤسسة ثواب بمدينة أسوان في تجفيف الفاكهة مثل الموز والكيوي والبرتقال والمانجو، والتي يتم بيعها سواء في هيئة مسليات خفيفة (Snacks) يقبل عليها الأجانب أو بودرة طبيعية للعصائر

» كما برز بقرى وادي النقرة بمركز كوم اومبو، وتحديدًا قرية الحكمة، وبدرجة أقل قرية الكرامة، مشروع زراعة النباتات العطرية، والذي تقوم بتنفيذه بعض الشركات الكبرى إضافة إلى بعض الشباب الذين حصلوا على أراضي ضمن مشروع شباب الخريجين من عام ٢٠٠٤. فقد نجحت قرية الحكمة في إنتاج النباتات والزهور الطبيعة والعطرية، وتصديرها للولايات المتحدة وعدد من الدول الأوربية. ساعد على ذلك توافر مناخ ملائم ووجود تربة مناسبة، وتوافر أيدي عاملة مدربة معظمهم من المنيا وبني سويف، وهما المحافظتان اللتان تحتلان المركز الأول والثالث في زراعة النباتات العطرية في عام ٢٠٢٤ حيث تزرع المنيا بمفردها ما يعادل ٣٤ بالمئة من إجمالي المساحة المنزرعة في مصر. ووفقًا للمهندسين الذين تم مقابلتهم، ولشهادات رئيس جمعية وإنتاج وتسويق النباتات الطبية والعطرية بالوادي، فإن من أشهر المحاصيل التي تتميز بها قرية الحكمة هى النعناع البلدى والنعناع الفلفلى والريحان والعطر، وهى نباتات تنتمي إلى «العائلة الشفوية» وفق تصنيف معهد بحوث البساتين التابع لمركز البحوث الزراعية.

» غير أن هذه التجربة تصادفها بعض العوائق في الممارسة العملية. العائق الأول ميداني، ويعود إلى معاناة هذه القرى أحيانًا من انقطاع المياه نتيجة نظام الرى المعقد بالوادي، والذي يعتمد على محطة النقرة الرئيسية رقم ١ الواقعة على نهر النيل والتى تغذى محطات النقرة ٢ و ٣ و ٤ بالمياه لتقوم رفعها بالتتابع وصولاً للأراضى الزراعية بوادى النقرة. ووفقًا للأهالي، فإن هناك حاجة لاحلال محطات رفع النقرة وتأهيل الترعة الرئيسية وبعض الترع الفرعية التي يبلغ طولها الإجمالي ١٥٤ كيلو متر لتحسين حالة الرى في المنطقة. والعائق الثاني ثقافي، فقد لوحظ عند سؤال بعض المشاركين في اللقاءات البؤرية والمقابلات الميدانية عن تقييمهم لتجربة قرية الحكمة والكرامة وجود حالة من التوتر المكتوم. فقد أوضح الأهالي أن الامتيازات التي ترتبت على مشروع شباب الخريجين الذي بدأ تطبيقه في قرى وادي النقرة الخمسة: الحكمة والآمال والبراعم والمنار والكرامة في عام ٢٠٠٤، والذي شمل تخصيص ٥ أفدنة ومسكن، قد استفاد منها شباب المحافظات الأخرى وصغار الزراع والأرامل والمطلقات، ولم يستفد منها شباب أسوان على النحو الملائم.

» وشمل المحور الثالث، محاولة التعاطي مع بعض المشكلات التي يعاني منها أصحاب الحرف اليدوية والتراثية، والعمل على إيجاد رؤية إستراتيجية لتطوير سلاسل الإمداد المتعلقة بهذه الحرف. فمن ناحية، خصصت المحافظة معرض دائم بمدخل السوق السياحى بعد تطويره لسيدات النوبة لعرض إنتاجهن من المنتجات البيئية والمشغولات اليدوية التى تقوم بتصنيعها ، وأجرت اتفاقًا مع وزارة الشباب والرياضة على تخصيص معرض دائم لعرض هذه المنتجات في مركز شباب الجزيرة بالقاهرة. كما حرصت المحافظة على دعم المشروعات التي تهدف إلى تدريب الفتيات على صناعة الحُلى وفن تشكيل الخرز مثل مشروع «حُلى أسوان» لإحياء الحرف اليدوية في المحافظة، والذي استفاد منه حتى ديسمبر ٢٠٢٤ عدد ١٨٠ شخصًا أغلبهم فتيات، وذلك بما يخدم الإقتصاد الإبداعى والحفاظ على التراث المصرى وإحياء الفلكلور الثقافى .كما أنشأت المحافظة في مايو ٢٠٢٢ مشغل الحرف اليدوية والتراثية بقرى وادي كركر بأسوان على مساحة ٤٠٠ م٢ بتمويل قيمته ٥ مليون جنيه من هيئة تنمية جنوب الصعيد، وذلك في إطار جهود المحافظة للتسويق الجيد للمشغولات اليدوية

» وشمل المحور الرابع، التوسع في برامج تدريب الشباب وتأهيلهم لسوق العمل وإقامة مشروعاتهم الصغيرة أو المتوسطة. وشمل ذلك المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك»، والذي يهدف إلى تشجيع الشباب وتحفيزهم لإقامة المشروعات الصغيرة وتعزيز ثقافة العمل الحر، والذي نجح خلال الفترة مارس ٢٠١٥–أكتوبر ٢٠٢٣ في تمويل ٥٢٦ مشروعًا بمبالغ مالية وصلت إلى مليار و٤٠ مليون جنيه وفرت ١٥,٧٨٠ فرصة عمل، وذلك بجانب دعم التدريبات المؤهلة لسوق العمل التي تنفذها مديريات القوى العاملة والشباب والرياضة والتربية والتعليم والمجلس القومي للمرأة وغيرها بالمحافظات.

» من هذه المبادرات والمشروعات مبادرة «مهنتك مستقبلك» التي تنفذها مديرية العمل بالمحافظة بالتعاون مع مديرية التربية والتعليم ومشروع قوى عاملة مصر لتدريب طلاب التعليم الفنى الصناعى على المهن المطلوبة فى سوق العمل، والتي تشمل التفصيل والحياكة، والسباكة الصحية، وصيانة الشاشات، وتركيب كاميرات المراقبة، وصيانة الاجهزة المنزلية، والكهرباء، والطاقة الشمسية، والملابس الجاهزة والمفروشات، وكهرباء سلسيون، وذلك باجمالى ١٢٩ خريج منهم ١١٠ خريج من طلاب التعليم الفنى الصناعى بمختلف التخصصات . وكذلك التدريبات الحياتية والمهنية التي تنفذها المديرية في مجالات التطريز والملابس الجاهزة والمفروشات وصيانة المحمول وصيانة الحاسب الآلي بالمجان للشباب بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى WFP التابع للأمم المتحدة، وتتراوح مدة كل برنامج في حدود ٥٠ يوم تدريبي أضف إلى ذلك مشروع مشواري الذي تنفذه وزارة الشباب بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في محافظة أسوان، ويتم من خلاله تدريب الشباب على «مهارة التقبل، العمل الجماعي، والعمل في فريق، التحفيز واتخاذ القرار، وتعلم كيفية التعلم»، وغيرها من المهارات الحياتية

» ولم تقتصر الفرص المتاحة على المصريين، بل نشطت الجمعيات والمؤسسات الأهلية – مثل خير وبركة وثواب والرواد – في مجال تدريب اللاجئين السودانيين على مهارات سوق العمل وريادة الأعمال والحرف التراثية واليدوية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي. وأشارت اللقاءات البؤرية الى أجراها الباحث مع مجموعات ممثلة من اللاجئين إلى تفضيلهم العمل في مشروعات الخياطة والتطريز، والمخبوزات، والبخور والعطور ومنتجات التجميل، والحرف اليدوية والتراثية خاصة الخرز والاكسسوارات، ورسم الحنة، وذلك مع إشارتهم لبعض التحديات.

» تمثلت تلك التحديات في عدم توافر الموارد المالية لهم لإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، واقتصار التدريبات المقدمة لهم على اللاجئين الذين لديهم بطاقات صفراء وبيضاء من المفوضية السامية لشئون اللاجئين، وعدم شمولها لكافة اللاجئين السودانيين - الشرعيين وغير الشرعيين – أسوة بمجال المساعدات الغذائية والطبية ومساعدات الملابس والبطاطين، وحاجتهم لمزيد من التدريبات المتخصصة في مجالات التسويق، ومحو الأمية الرقمية، والشمول المالي للذين لديهم الرغبة والقدرة والمتطلبات القانونية على إقامة هذه المشروعات.

» بالإضافة إلى هذه الجهود، تبرز العدد من الفرص الاستثمارية في المحافظة التي من المرجح أن تسهم في توليد فرص عمل إضافية أهمها مشروع الدواجن التكاملى ببنبان بتكلفة استثمارية بلغت نحو ٣٠٠ مليون جنيه على مساحة ١٠٠ فدان كمرحلة أولي، ومجمع مصنع منتجات التمور بالرديسية بإدفو بتكلفة استثمارية ١٠٠ مليون جنيه، ومصنع للأسمدة العضوية بالغنيمية بإدفو بمساحة ٢٩ فدانًا، ومصنع تعبئة البوتاجاز بالظهير الصحراوى لمركز كوم أمبو على مساحة ٦٠ ألف م٢، وذلك فضلًا عن أحد الفنادق العائمة الذي تم افتتاحه في النيل في أغسطس ٢٠٢٣ .

التدخلات المطلوبة:

في هذا السياق، تبرز مجموعة من التدخلات التنموية المطلوبة لتحقيق هدف العدالة والمساواة، والتي تتمثل على النحو التالي:

في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين:

» قيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالتنسيق مع الشركاء بشأن إطلاق حملات إعلامية وتوعوية بشأن نشر ثقافة التوظيف العادل بين الشباب والفتيات، ودور القطاع الخاص في تحسين هدف المساواة بين الجنسين.

» قيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بالاشتراك مع المجلس القومي للمرأة بتكثيف الحملات الهادفة إلى نشر وسائل تنظيم الأسرة، والتصدي لختان الإناث، والتوعية بأضرار زواج الأقارب على أن يتم الاعتماد على الملصقات واللوحات الإرشادية التي جاءت في المركز الثاني خلفًا للتليفزيون كمصدر رئيسي للتوعية بوسائل تنظيم الأسرة، وبنسبة ٢٧,٥ بالمئة من إجمالي السيدات اللاتي تعرضن لهذه الوسائل. ويتوازى مع ذلك تطوير عمل الرائدات الريفيات المكلفات بهذه المهمة ٠، واستهداف الفئات المؤثرة على قرار الختان.

» قيام الجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية بإفراد مسار متخصص في عملها لرعاية الأنشطة الرياضية للفتيات خاصة في مجالي كرة القدم والطائرة، واللذين تتميز فيهما بعض مراكز المحافظة.

» قيام المحافظة بتكثيف حملات الكشف عن الأطباء والتمرجية الذين يقومون بإجراء عمليات الختان في القرى بالتزامن مع نهاية الشهور الهجرية التي تكثر فيها هذه الممارسة.

» تشجيع إنشاء كيانات شبابية ومنتديات حوارية خاصة بقضايا الفتاة سواء على مستوى المحافظة أو المراكز الإدارية المختلفة.

في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة:

» التوسع في المدارس بالمزودة بالخدمات الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة، وإنشاء عدد أكبر من المدارس الفكرية بالمحافظة.

» قيام وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير بالتوسع في دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المجتمعية في القرى والمناطق النائية.

» بناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال ذوي الإعاقة، والتي تشرف - أو ترغب - في الإشراف على مراكز ومكاتب التأهيل التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي، ويشمل ذلك مجالات عامة مثل إدارة المشروعات، ومتخصصة مثل مجالات التخاطب، ولغة الإشارة للصم وضعاف السمع، ولغة برايل للمكفوفين.

» تنشيط دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مجال دعم ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك تكثيف الحملات المجتمعية الرامية إلى خفض التنمر بين الأطفال في المدارس، وتنظيم جلسات لنقل الخبرة بين الأسر التي لديها أطفال ذوي إعاقة، وذلك بما يسهم في تقليل شعورهم بالنكران أو الصدمة، ويعمل على دعمهم نفسيًا، ويعزز من قدرتهم على التعايش مع أطفالهم. ويمكن التنسيق مع الجهات المانحة الدولية بشأن تدريب خريجي بعض الكليات والمعاهد العليا على العمل كمعلمي ظل للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في سن الدراسة، وتحمل نسبة من مرتباتهم الشهرية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والبنوك.

» قيام المحافظة بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة بشأن تطوير ساحة الانتظار الموجودة في مدخل مركز شباب زايد، وتزويدها بأدوات مناسبة بديلة للمصاطب التي تتنظر عليها السيدات أولادهم من ذوي الإعاقة أثناء ممارستهم للرياضة في المركز.

» تعويض مركز شباب بدر بقطعة أرض بديلة لنادي المعاقين أمام الاستاد بحى العقاد، والتي تم التعدي عليها من قبل الأهالي بما يسهم في تفعيل النشاط الرياضي للأشخاص ذوي الإعاقة بالمركز.

» التنسيق مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إعفاء الإعاقات الخاصة بشلل الأطفال والبتر من تجديد كارت الخدمات المتكاملة بوصفها إعاقة ثابتة ودائمة.

في مجال توليد فرص العمل:

» إقامة منصة محلية للتشبيك بين أنشطة الوزارات والهيئات الحكومية والبرامج التي تنفذها الجمعيات/ المؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمكين الاقتصادي سواء بشكل منفرد أو بتمويل من المنظمات الدولية، بما يسهم في إيجاد مسار تدريبي موحد للشباب في المهارات الحياتية، والرئيسية المتعلقة بمهارات سوق العمل، ومسار متخصص حسب طبيعة النشاط أو الحرفة التي يرغب الشباب العمل فيها، وذلك بما يتواكب مع المهارات المطلوبة لسوق العمل، ويحد من ازدواجية الجهود، ويضمن استفادة أكبر عدد من الشباب بهذه البرامج، ويقضي على ثقافة التوقعات المبالغة المترتبة على حضور الشباب أو الفتيات لدورات تدريبية غير مركزة في قطاع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

» تشجيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية النشطة على استكمال برامجها في مجال تطوير قدرات الشباب والفتيات مع التركيز على مهارات اللغة والحاسب الآلي، والتي كشفت اللقاءات البؤرية عن تراجع مستوى الشباب فيهما. ويمكن في ذلك الاسترشاد بخبرة جمعية مستثمرى الطاقة الشمسية في تنظيم برنامج «معارف» والذي يركز على تعلم اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسب الآلي، على أن يحصل المتدرب على شهادة معتمدة فى نهاية مدة التدريب بشرط اجتيازه الاختبارات المقررة.

» التفكير في وضع آلية سنوية/ كل ٣ سنوات لاعتماد المدربين في ظل الشكوى من نقص المدربين المحترفين بالمحافظة مع تكثيف برامج دورات إعداد المدربين التي يتم تنظيمها بالشراكة مع الجهات الدولية في المجالات التي تعاني المحافظة من عجز فيها.

» تعزيز مبادرات زراعة الأسطح بالنسبة للمرأة بالاستفادة من خبرات الجمعيات والمؤسسات النشطة في ذلك المجال.

» التوجه نحو إنشاء مراكز تدريب داخل الوحدات المحلية بما يقلل من تكلفة الانتقالات خاصة للفتيات والسيدات، ويمكن البدء بنموذج أو اثنين لقياس فعاليته.

» دعم الصناعات اليدوية والتراثية، وذلك من خلال التحول إلى نموذج سلاسل القيمة المضافة على النحو الذي سوف يتم شرحه بالتفصيل في تدخلات الهدف الإستراتيجي الرابع.

» تقنين وضع أصحاب سيارات بيع القهوة والشاى في الشوارع بما يوازن بين حق الدولة، وبين توفير فرص عمل لائقة لهم تحميهم من الوقوع في براثن الإدمان أو السرقة.

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

نظـام بيئـي
متكامل ومستدام

المحور الثالث:
إنشاء نظام بيئي متكامل ومستدام

ملخص الهدف

الحفاظ على الموارد الطبيعية:

تزخر أسوان بالموارد الطبيعية على مختلف أنواعها، وقد قطعت شوطًا كبيرًا في الاستفادة من الطاقة الشمسية غير أنه مازالت هناك موارد غير مستثمرة على نطاق واسع مثل الثروة التعدينية والرمال الصفراء، والثروة السمكية ببحيرة ناصر، وطاقة الرياح، أو المنتج السياحي الذي يقتصر عمله على أربعة/ خمسة شهور في السنة

تشغل المحافظة المركز الأول على مستوى الجمهورية في إنتاج التمور والكركديه، ومازالت توجد فجوة بين كميات المانجو المنزرعة وبين تراجع أهميتها النسبية مقارنة بمحاصيل الفاكهة الأخرى

تولد الموارد الزراعية فرصًا للتصنيع الزراعي وإعادة تدوير المخلفات الزراعية. وتبرز في هذا السياق جهود إنشاء مصنع نموذجي متكامل لتصنيع وتعبئة وتجارة التمور ومنتجات النخيل والمانجو في قرية فارس

هناك حاجة للاستماع إلى المشاكل التي يعاني منها مزارعو القصب، والعمل على حلها في ظل أن القصب يعتبر الزراعة الرئيسية في المحافظة، وذلك مع تشجيع المزارعين على التحول إلى نظام الزراعة بالشتل لما له من أثر على زيادة إنتاجية المحصول وزيادة دخل المزارع

بالرغم من وجود ما يقرب من ١٠ بالمئة من المحاجر بالمحافظة، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي يواجهها أصحاب المحاجر خاصة فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج، وقصر مدة تراخيص العمل، فضلًا عن معاناة عمال المحاجر من عدم وجود التأمين الصحي والاجتماعي، وضعف مستويات الأجور والإصابة بأمراض مهنية مزمنة، وعدم توافر مستلزمات الوقاية والسلامة المهنية

مكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة:

تعاني المحافظة من عدة مشكلات بيئية أبرزها التصحر وصعوبة زيادة المساحات الخضراء، وقصور شبكة الصرف الصحي، وعدم وجود شبكات خاصة لجميع مياه السيول والأمطار، وتلوث الهواء خاصة في موسم كسر القصب المواطن هو المتأثر الأول من التغيرات المناخية، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة من أكثر القطاعات تأثرًا بالظاهرة.

ساهمت المشروعات التي نفذتها وزارتي الزراعة والرى بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)، والفاو، وبرنامج الأغذية العالمي في الحد من تأثيرات تغير المناخ، والتصدي للمشاكل التنموية المرتبطة به

تمثل قرية فارس نموذجًا يحتذى به باعتبارها أول قرية خضراء في الجمهورية، وباعتبارها من أنسب الأماكن لتطبيق مفهوم وممارسات السياحة الريفية

بالرغم من نشاط بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبرى في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية، إلا أنه يلاحظ بصفة عامة قلة عدد الجمعيات البيئية العاملة في المحافظة. ويفتح اعتماد أسوان كمدينة خضراء الباب أمام تطوير عمل هذه الجمعيات في المستقبل.

تدوير المخلفات:

تتوفر المخلفات الصلبة والزراعية بكثرة في المحافظة، وهو ما يوفر فرصًا أمام إنشاء مصانع متخصصة في تدوير القمامة، وتدوير مخلفات كسر الرخام والجرانيت، وتدوير مخلفات النخيل وإنتاج السماد العضوي، وذلك بالإضافة إلى المصانع القائمة بالفعل

أدى قيام أحد رواد الأعمال بالمشاركة في برنامج شارك تانك إلى لفت النظر إلى أهمية المخلفات الزراعية، ودورها كمصدر دخل وثروة للمحافظة

نظام بيئي متكامل ومستدام

يسعى ذلك الهدف إلى الموازنة بين اعتبارات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وذلك بما يحول دون استخدامها بشكل جائر، وما يترتب على ذلك من تلوث للهواء والمياه وأضرار تلحق بالبيئة. وينطبق ذلك الهدف على المحافظة في ثلاثة أهداف فرعية رئيسية تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومكافحة التغير المناخي، وإدارة المخلفات.

الحفاظ على الموارد الطبيعية:

تزخر محافظة أسوان بالموارد الطبيعية، والتي يعتبر من أهمها بحيرة ناصر، والطاقة الشمسية، والثروة الزراعية، والثروة المعدنية، والآثار السياحية التي تتمتع بها المحافظة

بحيرة ناصر:

تعتبر بحيرة ناصر أحد أكبر البحيرات العذبة الصناعية في العالم، ومخزون مصر الرئيسي من المياه العذبة. غير أنه مع كبر مساحتها، إلا أن إنتاجها السنوي الذي يصل إلى ٢٥ ألف طن من أجود أنواع الأسماك العضوية والأكثر قابلية للتصدير مازال محدودًا. ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها الصيد الجائر خاصة وراء قرية كركر خلف الخزان، وزيادة أعداد التماسيح بها. في ظل هذا، تبرز أهمية إنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة. وتتوفر هنا فرصة صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية مما سيساهم فى توحيد الجهود والقضاء على تعدد الولايات داخل البحيرة، وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج السمكى المستهدفة، وذلك بالإضافة إلى وجود تكتل طبيعي لإنتاج الأسماك بداخلها يمكن تطويره

الزراعة:

تعتبر أسوان من المحافظات المتميزة في مجال الزراعة، حيث توجد العديد من المزايا النسبية في إنتاج عدد من المحاصيل. فبالنسبة للنخيل، وصل إجمالي المساحات المنزرعة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤٤٧٢ فدان حسب بيانات الدليل الإحصائي للمحافظة في ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وهو ما جعل المحافظة تحتل المركز الأول على مستوى الجمهورية في إنتاج التمور يليها الوادي الجديد، والجيزة، والشرقية، والبحيرة. ومن الأرجح أن يتعزز ذلك بسبب مزرعة النخيل في توشكي، والتي تستهدف زراعة ٢,٣ مليون شجرة، وإنتاج فسائل جديدة تزيد نسبة زراعات الأنسجة على مستوى مصر بأكملها وتوفر الاستيراد من الخارج. وبداخل المحافظة، يحتل مركز كوم اومبو المرتبة الثانية بإجمالي ١٠٥٠ فدان وبفروق لا تذكر عن مركز دراو الذي جاء بالمركز الأول (١٠٥٨ فدان)، تلاه كل من مركز ومدينة أسوان بـ ٩٨٣ فدان ثم مركز نصر النوبة بـ ٤٠٧ فدان. في هذا السياق، تبرز أنواع السكوتي والبرتمودا والملكابي والجنديلا. وأدى توافر هذا العدد الكبير من النخيل إلى ازدياد نشاط صناعة العرجون ومنتجات التمور بمختلف أنواعها

كما تحتل أسوان المرتبة الأولي في المساحة المزروعة بمحصول الكركديه بمساحة بلغت ٦٧٩٠,٦٠ فدانًا أي ما يعادل نحو٥٥,٥٦ بالمئة من المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية، وتليها محافظة الأقصر بنسبة ٤٢,٠١ بالمئة، ثم قنا بنسبة ١,١٢ بالمئة، وأسيوط بنسبة ٠,١٣ بالمئة، وذلك وفقًا لدراسة «اقتصاديات إنتاج وتسويق محصول الكركديه في محافظة أسوان» في عام ٢٠٢١. وتتميز زراعة الكركديه بأنها موفرة للمياه واستهلاك السماد. غير أنه يلاحظ أن الإنتاجية الفدانية للمحصول تنخفض في المحافظة عن نظيراتها على مستوى الجمهورية، وذلك لأسباب متنوعة أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج المتغيرة، ونقص الأيدي العاملة وإرتفاع أجور العمال بالإضافة لعدم استقرار الأسعار

شكل رقم (١٠)

نسبة المساحة المزروعة بمحصول الكركديه في ٢٠٢١

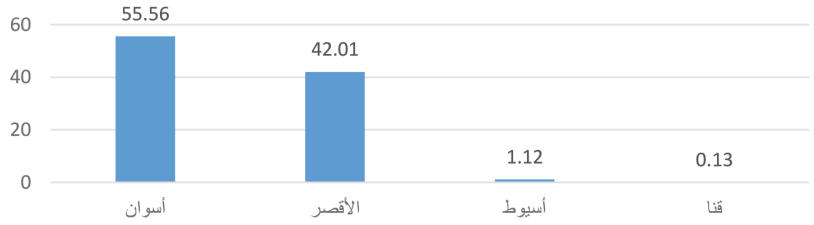

كما تزيد أهمية إنتاج الفواكه في المحافظة خاصة محصول المانجو الذي يحظى بنسبة ٧٥ بالمئة من المساحة المنزرعة في الأراضي القديمة والجديدة بالمحافظة وفقًا للدليل الإحصائي للمحافظة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمتوسط مساحة حوالي ١٣ ألف فدان، وذلك كما يوضح الشكل رقم (١١)

شكل رقم (١١)

إجمالي مساحة محاصيل الفاكهة الصيفية والشتوية بالمحافظة لعام ٢٠٢٣

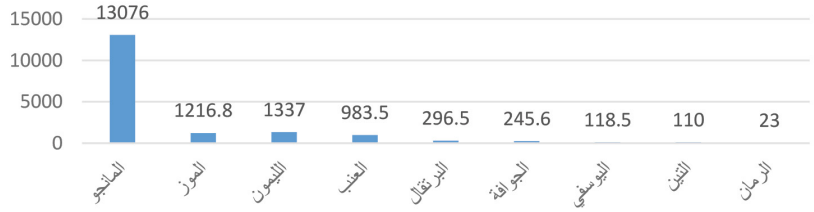

من إعداد الباحث: الدليل الإحصائي لمحافظة أسوان، ص ص ٢١٥–٢١٦.

غير أن بعض الدراسات مثل «دراسة اقتصادية لمحصول المانجو في محافظة أسوان» التي نشرتها مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل بجامعة أسوان عام ٢٠٢٢ تشير إلى تراجع الأهمية النسبية لهذا المحصول خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٩ مقارنة بالمحاصيل الأخرى بسبب ارتفاع تكلفة الري، وتأخر صرف الأسمدة من الجمعيات الزراعية التابعة للقرى، بالإضافة لارتفاع سعرها في السوق الحرة، وعدم توافر مصادر موثوقة للشتلات، وانخفاض جودة المبيدات وارتفاع أسعارها، بالإضافة لعدم توافر مصادر موثوقة لتوريدها؛ وهو ما يؤدي لزيادة الهادر والفاقد بسبب الآفات والحشرات. أضف إلى ذلك عدم وجود خدمات الإرشاد الزراعي، وعدم وجود عمالة مدربة، وعدم توافر الآلات بالجمعية

الزراعية، وعدم إلمام المزارعين بالمعلومات الزراعية التي تمكنهم من مواجهة الظروف المناخية المفاجئة التي تؤدي لتساقط الأزهار والثمار العاقدة نتيجة لها، وذلك فضلًا عن تعرض بعض المحاصيل للسرقة قبل الحصاد

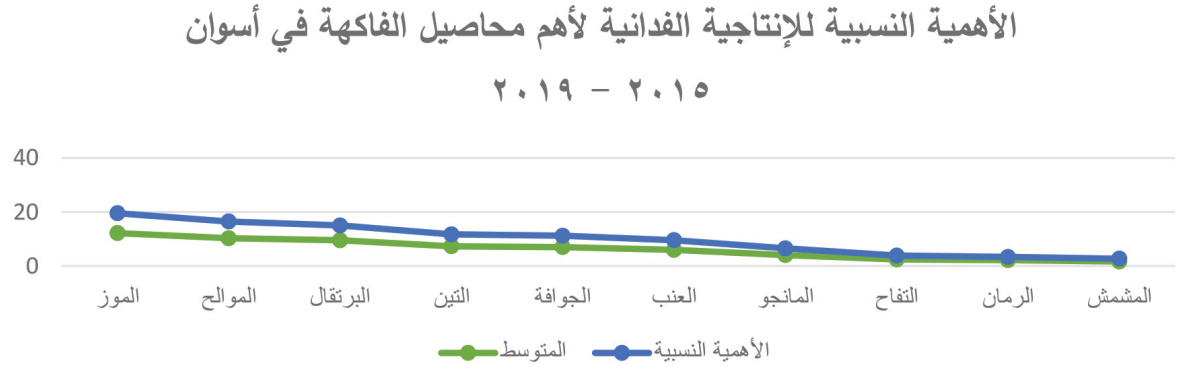

وتوفر هذه الموارد الزراعية الفرصة لإقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة في مجال التصنيع الزراعي، وإعادة تدوير المخلفات الزراعية كما سيتم عرضه في الهدف المتعلق بتدوير المخلفات. ففي أثناء لقاء رئيس الوحدة المحلية بقرية فارس والقيادات الطبيعية بها، أشاد الأهالي باتجاه وزارة التنمية المحلية إلى التصنيع الزراعي، وذلك بإقامة مركز نموذجي متكامل لتصنيع وتعبئة وتجارة التمور ومنتجات النخيل وبعض الحاصلات الزراعية كما سبقت الإشارة. ويشمل المركز أماكن لتجفيف وتصنيع التمور والصناعات المرتبطة بها، ولتخزين وتفريز وعصر المانجو، ولعرض المنتجات اليدوية. وأوضح الأهالي أن ذلك المصنع سوف يعالج نقص الخبرات الفنية في تجفيف التمور حيث «كان الأهالي يفرشونها في الصحراء حتى تنشف»، وسوف يوفر الهدر في الكميات المنتجة من المانجو «المانجة الطايبة مش بنعرف نسفرها للعبور وممكن نعمل منها مخللات».

ووفقًا لرئيس الوحدة المحلية للقرية، فقد انتهت خطوات تخصيص أرض المصنع، ومن المتوقع أن يشهد بداية عام ٢٠٢٥ الانتهاء من دراسة الجدوى الخاصة به، والشروع في تنفيذه بما يوفر فرص عمل لأهالي فارس ولغيرهم « حسب الاحتياج/ التخصص»، وذلك بالتوازي مع إنشاء سوق للجملة ومنطقة لوجستية للتبادل التجارى

بالإضافة إلى هذه المحاصيل، تعتبر الزراعة الرئيسية في المحافظة هى زراعة قصب السكر، والذي يعتبر المحصول النقدي الرئيسي، ويغطي ما يزيد على ٥٧ بالمئة من المساحة المزروعة. ووفقًا للمزارعين الذين تم مقابلتهم، فأنهم يواجهون العديد من المشاكل التي تؤثر على زراعته. فمن ناحية، ترتفع تكلفة مدخلات الإنتاج بما تشمله من أسعار الأسمدة (الكيماوي)، والقوى العاملة (الأنفار) خاصة أثناء موسم القصب، وتدني جودة صنف س ٩ المستخدم في زراعته. ومن ناحية أخرى، فهناك شكوي عامة من خصم شركة كوم اومبو نسبة مرتفعة على الشوائب الموجودة بكل طن مما يؤدي إلى وجود هادر كبير يتحمله المزارع، ومن بطء استجابة مسئولي الشركة عند تعرضه للحرق بما يؤثر على نسبة السكر في الكمية الموردة للمصنع.

وبالرغم من المزايا الكثيرة المتولدة على التجارب الحديثة لزراعته بنظام الشتل سواء من حيث اختصار وقت الزراعة وتوفير مياه الرى، أو زيادة إنتاجية الفدان نتيجة أسلوب الزراعة الذي يسمح باستبدال الشتلة غير المنتجة، وتحميل زراعة أخرى بجانبه، إلا أنه مازال المزارعين يفضلون الزراعة بالأسلوب القديم، ويصف جميع المزارعين الذين تم مقابلتهم زراعة القصب بأنها «مهنة المزارع الكسلان»

الصناعة والتعدين:

وفقًا لدراسة بعنوان «محاجر محافظة أسوان– من منظور الجغرافيا الاقتصادية» نشرتها المجلة العلمية بكلية الآداب جامعة طنطا عام ٢٠٢٣، بلغ عدد المحاجر المرخصة بالمحافظة في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٨٦ محجرًا بنسبة زيادة تبلغ ٤٠,٢ بالمئة عن عام ١٩٧٠، وهو ما يعادل ٩,٣ بالمئة من محاجر الجمهورية، ويعمل بهذه المحاجر حوالي ٢٣٣٤ عاملًا يتركز ٨٤,٢ بالمئة منهم في مدينة ومركز أسوان، وذلك حسبما هو موضح في الشكل رقم (١٣)

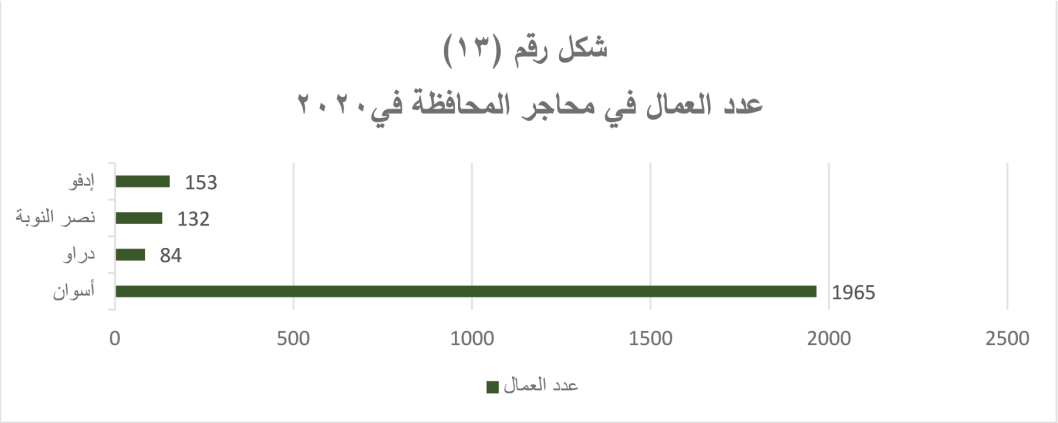

ويرجع سبب تركز عمال المحاجر في مركز أسوان إلى تركز محاجر الجرانيت فيها حيث يتراوح عدد عمال محجر الجرانيت بين ١٧–٢٠ عاملًا، بينما في المراكز الثلاثة الأخرى مجتمعة أقل من خمس عدد العمال ١٥,٨ بالمئة، ويرجع ذلك لنوعية المحاجر فيها (محاجر رمال البناء والزلط) التي يتراوح عدد عمالها بين ١٠– ١٢ للمحجر الواحد. وتوضح الدراسة أن هذا يمثل نسبة ٠,٥ بالمئة من أعداد العاملين في النشاط الاقتصادي في المحافظة. ويلاحظ من التحليل الجغرافي والعمري لهؤلاء العمال أن ٥٤,١ بالمئة من سكان المحافظة مقابل ٤٥,٩ بالمئة من خارجها، يتوزعون كالآتي: ٢٧,٩ بالمئة من الأقصر، و١٠,٤ بالمائة من سوهاج، و٥,٤ بالمئة من قنا، و ٢,٢ بالمئة من المحافظات الأخرى، وأن أعمارهم تتراوح من ١٧– ٥١ سنة، وأن ٢١,١ بالمئة منهم من حملة المؤهلات العليا مما يشير إلى محدودية فرص العمل البديلة المتاحة أمامهم وتشير الدراسة لعدد من المعوقات التي واجهت نشاط استغلال المحاجر في المحافظة حتى عام ٢٠٢٠، والتي من أهمها زيادة قيمة التكلفة الذي يتحملها أصحاب المحاجر، والتي تشمل قيمة الترخيص السنوي المنصوص عليه وفقًا لقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩، ونسبة الاتاوة (حوالي ١٥–٢٠ بالمئة من قيمة الإنتاج السنوي)، والنسبة المقررة من قيمة الإنتاج لصالح صندوق التنمية المجتمعية، والأعباء الإضافية التي يتحملونها في مجال تمهيد وتجهيز الطرق والمدقات المؤدية لمحاجرهم. أضف إلى ذلك قصر مدة الترخيص على مدة عام واحد فقط؛ وهو ما لا يسمح لأصحاب المحاجر باستخدام الآلات والمعدات الحديثة أو بعمل تقييم شامل لاحتياطات الخامات الأمر الذي يدفعهم إلى استخدام المحاجر بشكل عشوائي بغية الوصول للخامات عالية الجودة قبل انتهاء مدة الترخيص، وارتفاع أسعار المواد البترولية –خاصةً السولار– التي تعمل به غالبية المعدات المستخدمة، وهو ما يعني ارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج

ويلاحظ من واقع بعض اللقاءات البؤرية، ومن واقع الملاحظة الشخصية في قرية أرمنا بمركز نصر النوبة التي زارها فريق العمل يوم ٣ ديسمبر إشارة البعض إلى انتشار ظاهرة المحاجر غير المرخصة خصوصًا في المناطق الصحراوية البعيدة عن مراكز العمران مثل وادي العلاقي، وتوجه عدد منهم بعد نقل تبعية محاجر المحافظة للشركة الوطنية

للمناجم والمحاجر منذ عام ٢٠٢١ إلى التنقيب عن الذهب بشكل غير شرعي بحثًا عن الثراء السريع كما سبق الإشارة، وذلك بسبب انعدام الرقابة من قِبل الأجهزة المعنية في المرور والتفتيش.

وبالإضافة لهذه المعوقات، يعاني العمال في المحاجر من جملة من المشاكل التي يمكن ربطها بمستهدفات التنمية المستدامة الأخرى سواء من ناحية إتاحة الخدمات الصحية أو توفير فرص العمل اللائقة أو تقليل حدة الجوع وسوق التغذية، والتي يوضحها الشكل رقم (١٤)

السياحة:

يعد المورد السياحي من الموارد الطبيعية الهامة التي تتميز فيها المحافظة خاصة من حيث وجود معابد فيلة وأبوسمبل وإدفو وكوم أمبو وكلابشة ومنطقة السلسلة والمسلة الناقصة، بجانب متاحف النوبة والتمساح والمركز الثقافي الأفريقي بجانب السياحة النيلية عن طريق المراكب الكروز، والسياحة الثقافية من خلال الرحلات داخل القرى النوبية وزيارة الحديقة النباتية والسد العالي وغيرها من الأماكن التاريخية. وساعد الطقس الشتوي الدافئ على ازدهار السياحة، وزيادة تدفقات السياحة الأجنبية إلى المحافظة. ويحتاج هذا المورد إلى تطوير وتنويع بحيث يتم التغلب على فكرة ارتباطه بموسم معين، وذلك على النحو الذي سوف يبرز في التدخلات المقترحة

مكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة:

الوضع الراهن:

تعتبر محافظة أسوان من أكثر المحافظات التي تأثرت بظاهرة التغير المناخي، وذلك بسبب موقعها الجغرافي، وتعرضها للتباين الشديد في درجات الحرارة صيفًا وشتاءً، والذي تتجلى مؤشراته في ارتفاع درجات الحرارة بصورة غير مسبوقة في فصل الصيف، وهطول بعض الأمطار المتوسطة والغزيرة والتي قد تصل إلى درجة السيول أحيانًا في فصل الشتاء. وقد أثر ذلك التغير على مختلف جوانب الحياة سواء بالنسبة للمواطن العادي الذي بات يشكو من ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف خاصة مع تزايد أسعار المراوح، وعدم فعالية التكييفات الصحراوي بسبب تصاعد نسبة الرطوبة فضلًا عن غلو ثمنها، ومن شدة البرودة شتاءً، أو بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة قطاعي الزراعة والسياحة.

ودفعت حدة هذه الظاهرة إلى وضعها على جدول أعمال كافة الشركاء الوطنيين والدوليين العاملين في المحافظة كما سوف يتضح أدناه

التحديات: تأثيرات تغير المناخ على القطاعات الاقتصادية

يعتبر قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرًا بتغير المناخ. ويمثل ذلك تهديدًا رئيسيًا للأمن الغذائي لما يشكله من عبء متعدد الأبعاد على حوالي ٥٣,٥ بالمئة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بأسوان الذين يملكون أقل من فدان كما سبقت الإشارة، وما يفرضه من تأثير على إنتاجية المحاصيل ومستوى استهلاكها المائي خاصة في فصل الصيف.

ويعتبر من أكثر المحاصيل تأثرًا بدرجة الحرارة محصولي القمح «الإستراتيجي» والطماطم. فنتيجة لموجة البرد التي اجتاحت المحافظة في عام ٢٠٢٣، تأثرت زراعة محصول القمح بشدة، وهو ما أدى إلى انخفاض دخول المزارعين. ووفقًا لشهادة أحدهم، فإن «القمح يتأثر لو السقعة كتير زى موجة البرد السنة اللي فاتت .. بيحصل هدر .. لو محصلش سيول أو عاصفة .. الإنتاجية

بتكون كويسة». وتؤدي التغيرات المناخية إلى تأثر محصول الطماطم لفرط حساسيته لارتفاع درجة الحرارة. وتزيد أهمية ذلك في ضوء كمية المساحة المزروعة بالمحافظة، والتي وصلت إلى ٢٣٥٤ فدان بمتوسط إنتاجية ١١,٦٦٨ طنًا في الموسمين الشتوى والصيفي بالأراضي القديمة والجديدة خلال عام ٢٠٢٣.

جدول (٤)

مساحة ومتوسط إنتاج الفدان من محصول الطماطم في محافظة أسوان لعام ٢٠٢٣

النوع	الأراضي القديمة		الأراضي الجديدة	
	الفدان	المحصول (طن)	الفدان	المساحة
الموسم الشتوي	٦٣٠	٤٠١٠	٥٨٦	٤١٠٢
الموسم الشتوى (طماطم محمل)	٣١٠	٩٣٠	٧٥٧	٢٢٧١
الموسم الصيفي	١٥	٧٥	٥٦	٢٨٠
الإجمالي	٩٥٥	٥٠١٥	١٣٩٩	٦٦٥٣

جدول من إعداد الباحث. المصدر: الدليل الإحصائي لمحافظة أسوان ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ص ص ٢١٣–٢١٤.

كما أشار عدد من الفلاحين الذين تم مقابلتهم إلى تضرر زراعة النخيل من ارتفاع درجة الحرارة بسبب اختلاف مواعيد خروج العراجين وخروج الآفات التي تصيب جذع النخلة، والتي كان يتم مكافحتها قبل تغير المناخ في مواعيد معروفة ومحددة، وبدون فحص دوري. وأشار مزارعو النخيل تحديدًا إلى ازدياد نشاط السوسة الحمراء (RPW) خاصة في المزارع المهملة أو التي لا يجرى لها فحص دوري، والتي تمكث فيها الحشرة بسبب ارتفاع درجة الحرارة فترة أطول وتقوم بعمل أجيال عديدة بداخل النخلة. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسات الي قامت بها منظمة الفاو حول تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للسوسة الحمراء في مصر في عام ٢٠٢٢، والتي كشف عن أنها تصيب حوالي ٩٤ في المائة من مزارع نخيل التمر، وأن التكلفة السنوية لبرامج معالجتها تبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي، فيما تصل القيمة التقديرية السنوية لأشجار النخيل المفقودة والإيرادات الضائعة المرتبطة بها إلى ٢١٣ مليون دولار أمريكي. وتزداد حدة هذه المشكلة مع كون مصر تصنف الدولة الأولي عالميًا في إنتاج التمور بحوالى ١٨ بالمئة، و٢٤ بالمئة من الإنتاج العربي، بعدد نخيل مثمر يتجاوز حوالي ١٦ مليون نخلة

وللتعامل مع حدة هذه المشكلة، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عدد (٢) مدرسة مزارعين حقلية في المحافظة، وذلك ضمن ١١ مدرسة أنشأتها في أربع محافظات، هى: الوادي الجديد ومطروح والجيزة وأسوان بالرغم أنه كان من المخطط عند بداية تصميم المشروع تنفيذ ثلاثة مدارس بأسوان . وركزت هذه المدارس على مكافحة السوسة وتطبيق الممارسات الجيدة لخدمة رأس النخلة بما يسهم في الحد من أضرارها. وقد نجحت هذه المدارس في نشر الوعي بشكل كبير وتحفيز المزارعين على تطبيق الطرق العلمية في مكافحة هذه الحشرة، وتعليمهم بالممارسة تحت إشراف الميسرين المدربين فيها.

وكما تأثر قطاع الزراعة، فقد تأثر أيضًا قطاع السياحة بصورة غير مباشرة خاصة من السياح كبار السن الذين بدأوا يعطون اهتمامًا أكبر لمسألة الطقس، ويقومون بالغاء بعض البرامج المقررة لهم في خط سير الرحلة السياحية في حالة ارتفاع درجات الحرارة بصورة مفاجئة. وتزداد حدة هذه المشكلة بالنظر إلى الهيكل العمري للسياح الوافدين إلى أسوان، والذي تكشف المشاهدات عن أن حوالي نصفهم من كبار السن. غير أن ذلك لا ينطبق على كل جنسيات السياح، فوفقًا لمدير السياحة بالمحافظة، فإن السياح الأسبان «بيتسحملوا» نظرًا لتشابه درجات الرطوبة بين بلاد شمال البحر المتوسط وجنوبه. وبالإضافة إلى ذلك، يثير بعض خبراء الآثار أن تغير المناخ سيؤدي إلى تخزين المياه وحدوث حالة من الإجهاد المائي الذي سينجم عنه إحداث خلخلة في التربة الأثرية والنظم البيئية مما سيلقي بتأثيراته على سُبل الحماية والصون لمواقع التراث في المحافظة، مما يؤدي إلى تعميق المخاطر في هذه المواقع بنسب متفاوتة ومؤثرة على المدى الطويل

غير أن تأثير تغير المناخ ليس كله ضارًا، فكما نتج عنه العديد من التحديات السلبية، فأنه أيضًا ولّد بعض الفرص التي يمكن استثمارها. فوفقًا لمدير مديرية الزراعة بالمحافظة، فأن تغير الحرارة أدى إلى نضوج محصول المانجو مبكرًا في شهري مارس وأبريل، وذلك قبل موعد نضوجه في المحافظات الشهيرة بإنتاجه مثل الشرقية والإسماعيلية، وهو ما يولد فرصة لبيعه بسعر مناسب في سوق العبور، أو لتصديره للخارج. وفي قطاع السياحة، تبرز فرص مماثلة، فبسبب حرارة أسوان، وتشابهها مع الطبيعة الصحراوية لدول الخليج، فأنه يمكن التفكير في تنظيم سباقات منتظمة للهجن العربية

الموارد والفرص:

نتيجة لازدياد تأثيرات تغير المناخ، نشطت كافة الأجهزة الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني في العمل على تخفيف آثاره

دور المحافظة:

اعتمدت المحافظة على الخلايا الشمسية كطاقة بديلة للكهرباء في الهيئات الحكومية بنسبة تقارب ٤٠ بالمئة، وتم عمل معالجات ثنائية وثلاثية لكافة محطات الصرف في القرى المنفذ بها مشروع حياة كريمة. كما توجهت المحافظة نحو زراعة الشجر المثمر وشجر الظل، وشمل ذلك في عام ٢٠٢٢ عدد ١٢٥ ألف شجرة، وفي عام ٢٠٢٣ عدد ٨٠ ألف شجرة. وتتجه المحافظة إلى الاعتماد في السنوات القادمة على شجر الظل لتقليل الاحتباس الحراري وخفض نسبة الكربون، وذلك بديلًا عن الشجر المثمر بسبب أدائه الضعيف وغير المجدي. وقامت الإدارة العامة للبيئة في المحافظة بإنشاء «كادر البيئة المستدام»، والذي تم بموجبه توعية العاملين بالجهات التنفيذية وبعض المؤسسات والجمعيات الأهلية النشطة في مجال البيئة باستخدام الطاقة البديلة، والعمل على تحييد الكربون في الجو من خلال استخدام الدراجات كوسيلة للتنقل وتقليل الكربون المتولد من الوقود الأحفوري. أضف إلى ذلك تشجيع النشء والشباب على المشاركة في حملات تطهير نهر النيل، والتدريب على تدوير المخلفات بطرق مبسطة

دور المنظمات الدولية:

نشطت الجهات الدولية في تنفيذ مشروعات للحد من التأثيرات المختلفة لهذه الظاهرة، وذلك عبر نهج متعدد الأبعاد مزج بين التعامل مع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة خاصة على أوضاع الفئات الضعيفة مثل المرأة. كانت البداية مع مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة SAIL السابق الإشارة إليه، والذي يتم تنفيذه منذ عام ٢٠١٥ في القرى الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي في المحافظة، والتي تضم ١٢ قرية موزعين على منطقتي وادي النقرة بمركز نصر النوبة مثل الآمال والكرامة والمنار، وقرى وادي الصعايدة بمركز إدفو مثل السماحة والجهاد. يهدف المشروع إلى تحسين نظم الرى من خلال استخدام الرى بالتنقيط لتحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل الفاقد على نحو ما يتم في قرى وادي النقرة، وبناء مدارس تعليمية لدعم المجتمعات الريفية كما حدث في مدارس المنار للتعليم الأساسي والحكمة للثانوي العام بوادي النقرة بنصر النوبة، والصعايدة للتعليم الأساسي بإدفو، وتعزيز استخدام تقنيات الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية وتقليل استهلاك المياه

ومن خلال المشروع، فقد تم إنشاء برنامج للرصد الجوي الزراعي وأول شبكة إنذار مبكر للتغيرات المناخية تقوم بإرسال رسائل للمزارعين على شبكة الواتس آب لتخبرهم بالتغيرات المناخية المتوقعة. ووفقًا لأحد المهندسين الزراعيين الذي تم مقابلتهم، فإن هذا الرسائل مصاغة بصورة بسيطة يستطيع أن يفهمها المزارعون، وذلك بفضل مكاتب تبسيط المعلومات التي أنشأها مركز معلومات تغير المناخ والطاقة الجديدة التابع لمركز البحوث الزراعية. غير أن هذا البرنامج يقتصر وفقًا لمدير مديرية الزراعة بالمحافظة على المشروعات المنفذة بوادي النقرة وبوادي الصعايدة، والتي تتوافر فيهما مساحات كبيرة تستخدمها الشركات الكبرى للتصدير، وهو ما لا يمكن تعميمه على أرض الوادي القديم التي لا تتوافر فيها مساحات كافية فضلًا عن تعرضها لتفتت الحيازة الزراعية

كما ساهم المشروع في تحسين شبكة الرى بمنطقة وادي النقرة، فوفقًا لتقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن أهم إنجازات المشروع خلال الفترة من ٢٠١٥ - أكتوبر ٢٠٢٤، فقد نجح المشروع في تحقيق ٩٣ بالمئة من المستهدف منه في المكون الخاص بالتنوع الزراعي. وشمل ذلك في وادي النقرة تنفيذ وإنشاء خط طرد مغذى بقرية الكرامة والذى يسهم في حل مشكلة الرى بعدد ٢٩٩٧ فدان بالمنطقة والتي كانت لا تصل إليها مياه الرى، وتم تركيب٢٥ مضخة وألواح طاقة شمسية بها لتحويل نظم الرى إلى من رى غمر إلى رى تنقيط لعدد ٧٥ مزارع المساحة ٣٧٥ فدان

وإضافة إلى هذا المشروع، قامت وحدة إدارة المشروعات بالجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشامل بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بإدراج أسوان ضمن مشروعين رئيسيين تنفذهما بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للتصدي لآثار التغيرات المناخية على قطاع الزراعة. الأول: هو مشروع تعزيز مرونة الأمن الغذائى بصعيد مصر، والذي ينفذ بثماني قرى من قرى محافظة أسوان، هى: أبو الريش بمركز أسوان، والشطب بمركز دراو، وبلانة بمركز نصر النوبة، وحجازة ومنيحة وفطيرة وسلوه قبلي والكاجوج بمركز كوم اومبو . والثاني، مشروع بناء مرونة نظم الامن الغذائي بصعيد مصر (التغيرات المناخية).

أسهم مشروع مرونة الأمن الغذائي في مكافحة آثار تغير المناخ في القرى التي استهدفتها مثل قرية الكاجوج في مركز كوم اومبو، والتي تم دعم المزارعين فيها مجالي الري والزراعة الحديثة، وذلك بما زاد من إنتاجية محاصيلهم. ففي مجال إنتاج القصب، فقد أدى التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة وطرق الرى بالتنقيط إلى زيادة إنتاج القصب من ٣٥ طنًا إلى ٥٥ أو ٦٠ طنًا. كما زاد أيضًا إنتاج القمح، فوفقًا لأحد مزارعي المحصول بالقرية «فقد «ودعنا الزراعة التقليدية التي تؤتي إنتاجا ضعيفا من ٧ إلى ٨ أرادب للفدان، وبعد أن تعرفنا على طرق الري والزراعة الحديثة زادت إنتاجية الفدان لتصل إلى ١٧ أو ١٨ أردبا للفدان». وأبرزت شهادات أهالي القرية مدى التغير في أوضاعهم بعد تنفيذ هذه المشروعات، فوفقًا لأحد المزارعين بالجمعية الزراعية «شاركنا في مشروعات برنامج الأغذية العالمي وأشعر بسعادة غامرة أننا نساهم في التنمية سواء كان العائد علينا بشكل مباشر أم غير مباشر على كل أفراد المجتمع

وعلى غرار خبرة مشروع مرونة الأمن الغذائي، نفذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري لصغار المزارعين «الغذاء للمستقبل» في ثلاث قرى تابعة بمركز كوم اومبو، هى: المنشية شرق والمنشية بحرى التابعتين لقرية المنشية الجديدة، وقرية البصالي التابعة لقرية العباسية. واستهدف المشروع دعم الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة بالطريقة الحديثة من خلال إنشاء مجموعة من الحقول الإرشادية الخاصة بمحصول القمح

٠ وتدريب عدد من المزارعين ليكونوا مزارعين خبراء يقومون بنقل خبراتهم إلى أقرانهم بدءًا من مرحلة تجهيز الأرض وإعدادها للزراعة، واختيار الأصناف المناسبة، وطريقة مكافحة الحشائش العريضة والرفيعة، ورش المبيدات والأحماض الأمينية بالطريقة الصحيحة والمغذية للنبات، والتي تساعده في مقاومة البرودة أثناء درجات الحرارة المنخفضة. ويعتبر من عناصر نجاح هذا المشروع زيادة إنتاجية فدان القمح إلى حوالي ٢٠ أردبًا، ونقل تجربة الزراعة بالطريقة الحديثة إلى المزارعين في الأراضي الأخرى القريبة سواء في نفس القرية أو القرى الأخرى المجاورة مثل قرية الرملة البحرية

في هذا السياق أيضًا، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع وزارة الزراعة في نوفمبر ٢٠٢٣ مشروعًا لتعزيز الزراعة الذكية مناخيًا والتنوع البيولوجي الزراعي كانت محافظة أسوان واحدة من ثلاث محافظات مشاركة فيه جنبًا إلى جنب مع محافظتي كفر الشيخ والبحيرة، وذلك بتمويل من سفارة كندا. ويهدف المشروع الذي يتم تنفيذه في ٣٦ قرية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الضعيفة على التكيف بخاصة المرأة، وتكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الترويج للتقنيات المبتكرة والمحسنة وممارسات الزراعة الذكية مناخيًا بالإضافة إلى إدخال تقنيات الإدارة المستدامة للمحاصيل مما يسهم في استعادة وحماية التنوع البيولوجي .

دور منظمات المجتمع المدني:

بالإضافة لهذه الجهود الدولية، تبنى بعض الجمعيات الأهلية مبادرات للمساعدة في التغلب على آثار تغير المناخ. شملت هذه الجهود على المستوى القاعدي قيام جمعية البيت السعيد بمركز كوم اومبو بتنفيذ مشروعات للتشجير وزراعة النخيل وأشجار الظل، ونشاط مؤسسة أم حبيبة في زراعة الأسطح من خلال مشروع هى تزرع كما سبقت الإشارة، وإطلاق جمعية مستثمرى الطاقة الشمسية ببنبان عدد من البرامج التدريبية في مجال «زراعة الأسطح باستخدام الزراعة بدون تربة»، وذلك بهدف تدريب طلاب التعليم الفني على مهارات أنظمة الزراعة بهذه الطريقة بما تشمله من نظم رى حيثة وزراعة عضوية، وتحويل مبنى كامل لأول مرة على مستوى الجمهورية إلى صوبة تعمل بأنظمة الزراعة بدون تربة . وكذلك قيامها بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد» ومركز التعاون للمتوسط للاتحاد الدولي لصون الطبيعة في تنفيذ مشروع «بنك بذور بوادي النيل» خلال الفترة سبتمبر ٢٠٢٤– فبراير ٢٠٢٥، وذلك ضمن المرحلة الثالثة من برنامج المبادرات الصغرى لمنظمات المجتمع المدني في شمال أفريقيا PPI–OSCAN ٣.

استهدف المشروع إشراك منظمات المجتمع المدني في توثيق وجمع بذور النباتات المحلية، وفرزها وتصنيفها وتخزينها بعد التحقق من جودتها وإزالة البذور غير الصالحة بهدف دعم جهود صون التنوع البيولوجي والجيني (النباتي)، وتوعية الشباب ببنوك البذور وأنواعها وأهميتها في الحفاظ على التنوع البيولوجي خاصة في ظل التغيرات المناخية والكوارث البيئية. وقد تم تنفيذ المشروع وجهود التوعية المرتبطة به في جزيرة الكوبانية بمركز أسوان، ومحمية سالوجا وغزال بجزر الشلال الأول، وعدد من المدارس والكليات والمعاهد العليا مثل مدرسة عوض السيد بأسوان، ومدرسة أبو سمبل شرق الرسمية للغات، والمعهد الفني الصحي، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

كما اهتمت الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبرى بالعمل في هذا المجال بالمحافظة. فأنشأت مؤسسة مصر الخير عددًا من المدارس المجتمعية الصديقة للبيئة، والتي بلغ عدها في نهاية عام ٢٠٢٢ أربعة مدارس بمركزي نصر النوبة وكوم اومبو منها على سبيل المثال مدرسة «جريو ٥» بقرية منشية الرغامة بمركز كوم اومبو . أنشئت هذه المدارس بتطبيق الكود الجديد للبناء بالتربة المضغوطة، والتي تعتمد على البناء بنظام الحوائط الحاملة والقباب

والأقبية، وكذلك عدم استخدام أي مواد أسمنتية في أعمال البياض الداخلي و الخارجي (المحارة) مما يجعل درجة الحرارة داخل الفراغ معتدلة طوال الوقت. ويسهم هذا النظام البيئي في توفير الخامات وتخفيض التكلفة بنسبة الربع تقريبًا .

ووقع بنك الطعام المصري في يونيو ٢٠٢٣ بروتوكول تعاون مع شركة «بي تك» المتخصصة في مجال بيع الأجهزة المنزلية والإلكترونية وخدمات التمويل الاستهلاكي لتنفيذ مشروع «دعم وتمكين صغار المزارعين في أسوان للتكيف مع تغير المناخ» بمركزي إدفو ودراو (قرية الجعافرة). تضمن المشروع دعم عدد ٥٠٠ مزارع من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالمحافظة (فدان - خمسة فدان)، وزراعة أكثر من ١٠ آلاف نخلة لمواجهة مخاطر تغير المناخ. وشمل الدعم المقدم شراء الأسمدة ومبيدات الآفات وتوزيعها على المزارعين المشاركين، وتدريب المزارعين على عمليات ما بعد الحصاد للحفاظ على المحصول وتجنب عمليات الهدر، وإنشاء وحدات للفرز والتعبئة والتغليف تعمل فيها النساء؛ ومجففات الأرض وعمليات التعبئة السليمة والصحية في كرتونة بنك الطعام

استمرار وطأة التحديات البيئية:

بالإضافة لتأثيرات التغير المناخي، تعاني المحافظة من جملة تحديات في مجال البيئة. أولها، صعوبة زيادة المساحات الخضراء بسبب طبيعة الأرض الرملية الجافة ودرجات الحرارة المرتفعة والتي تتراوح من ٤٠–٦٠ درجة مئوية وقربها من الجبال. ويقترن ذلك بعدم وجود سياج شجري حول مدينة أسوان يفصلها عن الجبال الموجودة في الظهير الصحراوي مما يزيد من احتمالات التصحر. وتزداد حدة هذه الاحتمالات في ظل: كون أغلبية الغابات الشجرية الموجودة في المحافظة منشأة على أرض صخرية، وتدهور وضع الغابة الشجرية بالعلاقي في ظل تعطل محطة الحل العاجل القريبة منها، والتي تغذيها بمياه الصرف بعد معالجتها، وعمل غابة الأربعين القريبة من السد العالي بجزء من طاقتها بسبب طبيعة الأرض التي تمزج بين الطبيعة الصخرية والرملية، والخلاف بين المستثمر المؤجر للغابة وبين شركة المياه بسبب ارتفاع سعر المياه اللازمة لرى أشجارها، وطول فترة انتظار «جنى الأرباح» والتي تتراوح في حالة الغابات الخشبية بين أربع - خمس سنوات على الأقل. أضف إلى ذلك تعرض بعض الأشجار الموجودة بشوارع وميادين مدينة أسوان في نهاية عام ٢٠٢٣ للإصابة بالنمل الأبيض والقرضة، مع انتشار الفطريات بها

وكنتيجة لذلك، لجأت المحافظة منذ عام ٢٠٢٠ إلى التوسع في التشجير وزيادة المسطحات الخضراء، فقامت بتطوير جزيرة النباتات في عام ٢٠٢٠

وتطوير ورفع كفاءة ٢٥ حديقة ومشتل من عام ٢٠٢٢ منهم حديقة فريال التاريخية التي تم إنشائها في عهد أسرة محمد علي فى ١٥ يونيو عام ١٩٤٤، وإطلاق العديد من الحملات البيئية التي تضمنت من ضمن أعمالها التشجير مثل مبادرة أسوان العلم الأخضر.

وثانيها، قصور شبكة الصرف الصحي، وتدني حجم قوتها الاستيعابية مقارنة بالمنصرف الفعلي إليها، بالإضافة إلى قصور كفاءة محطات المعالجة الثلاثية الموجودة على النيل. ويبرز في هذا السياق تعطل محطة الحل العاجل في العلاقي، والتي تكمن مهمتها الرئيسية في تلافي أى خلل في المعالجة الثلاثية لمحطات مياه الصرف بما يسمح بتخزين الصرف في أحواض مؤقتة لحين صيانة هذه المحطات أو معالجة أى خلل طارئ يحدث بها. وبسبب تعطل هذه المحطة، فأن أى مشاكل تحدث في الصرف يتم صرفها على نهر النيل. وتتمثل مشكلة مصرف كيما بصورة أساسية في سببين: وجود عيب فني في تصميم غرفة الصرف التابعة لشركة المياه والصرف الصحي بعزبة النهضة، ووقوعها في مكان منخفض عن الكتلة السكانية مما يؤدي إلى حدوث انسدادات لا تتصرف على شبكة الصرف، وأنما

بصورة مباشرة على ترعة السيل، وذلك لالإضافة إلى قيام أهالي العزب بالصرف الصحي مباشرة علي النيل بواسطة مواسير مخبأة

وثالثها، عدم وجود شبكات خاصة لتجميع مياه السيول والأمطار، ووجود بعض التعديات من الأهالي على مخرات بعض السيول على النحو الذي يبرز على نحو خاص في مركزي أسوان وأدفو، وهو ما يسبب خطورة بالغة على أروح المواطنين بالنظر إلى أن أسوان تعتبر من أكثر المحافظات عُرضة للسيول الجارفة بفعل قربها من الهضبة الشرقية وجبال البحر الأحمر، والتي تعد مصيدة للأمطار. ويشمل ذلك في مركز أسوان منطقة عزب كيما وقرية أبو الريش وخور أبو سبيرة والأعقاب. وفي إدفو، قرى ومدن مثل وادي عبادي والرديسية والشراونة والدمارية . ويشير بعض المتخصصين الذي تم مقابلتهم إلى جودة مخرات السيل الموجودة في قريتى سلوه/ الكاجوج بمركز كوم اومبو بفعل وجود ظهير صحراوي وعدم وجود تكدس سكاني لافت، وعدم معاناة مركز نصر النوبة إلا من كميات سيول بسيطة يسهل استيعابها. ورابعها، مشكلة تلوث الهواء، والسابق ذكرها بالتفصيل في الجزء الخاص بالسكن اللائق والمدن المستدامة

وفي مجال التعامل مع هذه التحديات، يلاحظ ندرة عدد الجمعيات/ المؤسسات الأهلية التي يعتبر مجال البيئة هو المجال الأول لعملها، وذلك رغم وجود ما يقرب من ١٢٠–١٣٠ مؤسسة تدرج نشاط البيئة ضمن مجالات اهتمامها. ويبرز في هذا السياق جمعية مستثمرى الطاقة الشمسية ببنبان، وفروعها في أسوان وكيما، والتي تركز جميع أنشطتها على مجال البيئة، وجمعية المستقبل للتنمية وحماية المستهلك والبيئة بحى العقاد بأسوان. ومع بروز التحديات البيئية واستضافة مصر لقمة المناخ، نشطت جمعيات أخرى مثل مؤسسة أم حبيبة في مدينة أسوان، ومؤسسة سوا بكوم اومبو، والجمعية المصرية المتكاملة بأسوان وكوم اومبو وادفو، ومؤسسة مصريين بلا حدود التي نفذت عدد من المشروعات البيئية في قرية أبو الريش وفي مركز كوم اومبو

ويشير المسح الذي أجراه قطاع الجمعيات الأهلية بمؤسسة مصر الخير حول الجمعيات المشاركة في حملة «مناخ مستدام» خلال الفترة ١٠ مايو –١٤ يوليو ٢٠٢٢ في عدد ٢٣ محافظة إلى وجود ١١ جمعية أهلية تعمل في مجال العمل المناخي، وذلك بنسبة ٤,٥ بالمئة من عدد الجمعيات التي تم حصرها، والبالغ عددها ٢٤٤ جمعية لتأتي في المركز السادس على مستوى محافظات الجمهورية، والخامس على مستوى محافظات الصعيد، وذلك حسبما يوضح الشكل رقم (١٥)

شكل رقم (١٥)
عدد الجمعيات العاملة في مجال العمل المناخي
مايو – يوليو ٢٠٢٢

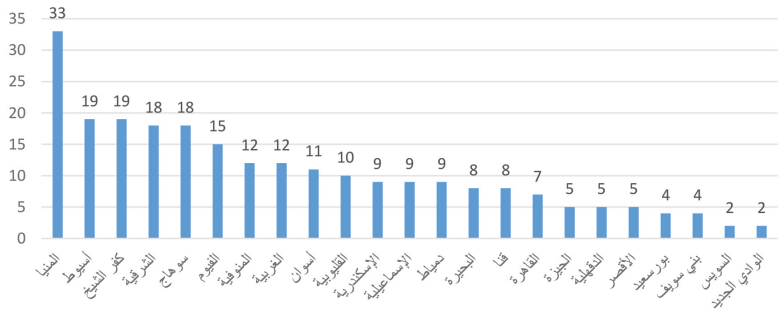

من إعداد الباحث: المصدر - ورقة سياسات حول دور المنظمات الأهلية
في تحقيق الهدف المعني بالعمل المناخي، ص ١٢

ومع شغل أسوان مرتبة متقدمة في إجمالي عدد الجمعيات العاملة في مجال التغير المناخي، إلا أنه يلاحظ أنها تحتل المركز الثاني عشر على مستوى الجمهورية من حيث إجمالي حجم الاستثمارات الأهلية الموجهة لمواجهة تداعيات التغير المناخي، وذلك بنسبة ٣,١ بالمئة فقط من إجمالي هذه الاستثمارات حسبما يوضح الشكل رقم (١٦)

شكل رقم (١٦)
نسبة الاستثمارات الأهلية المخصصة لمواجهة تداعيات المناخ
يوليو ٢٠٢٢

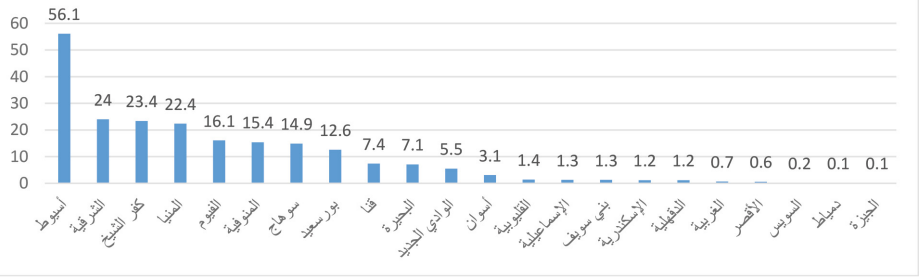

من إعداد الباحث: المصدر - ورقة سياسات حول دور المنظمات الأهلية في تحقيق الهدف المعني بالعمل المناخي، ص ١٢.

تدوير المخلفات:

تعتبر إدارة المخلفات فرصة مزدوجة للحفاظ على البيئة وتقليل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى بما يخفض من التلوث وتوليد النفايات والانبعاثات الكربونية التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري المسبب لظاهرة تغير المناخ، وكذلك لتحقيق عائد اقتصادي من خلال توفير فرص عمل جديدة في إطار ما يعرف بالوظائف الخضراء.

الوضع الراهن:

تنقسم المخلفات في المحافظة إلى مخلفات صلبة، وأخرى زراعية. ففيما يتعلق بالمخلفات الصلبة، تنتشر في المحافظة مخلفات القمامة ومخلفات مصانع تكسير الرخام والجرانيت، ويكشف تحليل الوضع الراهن عن وجود مصنعين لتدوير المخلفات الصلبة بمدينتي أسوان وإدفو، وكان الأخير متوقف عن العمل لفترة طويلة قبل عام ٢٠٢١ بسبب عدم رفع كفاءته ، ووجود اتجاه لدراسة تنفيذ المعالجة الميكانيكية والبيولوجية للمخلفات الصلبة على مستوى المحافظة بالتعاون بين وزارة التنمية المحلية والبنك التجاري الكوري

ونظرًا لطبيعة المحافظة الزراعية، وغناها بالموارد الطبيعية السابق ذكرها، فأنه ينتج عنها العديد من المخلفات الزراعية مثل مخلفات قصب السكر والذرة والنخيل والموز، والتي يقدرها الخبراء بحوالي ٨٠ ألف طن سنويًا. غير أن المحافظة تعاني من عدم وجود مصانع لتدوير المخلفات الزراعية، ولإنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات الزراعية التي يلجأ المزارعون إلى حرقها أو القائها في المصارف أو تركها في حالة الحنة والكركدية، واللتان تتميز بهما المحافظة، أمام المنازل. وتكاد تقتصر الجهود القائمة حاليًا على جهود فردية تنفذها بعض الجمعيات الأهلية لإنتاج الأسمدة العضوية، وعلى أحد المشروعات الريادية في مجال الاستفادة من مخلفات الزراعة، وذلك فضلًا عن الشركة المصرية للأسمدة العضوية: أسوان كمبوست، والتي لا يتوافر على شبكة الإنترنت معلومات كافية عن مجالات عملها.

من أبرز المشروعات التي نفذتها مؤسسات المجتمع المدني مشروع الكمبوست الذي نفذته إحدى الجمعيات بقرية العباسية بمركز كوم اومبو، والتي تلقت دعمًا لإقامته من جانب أحد الجمعيات الكبرى. وكما قال الأهالي، فأنه دفع الجمعية إلى إنشائه سهولة إقامته من خلال وضع مخلفات الزراعة والروث الحيواني في خلايا أرضية أشبه بالخزانات مع إضافة مولاس من شركة السكر عليه بما يساعد على تخمره في فترة أقل، والعائد المترتب عليه سواء من حيث كمية السماد العضوي المنتجة أو الغاز الطبيعي الذي يتم تعبئته عبر مواسير في أنابيب الغاز. غير أنه يلاحظ أن هذا المشروع اقتصر استخدامه على الاستهلاك الشخصي، ولم يتم التوسع فيه بالقدر الكافي في مركز كوم اومبو بسبب عدم وجود مساحات كافية لإقامة مصنع متكامل للكومبسيت خاصة في ظل عدم وجود امتداد صحراوي للمركز

قصص النجاح:

وتتمثل أبرز المشروعات الريادية في المشروع الذي تقدم به المزارع وائل النوبي مؤسس شركة بيكوم للاستثمار الزراعي لمسابقة شارك تانك، وتتمثل فكرته الأساسية في تجميع المخلفات الزراعية للمحافظة عن طريق تطبيق الكتروني للمزارعين لصناعة كرات الخشب الحبيبي (البليت). وتتمثل أبرز هذه المخلفات في مخلفات الذرة وقصب السكر والكركديه والحنة والبوص المنتشر على المصارف والعرش الخاص بالطماطم. وقد استطاعت الشركة خلال ١١ شهرًا منذ بدء عملها في يناير ٢٠٢٣ تجميع ١٥ ألف طن من المزارعين من خلال التطبيق، وذلك بنسبة ١٩ بالمئة من إجمالي المخلفات الزراعية بالمحافظة، وفرمها وكبسها وتصنيع حبيبيات صغيرة Wood Ballet منها، وتصدير حوالي ٤٠٠٠ طن لفرنسا وألمانيا بحجم مبيعات ١٢ مليون جنيه. ويلاحظ أن كل طن مخلفات ينتج عنه ٨٠٠ الف كيلو كرات حبيبية صغيرة، وذلك بفاقد ٢٠ بالمئة يتم استخدامه في إنتاج أسمدة عضوية يوزعها مؤسس الشركة على المزارعين غير القادرين على شراء أسمدة

ويعتبر مجال تدوير المخلفات من أكثر المجالات التي ركز عليها المسئولون والأهالي عند سؤالهم عن اقتراحاتهم لتطوير المحافظة بفضل توافر الموارد المخصصة لنجاحها، ودورها في خلق فرص عمل للشباب. ففي مجال الاستفادة من المخلفات الزراعية، برزت اقتراحات إعادة إفتتاح مصنع إنتاج السماد العضوي في العلاقي بأسوان، والذي يحتاج لإعادة تأهيل ثم طرحه للاستثمار المحلي أو الأجنبي، والتوجه نحو إنشاء مصانع لتدوير المخلفات وإنتاج السماد العضوي بشرط تزويد المستثمرين بالأراضي المُرفقة لإنشائها، كذلك العمل على إنشاء وحدات صناعية لتدوير مخلفات النخيل لعدم كفاية المادة الخام المتوفرة في إنشاء مصنع متكامل، وقيام شركة مصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة بإنتاج الورق من هذه المخلفات

كما اقترح بعض الطلاب من كلية النقل الدولى واللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى فرع جنوب الوادى في أحد مشروعات تخرجهم وضع «نظام مقترح لإدارة سلسلة إمداد نفايات قصب السكر لزيادة إنتاج الورق (دراسة تطبيقية على مصنع سكر كوم أمبو ومصنع لب الورق بإدفو)». ووفقًا لذلك المشروع، فإن حجم مخلفات قصب السكر بمصنع كوم اومبو بلغ ٧٢٠ ألف طن في عام ٢٠٢٢ يستهلك منها المصنع ٢٠ بالمئة (١٢٠ ألف طن) في إنتاج الخشب الحبيبي بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للمصنع، في حين يستخدم نسبة الـ ٨٠ بالمئة المتبقية كمازوت بديل للطاقة، وهو يسهم في تلوث الهواء. ورأى الطلاب أن الحل الأمثل للاستخدام الأمثل لهذه المخلفات يتمثل في ربط مصنع كوم اومبو بمصنع إدفو للب الورق عن طريق السكة الحديد أو النقل النهري، وهو ما سوف يؤدي إلى استخدام باقي المخلفات في إنتاج ما يزيد على مائة ألف طن من الورق، وبما يسهم في خفض عجز إنتاج الورق في مصر الذي تراوحت نسبته بين ٢٧٠–٣٠٠ ألف طن في عام ٢٠٢٢، ويقلل من نفقات النقل البري الذي كانت أحد أسباب تعثر تطبيق هذه التجربة عند تطبيقها لمرة واحدة

وفي مجال الاستفادة من المخلفات الصلبة، ظهر اقتراح إنشاء مصنع لتدوير مخلفات كسر الرخام بما يسهم في

تخلص المصانع من هذه المخلفات بصورة آمنة تقلل عدد المحاضر التي تحرر لهم نتيجة ما ينتج عن الكسر من غبار ناعم «سحلة» أو رملة خشنة «سن» ملوثة للجو، وبما يتيح لهم إمكانية بيعها بسعر زهيد. وتدخل هذه البقايا بعد تقسيمها إلى أحجام ومقاسات مختلفة في صناعات اخرى مماثلة مثل صناعة الانترلوك والبورسلين وصناعة الأسمنت ورصف الطرق، وفي مصلبات مواد البناء. ويحقق ذلك عددًا من الفوائد البيئية التي تتمثل في الحفاظ على البيئة من مثل هذه المخلفات التي يصعب التخلص منها، وتوفير النفقات الخاصة بالتخلص منها خاصة عن طريق القلابات واللوادر التابعة للمحافظة ووحدات الإدارة المحلية

كما تبرز فرص متعلقة بإعادة تدوير مخلفات القمامة، غير أن ذلك يصطدم بعدم وجود ثقافة داعمة من الأهالي خاصة في الأحياء الشعبية والمناطق الشعبية للفرز من المنبع مما يؤدي إلى قيام «النباشين» بهذه المهمة، وسرقة صناديق القمامة مما يؤدي إلى مشاكل بيئية وصحية

تجربة قرية فارس:

تقدم قرية فارس بمركز كوم أومبو نموذجًا متميزًا في مجال العمل البيئي حيث حصلت على شهادة ترشيد» للمجتمعات الخضراء كأول قرية خضراء على مستوى الجمهورية. تمتد القرية من النيل للظهير الصحراوي الغربي، ومن أخر قرية في أدفو (الرمادي) إلى قرية المنصورية في دراو، وتضم ٩ توابع، ويسكن مساحتها البالغة ٢٠ كم ما يزيد عن ١٧ ألف نسمة، ويتميز أهلها «بالعمل الدؤوب في الزراعة والاهتمام بزراعة الأرض أيا كانت طبيعتها وبعد ذلك التجارة في محاصيل مثل المانجا والبلح والدوم. وقد تحولت القرية من قرية نائية لا يمكن الوصول إليها إلا باستخدام معدية النيل أو من خلال طرق وعرة تربطها بالطريق الصحراوى الغربى إلى قرية بيئية نموذجية ذات موقع متميز مطل على نيل أسوان، بفضل كوبري كلابشة الذي بدأ إنشائه عام ٢٠٠٨ وتم افتتاحه رسميًا في ديسمبر عام ٢٠٢١، وحزمة المشروعات التى نفذتها مبادرة حياة كريمة فيها، والتي بلغ عددها وفقًا لرئيس الوحدة المحلية بالقرية ٢٧ مشروعًا

نجحت هذه المشروعات في جعل القرية خالية من الانبعاث الكربوني وأسباب التلوث البيئي حيث شملت - وفقًا لتصريح المحافظ في يناير ٢٠٢٤ - «إنشاء محطات للصرف الصحى بنظام المعالجة الثلاثية، وكذلك محطات للطاقة الشمسية، بجانب تبطين وتأهيل الترع، وتجديد شبكات المياه وإنارة الشوارع والطرق الرئيسية بالطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى إنشاء مجمعات حكومية وزراعية وغيرها من المبانى الخدمية الصديقة للبيئة، فضلًا عن زيادة المسطحات الخضراء بإقامة حديقتين، ومساحات مخصصة للترفيه بمواصفات تناسب ذوى الهمم»

.

وتتمثل أهم الفرص المتوافرة بالقرية في مشروع إقامة مركز نموذجى متكامل لتصنيع وتعبئة وتجارة التمور ومنتجات النخيل وبعض الحاصلات الزراعية على مساحة ٩٠٠٠ متر قابلة للزيادة، وإمكانية إدراج القرية في برنامج السياحة الريفية الذى أعلنت عنه المحافظة بالتعاون مع وزارتي السياحة والتنمية المحلية خاصة مع وجود مناطق أثرية قريبة مثل معبد حور محب ومقصورات ملوك وأمراء الدولة الحديثة بمنطقة جبل السلسلة، والتي تقع غرب نهر النيل أمام مدينة كلابشة، وعلى بعد ٦٥ كيلومترا شمال أسوان فى المسافة بين مدينتى إدفو وكوم أمبو. وكذلك مع تطوير الممشى السياحي للقرية، والذي يقع على مساحة ٢٧٠٠ متر، ويضم حديقة ومسطحات خضراء ومساحات مخصصة للترفية بمواصفات تناسب ذوى الهمم، وساحة للدراجات لاستخدامها فى التنقلات الداخلية لتقليل الانبعاثات الكربونية، ومظلات بمواد صديقة للبيئة (جريد النخيل)، والتحكم فى تشغيل أعمدة الإنارة عن بعد بنظام لمبات الليد، وأماكن مخصصة لعرض المشغولات اليدوية والمنتجات البيئية

ويوفر تحول القرية إلى نموذج للقرى الريفية المؤهلة فرص لاستقبال السياح من مختلف الجنسيات للاستمتاع بجوها الصحي الناتج عن موقعها الطبيعي ووجود نسب تشجير عالية بها، ولزيارة محطات الطاقات الشمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية في الظهير الصحراوى للقرية، وتناول محاصيل زراعية تم زراعتها بطرق التخصيب بالأسمدة الطبيعية العضوية.

التدخلات المقترحة:

في ضوء العرض السابق، تتمثل أبرز التدخلات المقترحة فيما يلي:

في مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية:

» التوسع في فكرة الحقول الإرشادية بهدف تحسين الإنتاجية الزراعية، والاستخدام الفعال للمياه، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والطاقة مع التركيز على زراعتي القصب والقمح.

» السعى لاستنباط أصناف جديدة من المحاصيل المتأثرة بالتغيرات المناخية تتسم بتحملها للجفاف واحتياجاتها المنخفضة من المياه ومقاومتها للأمراض والآفات.

» التحول نحو تطبيق ممارسات التكثيف المحصولي (التحميل) لإنتاج أكثر من محصول في ذات المساحة ونفس الموسم.

» دراسة تعميم تجربة قرية الحكمة والكرامة في زراعة النباتات الطبية والعطرية في قرى أخرى تتلاءم ترتبتها مع هذا النوع من النباتات، وذلك مع معالجة بعض المشكلات الخاصة بتدهور الأصناف المستخدمة في الزراعة وعدم الاهتمام بتحسينها، وعدم الوعي بالطرق الزراعية والمعاملات الزراعية الحديثة، وضعف وسائل التعقيم على المستوى القومي، وضعف الإنتاج والحصول على منتجات ذات مواصفة غير مقبولة عالميًا وذات تكلفة مرتفعة.

» تطوير منظومة الرى بمنطقة وادى النقرة بمحافظة أسوان لتحسين حالة الرى وتأهيل محطات الرفع وتطوير المساقى بالمنطقة مع استخدام نقطة رفع واحدة تعمل بالطاقة الشمسية لتقليل إستهلاك الوقود ، وتشجيع المزارعين على التحول للرى الحديث لترشيد استخدام المياه بالمنطقة.

» الاستمرار في جهود تطوير المفارخ السمكية الموجودة بصحاري وجرف حسين وتوشكى من أجل زيادة إنتاج زريعة السمك مع انتقاء البلطي النيلي الأكثر جودة.

» التأكد من تسجيل عمال المحاجر في منظومة التأمين الصحي الشامل، ومن توافر الخدمات الصحية للعمال من خارج المحافظة.

تنويع المنتج السياحي:

» التحول نحو السياحة الريفية مع بحث إمكانية البدء بقرية فارس نظرًا لجاهزيتها وحصولها على شهادة ترشيد للمجتمعات الخضراء.

» استثمار طبيعة المحافظة الجيولوجية في عمل «مخيمات» للسياح والمصريين في أماكن محددة بالمحافظة مع تمهيد وتأمين وإنارة الطرق المؤدية للمعابد والمزارات السياحية لسهولة التخييم.

» تنشيط السياحة العلاجية واستثمار طبيعة الرمال المتواجدة بالمحافظة لذلك الغرض، وذلك بالاستفادة من بعض الخدمات القائمة بالفعل، وأبرزها مشروع الوحدات الفندقية والسياحة العلاجية والاستشفائية المنفذ بواسطة إحدى الشركات الخاصة ضمن مشروعات الشريط النهرى السياحى بمدينة أسوان الجديدة.

» تنشيط السياحة الرياضية من خلال تنظيم سباقات الخيول والهجن العربية خاصة مع تميز بعض قرى المحافظة في سباق المرماح.

» إعطاء دفعة لتنشيط السياحة البيئية من خلال إعادة إحياء دور المحميات الطبيعية وتحويل بعضها لمحميات مفتوحة مع إتاحة خدمة التخييم للسياح فيها.

» التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة بشأن وضع حديقة فريال التاريخية في برامج السياحة الداخلية التي تنظمها الوزارة، والعمل على جذب السياح إليها خاصة مع وجود أشجار ونباتات نادرة، ووجود الصخور المنقوشة بالكتابة الهيروغليفية، وخراطيش الفراعنة، وتطبيق الأمر على حديقة النباتات.

في مجال الحفاظ على البيئة ومكافحة التغير المناخي:

» تنفيذ عدد من المبادرات البيئية والمناخية بقرية فارس بمركز كوم أومبو للاستفادة من كونها أول قرية خضراء بالمحافظة، وذلك مع دراسة التجربة تمهيدًا لتعميمها خاصة في القرى التابعة لمركزي أسوان ونصر النوبة، واللذان يستهدفهما مشروع «تمكين مستدام».

» البدء في إنشاء سياج شجري حول مدينة أسوان باستخدام أشجار الكيا التي تمتاز بسرعة النمو، وأشجار الخيزران. ويمكن استثمار هذه الأشجار لاحقًا في التحول نحو «الاقتصاد الخشبي» خاصة في ظل ارتفاع جودتها بما يعادل جودة خشب الزان.

» التأكد من قيام مصانع كوم اومبو باستخدام الغاز الطبيعي بديلًا للمازوت الملوث للبيئة، وتشديد العقوبة المقررة في حالة تكرار المخالفات.

» دعم جهود هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في إنشاء محطات رياح بمنطقة غرب اسوان التى تتمتع بمعدلات رياح سريعة.

» التنسيق مع وزارة الرى وهيئة الأرصاد الجوية بشأن دراسة اقتراح بناء سدود/ خزانات على الجبال لاستيعاب مياه السيول فور تدفقها.

» تفعيل الدور المنصة المحلية للتغيرات المناخية بأسوان، والتي كان قد تم إنشائها بمناسبة استضافة مصر لقمة المناخ في عام ٢٠٢٢، مع توسيع عضويتها وضم كافة الأطراف الشريكة بالعمل المناخي إليها.

» التوسع في تكنولوجيا الكومبسيت والاعتماد عليها كمصدر للسماد في القرى، وفي بعض الغابات المنشئة على أرض رملية.

في مجال تدوير المخلفات:

» إنشاء مصنع لتدوير مخلفات كسر الرخام بما يسهم في الحفاظ على البيئة وتوليد فرص عمل للشباب، وخفض التكلفة التي تتحملها المحافظة في التخلص من هذه المخلفات، وتحقيق قيمة مضافة للمحافظة.

» إنشاء وحدات صناعية لتدوير مخلفات النخيل في المراكز الإدارية المختلفة.

» تنشيط دور الجمعيات/ المؤسسات الأهلية في مجال العمل كحلقة وسيطة بين الجهات الدولية والمحافظة في مجال تدريب الشباب والفتيات على مهارات تدوير المخلفات، وإنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة المتعلقة بها.

» تنظيم حملات توعية بأهمية تدوير القمامة، وفرزها من المنبع، وتنظيم حملات تشجيعية للأسر على ذلك.

المحور الرابع:
تطوير اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

ملخص الهدف

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال:

تلعب جامعة أسوان دورًا كبيرًا في ربط الطلاب بالاحتياجات المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال نادي ريادة الأعمال الذي أنشأته الجامعة في عام ٢٠٢٠، ومن خلال المسابقات الابتكارية التي تنظمها بالتعاون مع فرع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وهو ما أهلها لتصبح أفضل جامعة ابتكارية في اقليم الصعيد في عام ٢٠٢٣.

بجانب الجامعة، يبرز دور مركز إبداع مصر الرقمية (كريتفا أسوان) في دعم الشركات الناشئة والمشروعات الريادية، وتقديم الخدمات للمهنيين المستقلين، والذي نجح في نوفمبر ٢٠٢٤ بعقد شراكة مع شركة بلاج اند بلاي لتنفيذ «سلسلة معسكرات أسوان»، والتي سوف يتم من خلالها دعم ٦٠ شركة تكنولوجية في الصعيد

تنفذ مؤسسة مصر الخير من خلال حاضنة أعمالها «جسر الخير» مبادرة «تراث لدعم الحرف اليدوية وتمكين ريادة الأعمال» للسيدات، وقد أتاحت الحاضنة الفرصة لسبع مشاريع لإنشاء شركات خاصة بهم في نوفمبر ٢٠٢٤.

أدت هذه البيئة الداعمة إلى فوز ست مشروعات في دورة ٢٠٢٢ من المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، وشغل أسوان المركز الخامس على مستوى محافظات الجمهورية في عدد المشروعات المشاركة في الدورة الثالثة للمبادرة في عام ٢٠٢٣، وكذلك إلى مشاركة عدد من رواد الأعمال الأسوانيين في مسابقة شارك تانك

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعمل عدة جهات على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة أبرزها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ووزارة التنمية المحلية من خلال صندوقها المخصص لذلك الغرض، ومنظمة بلان من خلال تمويل بعض الجمعيات المحلية

رغم جهود المساندة المتفرقة من أكثر من جهة، تعاني المشروعات الصغيرة في مجال الحرف اليدوية والتراثية من تقليدية الأفكار المنفذة، وضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة، وارتفاع تكلفة النقل والشحن، وعدم توافر فرص التسويق الكافي فضلًا عن المشاكل الخاصة بكل حرفة على حدة، وذلك كله في غياب معايير موحدة لجودة التصميمات المنفذة

يؤدي إنشاء المنطقة الصناعية بقرية الجنينة والشباك بمركز نصر النوبة على مساحة ٥٦,٥ فدان إلى تنشيط العمل في المشروعات المرتبطة بالصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية ومواد البناء والمنسوجات

مازالت هناك فرصًا واعدة للاستثمار في التكتلات الإنتاجية العضوية المنتشرة في المحافظة خاصة تجمعات المنتجات النوبية، والزيوت العطرية، والتمور، وصناعات العرجون، والخوص، والكليم، والأسماك.

اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

بالإضافة إلى الموارد الطبيعية، ركزت المحافظة على تنويع القطاعات الاقتصادية التي لديها القدرة على توليد الدخل وخلق فرص العمل، وبحيث لا تقتصر على نشاط اقتصادي واحد، وأن يرتبط ذلك التنوع بتعزيز القدرة على الابتكار القائم على البحث والتطوير، وربط مؤسسات التعليم والبحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنافسية وتسريع عملية النمو. ويرتبط تحقيق ذلك الهدف بالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة العالمية الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف التاسع الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف الثاني عشر الخاص بـ «الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال:

ينهض تعزيز الابتكار والتكنولوجيا على ضمان الاستفادة المثلى من مؤسسات التعليم والبحث العلمي، ومن البنية التحتية التي أنشأتها الدولة لتعزيز الحلول الريادية والإبداعية في المحافظة، وذلك بما يوفر الفرص اللازمة للنمو، ويعمل على مأسسة قصص النجاح الفردية، وتحويلها إلى سلوك عام للشباب والفتيات

الموارد:

تتمثل أهم الموارد القائمة بالمحافظة في هذا المجال في البُنى التحتية المقامة لنشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، وفي تميز المورد البشري. فعلى صعيد البنية التحتية، يبرز دور جامعة أسوان التي نشطت منذ عام ٢٠٢٠ في مجال الابتكار والتكنولوجيا. ففي ذلك العام أنشى مجمع مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا والابتكار بالجامعة (تايكو أسوان) نادي ريادة الأعمال بهدف تقديم الدعم الفني والمالي ومساعدة المبتكرين على تسجيل طلبات براءة الاختراع. وشمل الدعم الفني والمالي تنفيذ النماذج الأولي والعمل على تسويق المنتج النهائي، ودعم مشاركة المبتكرين في المعارض المحلية والدولية

كما نظمت الجامعة في نفس العام بالشراكة مع فرع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وبدعم من المحافظة، مسابقة «شباب أسوان يبتكر»، والتي هدفت لنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب. تقدم للمسابقة ٥٢٠ شابًا وفتاة تم اختيار أفضل ١٠٠ فكرة مقدمة منهم، وتم تقديم الجوائز لأفضل ١٠ مشاريع ريادية

فائزة. وشملت الحوافز المقدمة لتشجيع المتقدمين على الاستمرار في تنفيذ مشروعاتهم تسهيل حصولهم علي تمويل بفائدة ٥ بالمئة متناقصة من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وتجدر الإشارة إلى حرص الجهات المنفذة للمسابقة على إشراك بعض مؤسسات المجتمع المدني والمحلي مثل أم حبيبة وسوان كوليدج للتدريب ومؤسسه تروس مصر، وذلك بما يعمق بين فكرة الشراكة وينشر ثقافة المسئولية الاجتماعية

أدى إنشاء نادي ريادة الأعمال بالجامعة، وتنفيذها العديد من مشروعات الابتكار السابقة إلي قيام المجلس الأعلى للجامعات باختيار الجامعة كأفضل جامعة ابتكارية فى إقليم جنوب الصعيد لعام ٢٠٢٣ .وتوازى مع ذلك نجاح الجامعة في تحسين جودة التعليم بها على النحو الذي ظهر في إدراجها ضمن جامعات الفئة الأولى ٥١ عالميًا في جودة البحث العلمي، ومشاركتها صدارة الجامعات الحكومية في تصنيف التايمز البريطاني ٢٠٢٤ بحصولها على المركز ٤٢٧ على مستوى الجامعات العالمية في مؤشر الجودة، ووقوعها في الفئة ٨٠١–١٠٠٠ بالتصنيف العام. ووفقًا لرئيس الجامعة، فقد تحقق ذلك نتيجة لتواجد خمسة من علماء الجامعة ضمن أفضل ٢ بالمئة من العلماء على مستوى العالم في تخصصاتهم العلمية، وذلك ضمن آخر إصدار لقائمة أفضل العلماء حول العالم في ٢٢ مجالا علميًا رئيسيًا و١٧٦ تخصصًا فرعيًا

وأكد هذا التميز ما أشارت إليه إحدى الدراسات الأكاديمية بعنوان «تصور مقترح لجامعة أسوان كجامعة ريادية في ضوء مُستجدات اقتصاد المعرفة»، والتي لفتت النظر إلى إمكانية تحويل جامعة أسوان إلى جامعة ريادية من خلال طرحها خطةً إستراتيجية وفق مكونات نموذج «كلارك»، والذي ينهض على إيجاد نظام إدراي فاعل تتمتع فيه القيادة الأكاديمية بسلطات كاملة لإتخاذ القرارات وتنفيذها، بالإضافة لتعزيز القيم الريادية الجديدة ودمجها بالقيم الأكاديمية مع إعطاء حرية للأقسام العلمية. هذا بجانب ضرورة تحرر الجامعة من الإعتماد على الدعم الحكومي والتوجه نحو صناديق التنمية والمؤسسات الخاصة، واتجاهها نحو تكوين تحالفات إستيراتيجية مع الصناعة والحكومة للترويج للبحوث التعاقدية

وبجانب أنشطة نادي ريادة الأعمال، ظهر دور مركز إبداع مصر الرقمية (كريتيفا أسوان) الذي أنشأته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل جامعة أسوان بهدف أن يكون قريبًا من الطلاب، وافتتحه السيد رئيس الجمهورية في يوليو ٢٠٢٢. نجح المركز منذ إنشائه وحتى نوفمبر ٢٠٢٤ في تقديم الدعم لحوالي ٣٢٠٠ رائد أعمال من خلال برامج ريادة الأعمال، وتوفير خدمات الاحتضان وخدمات تسريع الأعمال للشركات الناشئة والمشروعات المبتكرة ، وتقديم خدمات لدعم المهنيين المستقلين «الفريلانسرز» استفاد منها حوالي ٢٢٠٠ شخص، بالإضافة إلى برامج التطوير المهني التي ساعدت ٦٠٠ مستفيد على تعزيز مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل. فضلًا عن تقديم برامج تدريبية متخصصة، استفاد منها ٣٦٠٠ شخص. بالإضافة لتزويد أكثر من ١٥٠ فريقًا ناشئًا في مرحلة الفكرة بالإرشاد اللازم لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة. وتمكن ٣٥ فريقًا من الوصول إلى مرحلة النموذج الأولي، فيما خضع ٥٥ فريقًا لبرامج التسريع لتحفيز النمو والتوسع

الفرص:

في هذا السياق، يعتبر من الفرص الواعدة بالمحافظة قيام هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) بالشراكة مع شركة بلاج أند بلاى Plug and Play الرائدة عالميًا في مجال تمكين الشركات الناشئة وتسريع نموها، بإطلاق برنامج «سلسلة معسكرات أسوان» بالتعاون مع مركز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» في نوفمبر ٢٠٢٤. يهدف البرنامج إلى تنفيذ ٥ معسكرات يتم من خلالها تقديم دعم شامل لـ ٦٠ شركة تكنولوجية في محافظات الصعيد في مجال تعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال. يتم اختيار الشركات المشاركة التي أطلقت نماذجها الأولية

ولديها رؤية واضحة في مجالات تشمل تكنولوجيا الزراعة، والصحة، والتجارة الإلكترونية، والسياحة، وتكنولوجيا المناخ، والاستدامة، ويقدم البرنامج لهم خدمات التوجيه الاستراتيجي، والإرشاد التقني، والربط بشبكات الاستثمار العالمية بما يعزز جاهزية هذه الشركات للاستثمار وإعدادها للتوسع والنمو والمنافسة المحلية والإقليمية .

كذلك إطلاق مؤسسة مصر الخير لحاضنة أعمال جسر الخير، والتي تنفذ في محافظتى أسوان وسوهاج بالتعاون مع مؤسسة اكريدي اجريكول مصر للتنمية مبادرة «تراث لدعم الحرف اليدوية وتمكين ريادة الأعمال» للسيدات بدءًا من أكتوبر ٢٠٢٢. وشملت التدريبات التي حصل عليها رواد الأعمال تدريبات وورش عمل في التسويق والابتكار وإدارة الموارد. ويعتبر من نقاط قوة مبادرة «تراث» إتاحة الفرصة في نوفمبر ٢٠٢٤ لسبع مشاريع متميزة مستوحاة من مجتمع أسوان لإنشاء شركات خاصة بهم في المجالات المتعلقة بصناعة وحدات الديكور المنزلي والحقائب والاكسسوارات من مخلفات النخيل، وإتاحة الفرصة لهن للمشاركة في المعارض الكبرى للحرف اليدوية والتراثية مثل معرض تراثنا. وأطلقت الحاضنة في ديسمبر ٢٠٢٤ مسابقة «الابتكار من أجل الإنسانية» في مجال التكنولوجيا الخضراء (المياه والطاقة والغذاء) للباحثين والشركات الناشئة والصغيرة، والمفتوحة لشباب الجمهورية بما في ذلك شباب أسوان

قصص النجاح:

برز بالمحافظة بعض المشروعات الريادية التي شارك بها شباب أسوان في المسابقات المنفذة على الصعيد الوطني، ففي المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، نجحت ست مشروعات في الفوز في دورة عام ٢٠٢٢ ركزت على مجالات وقف الانبعاثات الكربونية من حرق مخلفات نخيل البلح باستخدامها فى صناعة الورق بديلًا عن لب الورق المستورد (فئة المشروعات الكبيرة)، واستخدام الشتلات فى زراعة قصب السكر (فئة المشروعات الصغيرة)، ومكافحة الخضراء الذكية والمتكاملة لحشرة النمل الأبيض في قرى محافظة أسوان (فئة المشروعات المحلية الصغيرة)، مشروع إعادة تدوير الخلايا الشمسية في مصر ريسولار (فئة الشركات الناشئة)، وأسوان جرين (فئة المبادرات والمشاركات المجتمعية غير الهادفة للربح)، وفكرة رائدات الأعمال المنزلية (فئة المشروعات التنموية المتعلقة بالمرأة وتغير المناخ والاستدامة) .وفي مسابقة شارك تانك، والذي يعتبر من أهم برامج دعم وتمويل المخترعين والمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال الذين لديهم أفضل الأفكار للأعمال والشركات الناشئة. فإضافة إلى مشروع تدوير المخلفات الذي تقدمت به شركة بيكوم للاستثمار الزراعي، والسابق ذكره، برزت شركات مثل «مندوبك سمارت» التي أنشأت تطبيقًا الكترونيًا في عام ٢٠٢٢ لتزويد أصحاب محلات البقالة والسوبر ماركت بكل ما يحتاجونه من سلع بنفس أسعار الشركات، وبتوصيل مجاني مما أدى إلى تحقيق الشركة أرباحًا قدرها ٧ ملايين جنيهًا في أقل في عام من إنشائها، وحتى فبراير ٢٠٢٣

وكذلك شركة Ashry Natural التي أسسها ثلاث شباب في عام ٢٠١٩ بهدف إنتاج مستحضرات تجميل للبشرة والشعر والجسم من محصول الكركديه الذي يعتبر واحدًا من أعلى مضادات الأكسدة للبشرة في النباتات، ونجحت الشركة في تصديرها لـ ٢٥ دولة، وتحقيق نسبة إيرادات قدرها ٥٠ مليون جنيه بعد خمس سنوات من إنشائها بمبلغ ٣٠ ألف جنيه. وأبرز اسم الشركة خصوصية التنوع الثقافي في المحافظة حيث تعني كلمة Ashry «جميل» باللغة النوبية. وأسهمت هذه الشركة في توفير ٤٥ فرصة عمل مباشرة في ٩ فروع للشركة ، و٣٠٠ فرصة عمل غير مباشرة للفتيات والسيدات للمساهمة في نشر منتجات الشركة في المحافظات.

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تندرج الأغلبية الساحقة لوحدات القطاع الخاص في مصر في الشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي تمثل ٩٩ بالمئة من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص (ما عدا الزراعة)، وتقوم بتشغيل حوالي ٦٦ بالمئة من إجمالي القوة العاملة وخصوصًا المرأة، وتساهم بما لا يقل عن ٨٠ بالمئة من إجمالي القيمة المضافة، وتساهم بنسبة ٤ بالمئة من إجمالي الصادرات أي أن إنتاجها موجه أساسًا إلى السوق الداخلي. والأمر نفسه ينطبق على أسوان

الموارد:

نظرًا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد عمد جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى تشجيعها حيث ضخ ١٫٩ مليار جنيه لإنشاء ودعم هذه المشروعات بالمحافظة خلال الفترة من أول يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤. وقد مولت هذه المشروعات نحو ٨٠ ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر، ووفرت نحو ١٠٩ ألف فرصة عمل. وتوجه جزء من التمويل إلى الجمعيات الأهلية مثل جمعية تنمية المجتمع المحلي بـ «أم شلباية» الذي مولها الجهاز بإجمالي ٥ مليون جنيه، وذلك ضمن اتفاقية البنك الدولي بهدف تمويل حوالي ٥٠٠ مشروع لتمويل المشروعات متناهية الصغر الجديدة والقائمة بالمحافظة

ووفقًا لبيانات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، فقد بلغت نسبة السيدات المستفيدات من قروض جهاز تنمية المشروعات نسبة ٨٣ بالمئة من جملة السيدات في بداية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.وبالإضافة إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من جهاز تنمية المشروعات، احتلت المحافظة المركز الأول في قائمة المحافظات المستفيدة من قروض صندوق التنمية المحلية، والتي وصلت لنحو ٢٢٨ مشروعًا وباستثمارات بلغت نحو ٣ ملايين جنيهًا في نوفمبر ٢٠٢٢. وتوجهت غالبية هذه القروض إلى المشروعات الخاصة بالمشغولات اليدوية والخياطة ومصانع الملابس ومشروعات المأكولات السريعة والمطاعم المتنقلة

كما اهتمت الدولة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة، فأنشأت منطقتين صناعيتين. الأولي في العلاقي جنوب شرق أسوان، والتي صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشائها في عام ١٩٩٤، ويعمل بها ١٢٥ مشروعًا صناعيًا في مجالات مثل تقطيع ونشر الرخام والجرانيت، وتشكيل المعادن وتصنيع الألوميتال، وتصنيع اللحوم والمواد الغذائية، والتغليف والتعبئة، والأثاث، وتجميع كاميرات المراقبة. ومن تحليل الموقف التنفيذي لعملها، يتضح أن معظم هذه المشروعات أنشأها أفراد، وأن ١٢ منها فقط مشهرة كشركات توصية بسيطة أو شركات مساهمة بنسبة ٩٫٦ بالمئة من إجمالي المشروعات. كما يتضح أن

والثانية، المنطقة الصناعية «الجنينة والشباك» بمركز نصر النوبة، وذلك بشراكة كاملة بين المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ» ، ووزارة التجارة والصناعة ممثلة في هيئة التنمية الصناعية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجمعية مستثمري أسوان، وجامعة النيل، والمحافظة، والذي يعتبر نموذجًا ناجحًا لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينفذها الشباب بالتركيز على القطاعات الصناعية. تأسس هذا المجمع على مساحة تبلغ ٥٦٫٥ فدانًا ليشمل عددًا من الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية ومواد البناء والمنسوجات والملابس الجاهزة. وبدأت المرحلة الأولي منه بتأسيس ٣٠٨ وحدة صناعية على مساحة ١٧ فدانًا بتكلفة بلغت حوالي ٧٧٠ مليون جنيه، ووصل عدد الوحدات المخصصة خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٤ لعدد ١٠٠ وحدة صناعية.

وجاء إنشاء هذا المجمع نتيجة جهد علمي مدروس شمل عددًا من الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء

مبادرة أبدأ، لدراسة التحديات التي تواجه المجمع بالتعاون مع الجهات المعنية، ثم العمل على تنظيم عدد من المؤتمرات التعريفية بهدف بحث الفرص الاستثمارية بالمجمع والتسويق لها بالتعاون مع جمعية مستثمري أسوان بمصر وبدول الخليج، وذلك إضافة إلى تدريب أكثر من ٣٠ متدرب من أصحاب الوحدات والمستثمرين الجدد بالمجمع على أحدث الأساليب لإدارة المشاريع والوحدات الصناعية، بالتعاون مع محافظة أسوان وجامعة النيل . وكدعم لشباب النوبة، خفضت الهيئة العامة للتنمية الصناعية اسعار الوحدات الصناعية بالمجموعات المطروحة ٤٠ بالمئة عن تكلفتها الفعلية بمحافظات الصعيد

وتوازى مع هذه الجهود قيام بعض المؤسسات المانحة مثل مؤسسة بلان بتمويل بعض الجمعيات/ المؤسسات المحلية في المحافظة مثل مؤسسة نساء الجنوب لتشجيع الشباب والفتيات على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وشمل ذلك توفير منح مجانية في حدود ١٥ ألف جنيه لـ ٢٨٥ شابًا وفتاة لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغير في قرى مركز أسوان والجعافرة بدراو. وتمثل أبرز هذه المشروعات في إنشاء سايبرات، ومحلات لبيع المخبوزات والحلويات، والخياطة، والماكياج. وفي قرية الأعقاب بمركز أسوان، قامت إحدى السيدات بإعادة تدوير مخلفات النخيل، وتوفير فرص عمل لـ ٣٠ سيدة في مجال تصنيع المقاطف والشنط وأطباق الخبز وزمزميات المياه، وتسويق هذه المنتجات عن طريق معارض التسويق، والأصدقاء، وصفحة على موقع الفيس بوك. ووفقًا للمقابلة الشخصية مع رئيس المؤسسة، فإن ٧٠ بالمئة من هذه المشروعات نفذها فتيات، وأن ٩٠ بالمئة من الحاصلين على المشاركين في المشروع يتراوح عمرهم بين ١٨–٢٤ سنة

وبالإضافة إلى الجهات الدولية، نشط مشروع «فرصة» التابع لوزارة التضامن الاجتماعي في تمويل عدد من المشروعات الصغيرة التي تم تنفيها في أسوان، ومن هذه المشروعات مشروع إنتاج بودرة التمر ودبس البلح الذي تنفذه مؤسسة سما لتنمية المجتمع بأسوان من عام ٢٠٢٣، ومشروع الحفاظ على المشغولات اليدوية والتراث النوبي الذي تنفذه جمعية سوا للتنمية لأهالي قرية أبو الريش

التحديات:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة من نفس التحديات على المستوى الوطني خاصة من ناحية تدني القدرة التنافسية، وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدم، وضعف فرص التسويق، واختلاف فائدة الإقراض التي تقل بالنسبة للمشروعات الكبيرة وترتفع بالنسبة لباقي المشروعات. وتواجه المشروعات متناهية الصغر مشكلة تمويل تتمثل في قلة عدد البنوك الراغبة في دعم هذا النوع من المشروعات، وارتفاع فائدة الإقراض التي تقدمها شركات التمويل إلى ٤٠ بالمئة أحيانًا

كما تبرز في أسوان - أسوة بالمحافظات الأخرى - مشكلة تقليدية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المطروحة خاصة للسيدات، والتي تتركز معظمها في الخياطة والتطريز، حيث ينحو عدد من الجهات إلى تدريب السيدات لتطوير مهاراتهن في هذا المجال، ثم تسليمهن ماكينات تفصيل ملابس متخصصة. ويدخل في ذلك المشروعات التي ينفذها عدد من الجهات المانحة بالشراكة مع جهاز تنمية المشروعات وبعض الجمعيات الأهلية مثل مشروع «المساهمة في خلق فرص عمل للمرأة في صعيد مصر من خلال تحسين قدراتهن وتنمية التجمعات المنتجة»، والذي ينفذه جهاز تنمية المشروعات بتمويل من الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي. فبالرغم من ملائمة هذا النشاط لغالبية السيدات المقيمات في المنازل، إلا أن عدد من المشاركات في اللقاءات البؤرية أشار إلى وجود تشبع في القرى في هذا

المجال، وعدم وجود منافذ لتسويق الملابس التي يقومون بتصنيعها، واعتمادهن عليها في المقام الأول لتخفيف حدة النفقات المصروفة عليها

الفرص:

بالإضافة إلى الفرص التي توفرها المنطقة الصناعية بالجنينة والشباك، يبرز أمام المحافظة العديد من الفرص لإنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة المرتبطة بالتكتلات الإنتاجية الطبيعية. فكما تكشف نتائج الدراسة التي أصدرها البنك الأفريقي للتنمية في عام ٢٠٢٠، يوجد بمحافظة أسوان (٦) تجمعات إنتاجية عضوية تتمثل في تجمعات المنتجات النوبية، والزيوت العطرية، والتمور، وصناعات العرجون، والخوص، والكليم. وبهذا العدد، تحتل محافظة أسوان المركز الـ «١٦» من إجمالي عدد (٢٥) محافظة يوجد بها ٢١١ تجمعًا إنتاجيًا، ومعظم هذه التجمعات لا يزال قائمًا، ويوفر فرص واعدة للاستثمار

من أبرز هذه التكتلات التجمعات الخاصة بصناعات العرجون والنخيل، واستخدامها في صناعة منتجات حرفية صديقة للبيئة وبيعها للزوار المصريين للمحافظة والسائحين الأجانب مثل «الأطباق التى تحفظ الأغذية والخبز والفواكه وحافظة الزمزمية للأطفال والحصير وشنط السيدات». وقد ساعدت عدة عوامل على ازدهار هذا النوع من الحرف اليدوية والتراثية أبرزها: وجود خبرة تراكمية للسيدات في هذا المجال خاصة في قرى غرب سهيل بالنوبة، وأبو الريش والأعقاب بمركز أسوان، وملاءمته للثقافة السائدة التي تركز على عمل المرأة من المنزل، وإيلاء وحدة إدارة المشروعات بالمحافظة وعدد من الجمعيات الأهلية اهتمامًا خاصًا بتدريب السيدات والفتيات على هذا المجال ، ووجود دعم وتمويل من القطاع الخاص أو من المنظمات الأهلية الكبرى.

غير أنه مع هذه العوامل الإيجابية، برزت عدة تحديات عامة كشفت عنها المشاركات في المجموعات البؤرية المنعقدة في مركز أسوان، وتعلق ذلك بارتفاع تكلفة الخامات «الموردين بيجيبولنا خامات رخيصة بتنتج منتجات اقل في الجودة عشان الناس بتدور على الحاجة الأرخص»، ووجود عقبات في التسويق «رسوم الاشتراك في المعارض غالية ١٥٠٠ للمتر وبنحتاج من ٦ إلى ٩ متر بالإضافة لتكاليف السفر والإقامة والبدلات»، بالإضافة لمشكلة ارتباط النوع الاجتماعي (الجندري) بهذه الوظيفة «مفيش ذكور بيشتغلوا في الصناعات اليدوية لأن مفيش وعي ان الراجل ممكن يشتغل على النول وان ده شغل بنات مع ان الراجل أقوى ويقدر يشد الخيط على النول احسن». وأثارت المشاركات من مركز كوم اومبو مشاكل إضافية تعلقت بانعدام قدرة السيدات على تسويق منتجاتهن بسبب بعد المسافة وتكلفة النقل والشحن، وعدم توافر الانترنت بشكل كافي وجيد، وعدم وجود خبرة لديهن لاستخدامه بصورة احترافية، وذلك فضلًا عن سلوكيات بعض سكان القرى من حيث اتجاههم للشراء من خارج القرية وعدم رغبتهم في التعامل مع اهل قريتهم

وبالإضافة لهذه المشاكل العامة، واجه بعض الحرف تحديات خاصة مثل صناعة العرجون، فقد أشارت المشاركات إلى تحديات مثل «هنالك صعوبة في تقشير العرجون يدويًا وتنسيله وتخزينه لأنه بيغمق لو ترك في الشمس فلا بد من تخزينه في مكان جاف ومظلم او في ديب فريزر لأن الطلب أكثر على العرجون الفاتح»، و «النول صعب لأن المسامير بتروح وتيجي وبتطلع غرز مش مظبوطة ولو استخدمنا نول كله حديد هيتكلف كثير وكمان تقيل»

من ناحية أخرى، أثار بعض المسئولين قضايا أخرى تعوق تقدم هذه الحرف أهمها الفردية وعدم انتماء كثير من السيدات الممارسات للمهنة لجمعيات أهلية، وذلك باستثناء عدد محدود منهن يعمل في إطار جمعيات مثل سوا لتنمية المجتمع في كوم اومبو، ومؤسسة سما لتنمية المجتمع في منطقة السيل بأسوان، والجمعية التعاونية الإنتاجية النسائية للحرف اليدوية والتراثية بمركز ومدينة أسوان. وكذلك عدم وجود معايير جودة للتصميمات المطروحة مقارنة بمشروع حلى أسوان الذي تشرف عليه عزة فهمي. أضف إلى ذلك موسمية التسويق لهذه الحرف

في فصل الشتاء بسبب الموسم السياحي، ووجود بعض حالات المحاباة والمحسوبية في اختيار المشاركات في المعارض التي تنظمها المحافظة وأجهزة الدولة الأخرى، وهو ما دفع المحافظة إلى استبدال الشخص المسئول

وفي إطار الاستجابة لهذه التحديات، ظهرت جهود متفرقة عملت عليها الأطراف ذات الصلة. ففي مجال تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم هذه الصناعات، طورت الدولة المجمع الصناعي الحرفي في قرية بلانة بمركز نصر النوبة، والذي يضم ١٨ ورشة حرفية، و٢ معرض لتسويق المنتجات بمساحة إجمالية ٤٠٠ م٢، مما يوفر فرص عمل كبيرة للاهالي. كما يتم التخطيط لتحويل المبنى الذى شيده شيخ المعماريين المهندس حسن فتحى عام ١٩٥٧، والمصمم على الطراز المعمارى الأسوانى بقرية فارس إلى مركز إشعاع تنويرى ثقافى وتراثى يتبنى عرض المشغولات اليدوية والصناعات الحرفية والبيئية التى تقوم بها السيدات المعيلات وأصحاب المهارات الإبداعية فى هذا المجال. ويتبقى في هذا السياق، تطوير المشاغل التابعة لمديرية وزارة التضامن الاجتماعي، والتي بلغ عددها ٦٢ مركزًا وفقًا للدليل الإحصائي للمحافظة لعام عام ـ تركزت الغالبية منها في مركز نصر النوبة (٢٣ مشغلًا)، وأسوان (٢١ مشغلًا)، وكوم أومبو (١٠ مشاغل). ويقوم معظمها بإنتاج السجاد والكليم بجانب عمل بعضها كمراكز للتكوين المهني مثل مراكز أسوان ونصر النوبة وإدفو.

وفي مجال رفع كفاءة المتدربين وتأهيل صف ثاني لممارسة المهنة، نفذت مؤسسة ساويرس للتنمية بالتعاون مع مؤسسة عزة فهمي لتنمية الصناعات الحرفية مشروع «إعادة إحياء الحرف اليدوية» الذي هدف إلى تدريب ١٨٠ شابًا وشابة من سكان محافظة أسوان، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ عامًا، على صناعة الحلي والخرز وفنون الزخرفة من خلال دورة تدريبية مكثفة لمدة سبعة شهور، وتوظيف أو تمكين ١٤٤ شابًا وفتاة من التشغيل الذاتي بنسبة ٨٠ بالمئة من الشباب المستهدف، وتدريب ٥ مدربين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٥٥ عامًا، ليصبح إجمالي عدد المستفيدين ١٨٥ شخصًا. ويتم تقييم هذا المشروع حاليًا وفق المنشور على موقع مؤسسة ساويرس للتنمية . واستكمل ذلك النشاط الدورات التدريبية التي نظمها جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية فى الصغر بالتعاون مع وحدة تكافؤ الفرص بمحافظة أسوان باسم «سيدات يمضين قدمًا» في عام ٢٠٢٢.

وفي مجال التصدي لمشكلة توافر الخامات والتسويق، قامت جمعية مستثمري الطاقة الشمسية ببنبان بتقديم الدعم لمتربات برنامج الخرز والحلي اللاتي شاركن في برامج التمكين الاقتصادي، وشمل ذلك إمدادهم بالأنوال اليدوية والمواد الخام اللازمة لعمل مشغولات يدوية، وأتاحت الفرصة لتسويق منتجات سيدات القرية من المشغولات اليدوية في منفذ البيع التابع للجمعية في القاهرة

. كما نشط مشروع «همة»، وهو أحد المشروعات التى تنفذ بالتعاون بين ٣ جمعيات أهلية بمحافظة أسوان في تنشيط بيع المنتجات الحرفية والتراثية للزائر الأجنبي الذي يزور المحافظة

لتدخلات المقترحة: في ضوء العرض السابق لأهمية تنويع العمل في القطاعات الاقتصادية المولدة للدخل وفرص العمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تبرز التدخلات التالية:

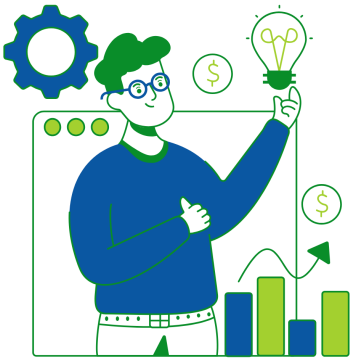

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال:

قيام جامعة أسوان بإنشاء مركز تميز إقليمي لتغير المناخ بالاستفادة من الخبرات الدولية مثل خبرة الهند، وبحيث يكون هذا المركز منصة لمتابعة آثار التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإنتاج الدراسات المبنية على الأدلة في محافظات جنوب الصعيد، ومساعدة الجهات المختلفة بالمحافظة على صياغة خطط العمل والتدخلات التنفيذية الخاصة بجهود المكافحة.

» قيام المؤسسات الأهلية بإنشاء منتدى لنقل وتشارك التجارب الناجحة في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء الفردية أو المنفذة من خلال الجهات المعنية، وذلك بما يسهم في نقل الخبرة للأجيال الشابة.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

» العمل على تسريع إنشاء المنطقة الصناعية بوادي هلال بقرية السباعية مركز إدفو، والذي صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشائها في عام ٢٠١٤، ولم تفعل منذ وقتها.

» تفعيل مكون التمويل الريفي في مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة SAIL الذي تنفذه وزارتا الموارد المائية والري، والزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد» في القرى الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي في المحافظة في وادي النقرة بنصر النوبة ووادي الصعايدة بإدفو منذ عام ٢٠١٥، والذي يقدر في أكتوبر ٢٠٢٤ بنسبة ٧٨ بالمئة، وذلك ليصل إلى نفس معدلات نسب تنفيذ المكونات الأخرى، والتي تبلغ ٩٣ بالمئة في مكون التنوع الزراعي، و٩٧ بالمئة في مكون تنمية المجتمع، و٩٨ بالمئة في مكون الإدارة

» التفكير في إيجاد آلية بديلة للقروض لمساعدة المرأة على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر داخل القرى.

» استحداث برنامج لبناء قدرات شباب القرى في مجال المهارات الرقمية، وربط ذلك البرنامج بالمزايا النسبية للقرى خاصة في مجال الزراعة وتدوير المخلفات وتسويق الحرف اليدوية والتراثية.

بناء سلاسل القيمة في مجال الحرف اليدوية والتراثية:

» دراسة إنشاء أقسام لتعليم الحرف اليدوية والتراثية في كليات الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتربية النوعية بجانب قسم الزخرفة بالمدارس الفنية.

» تطوير المراكز المهنية والمشاغل التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، ويمكن التفكير في إسناد إدارتها إلى شركة متخصصة .

» الاستفادة من الفرصة التي يوفرها تشابه الثقافة السودانية مع الأسوانية فيما يتعلق بإمكانية التعاون والدمج لإخراج منتجات فائقة الجودة وتصميمات محدثة.

» إنشاء آلية لضمان جودة واعتماد المنتجات الحرفية والتراثية بالتوازى مع حماية الملكية الفكرية لتصميمات العارضين.

» إيجاد مصادر تسويق مستقرة لهذه الحرف بما يشمل تخصيص أماكن دائمة في الأماكن العامة لعرض هذه المنتجات سواء بصورة مجانية أو مدعمة سواء داخل المحافظة أو خارجها. ويشمل ذلك مراكز التسوق الكبرى (المولات)، والمتاحف الكبرى مثل المتحف المصري الجديد ومتحف الحضارة، والأندية الرياضية الكبرى، ومكتبة الإسكندرية، ومعرض الصناعات الكبرى الذي يقيمه اتحاد الصناعات. ويمكن التنسيق مع السفارات الكبرى لعرض هذه المنتجات على هامش الاحتفال بالأعياد الوطنية لها، أو أثناء حفلات واستقبال ومغادرة الدبلوماسيين بها.

» التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي ومع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن خفض تكلفة الرسوم المستحقة نظير المشاركة في معارض تراثنا وديارنا.

» الربط مع سلاسل الإمداد الكبرى (Chains) الكبرى الجاري التخطيط لافتتاحها في المحافظة.

» وضع جميع منتجات الحرف اليدوية والتراثية تحت اسم «فارس» بعد التأكد من مطابقتها لمعايير الجودة والاعتماد.

المحور الخامس:
بناء بنية تحتية متطورة

ملخص الهدف

» نجحت شبكة المحاور العرضية فوق النيل في تقليل المسافة بين شرق النيل وغربه من ١٠٠ كم إلى ٢٥ كم.

» يؤدي مرور القطار الكهربائي السريع على ٩ محطات رئيسية وإقليمية، إلى تنمية الظهير الصحراوي الغربي للمحافظة، وخلق فرص عمل جديدة بفضل إمكانية الربط مع محور بديل خزان أسوان.

» حافظت المحافظة على تحقيقها لـ ١٠٠ بالمئة من المستهدف التي وصلت إليه في عام ٢٠١٤ في مؤشر توافر مصدر مُحسن لمياه الشرب.

» حققت المحافظة تقدمًا في مؤشر بنسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين بنسبة ٩٦,٩ بالمئة في عام ٢٠٢١.

» استوفت المحافظة هدف توفير طاقة نظيفة لسكان المحافظة، وتحولت إلى المصدر الأول لإنتاج الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط بفضل محطات الطاقة الشمسية في بنبان وفارس.

بناء بنية تحتية متطورة

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية الوطنية المحدثة للتنمية المستدامة في المحافظة توافر بنية تحتية قوية ومجهزة في مجالات الطرق والكباري، والمياه النظيفة والمحسنة، والطاقة النظيفة، وذلك بما يحسن من جودة حياة المواطنين، ويسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تحسين وسائل النقل والمواصلات:

ساهمت شبكة الطرق الجديدة التي نفذتها الدولة في المحافظة في تيسير تنفيذ المشروعات القومية الكبرى مثل المشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري (حياة كريمة)، ومشروعات إنتاج الطاقة الشمسية في بنبان بمركز دراو، وفي قرية فارس بكوم اومبو، فقد أدى إنشاء عدد من المحاور العرضية فوق النيل إلى تسهيل الحركة وربط الطريق الصحراوى «مواقع عمل المشروعات» بالطريق الزراعى وعدد من شرايين التنمية الأخرى. وشملت هذه الطرق محور كلابشة، والكوبرى الملجم الذي يربط مدينتي أسوان وأسوان الجديدة، ومحور بديل خزان أسوان والذي تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٤، ويسهم في نقل الحركة المرورية من على جسم الخزان إلى المحور الجديد، ويربط الطريق الشرقي حتى برنيس على البحر الأحمر، وجاري إنشاء محور دراو. وعملت وزارة الإسكان في عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ على ازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي بطول ٥٠ كم٢، وتوسعة ورفع كفاءة الطريق الإقليمي غرب النيل بطول ٤٠ كم

ساعدت هذه المحاور العرضية على تسهيل حياة المواطن وتسهيل حركة انتقالهم، فقبل إنشاء محور كلابشة، كانت «المسافة البينية بين محاور النيل ١٠٠ كم، وهذا كان يتطلب أن ينتقل المواطن كل هذه المسافة لكى يعبر النيل من الشرق إلى الغرب او العكس أو أن يعبر نهر النيل عن طريق المعديات النيلية»، وبعد إنشاء هذا المحور وصلت المسافة إلى ٢٥ كم٢ فقط

. وفي مجال لمس الأثر التنموي لهذا المحور، يقول رئيس الوحدة المحلية لقرية فارس عند مقابلته، فأنه قبل إنشاء هذا المحور «كانت القرية معزولة .. كنا ننتقل إلى كوم اومبو بالعبارات، وما كان ليمكن تنفيذ مشروعات حياة كريمة ونقل كافة المعدات التي يحتاجها المشروع إلى غرب النيل».

ومقارنة بالطفرة في مجال المحاور العرضية، أوضح المشاركون في اللقاءات البؤرية أنه مازال هناك بعض الصعوبات التي تواجههم فيما يتعلق بوسائل الانتقال على المستوى الداخلي. ففي مدينة ومركز أسوان، تبرز مشكلة عدم التزام سيارات الميكروباص المخصصة للعمل في قرى مركز أسوان (٢٥–٣٠ سيارة) بخطوط السير المقررة قانونًا، واتجاهها - خاصة أثناء فترة الذروة– إلى العمل في وسط المدينة على خط السيل/ كارور نظرًا لزيادة ضغط الركاب عليه مما يضطر سكان قرية الأعقاب وأبو الريش وبهاريف والكوبانية إلى الاعتماد على السيارة الكبود، التي يتوافر منها بجوار المحطة عدد خمس أو ست سيارات كوسيلة للانتقال رغم كونها غير آمنة. ووفقًا للأهالي «طول مفيش ميكروباصات .. من مصلحتنا أنها تزداد وتحل الأزمة رغم أنها غير آدمية».

وتزداد المشكلة في القرى، والتي يعتمد غالبية السكان فيها على هذا النوع من السيارات، ولا تتوافر أى وسائل نقل تقلهم بين القرى وبعضها البعض، أو بين القرى والمركز الإداري التابعين له خاصة في فترة المساء. وتبرز في مدينة ومركز كوم اومبو مشاكل نوعية أخرى ترتبط بموسم كسر القصب حيث تدخل الجرارات الزراعية المحملة بشحنات القصب إلى شوارع المدينة، وتخرج قطارات القصب «الديكوفيل» أحيانًا عن مساراتها خلال الموسم مما يعرض حياة المارة للخطر.

وبالإضافة إلى تطوير شبكة المحاور والكباري الداخلية، يبرز مشروع إنشاء الخط الثاني من القطار الكهربائي السريع أكتوبر/ أسوان أبي سمبل، والذي تمر القطارات السريعة به في محطات (ادفو - مطار أسوان - توشكى - أبو سمبل)، وتمر القطارات الإقليمية به بمحطات (السباعية - كلابشة - دراو - اسوان الجديدة -ميدكوم) كفرصة أمام أهالي المحافظة. فإضافة إلى تقليل زمن المسافة من القاهرة إلى أسوان ليكون أربع ساعات، فأنه من المرجح أن يسهم مرور القطار بمحطات أسوان في تنمية الظهير الصحراوي عمرانيًا، وذلك مع مقترح ربطه بمدينة أسوان عبر محور بديل خزان أسوان بعد امتداده غربًا.

تطوير خدمات المياه:

حافظت المحافظة على تحقيقها لـ ١٠٠ بالمئة من المستهدف التي وصلت إليه في عام ٢٠١٤ من حيث توافر مصدر محسن لمياه الشرب. وقد تم ذلك من خلال تنمية الموارد المائية باستخدام المياه الجوفية وحصاد مياه الأمطار والسيول بتكلفة قدرها ١٠٦ مليون جنيه. وساعد على الوصول إلى ذلك المستهدف الجهود التي نفذها برنامج حياة كريمة في مراكز كوم اومبو ونصر النوبة ودراو، والتي شملت إنشاء ٣٨ محطة شرب و١٠٠ مشروع صرف صحي، بالإضافة إلى ١٩ محطة معالجة صرف صحي

كما حققت المحافظة تقدمًا في المؤشر الخاص بنسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين، فقد بلغت النسبة ٩٦,٩ بالمئة بزيادة قدرها ١,٩ بالمئة عن الوضع على المستوى الوطني، ومقارنة بنسبة ٨٠,٦ بالمئة في عام ٢٠١٤. ومع تحقيقها لنسبة ٩٥,٧ بالمئة في مؤشر الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة بزيادة قدرها ٤,٨ عن الوضع على المستوى الوطني، إلا أنه يلاحظ انخفاض هذه النسبة عن مثيلتها في عام ٢٠١٤ سواء للمعدل الوطني أو لمعدل المحافظة، فقد بلغت بالنسبة لأسوان ٩٨,٧ بالمئة مقابل ٩٠,٥ على المستوى الوطني، وذلك حسبما يوضح الشكل رقم (١٧)

شكل رقم (١٧)

مؤشرات المياه النظيفة والنظافة الصحية

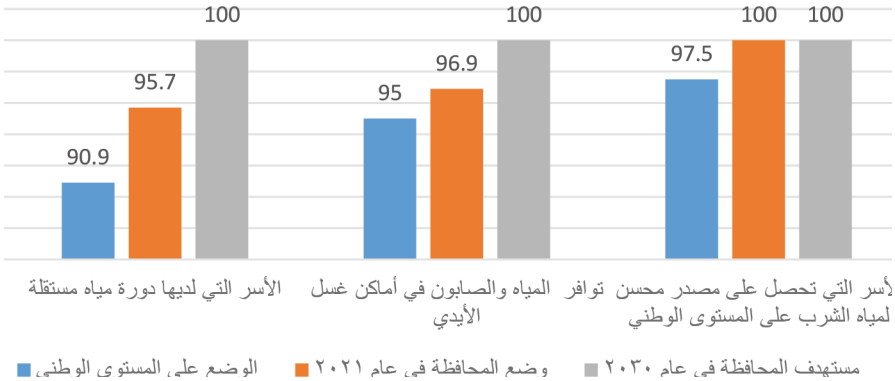

من إعداد الباحث: المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١.

ومع هذه الإيجابيات المتحققة، فأنه يحدث أحيانًا انقطاع للمياه في بعض المناطق نتيجة وقوع بعض الشوارع مستوى أعلى من خطوط المياه على النحو الذي يبرز على سبيل المثال في مناطق عباس فريد والشونة بحى غرب أسوان، أو بسبب وجود مرتفعات جبلية وتضاريس صعبة تعوق مد شبكات المياه مثلما هو الوضع في حى شرق أسوان. ولتقليل وتيرة انقطاع المياه، قامت المحافظة بتركيب شبكات وخطوط الخزان الأرضى الجديد لمياه الشرب خلف فندق بسمة بطريق الفنادق بهدف دعم وتحسين وتقوية مياه الشرب بمدينة ناصر، ومناطق وسط وغرب مدينة أسوان . كما لجأت إلى التعاون مع برنامج إدارة مياه الشرب بصعيد مصر (PWMP) والممول من الوكالة السويسرية للتنمية الدولية، لبحث مشروعات تحسين مياه الشرب للمناطق الأكثر احتياجًا وخاصة منطقة السيل الجديد والسيل الريفى بشرق مدينة أسوان، والذى تصل تكلفته لأكثر من ٩,٣ مليون فرنك سويسرى. وسيوفر المشروع مياه الشرب النقية لأكثر من ٥٠ ألف من الأهالى المقيمين بهذه التجمعات السكنية . وسيؤدي ذلك إلى التصدي لمشكلة تهالك المواسير الخاصة بالمياه والصرف الصحي، والذي يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض في غالبية مناطق الحى

غير أن المشكلة الأكبر التي برزت في المحافظة هى مشكلة تلوث مياه النيل بالصرف الصحي والصناعي خاصة فيما يتعلق بمصرف الجناين والبربا بكوم اومبو، ومصرف خور السيل في أسوان، والذين يقومون بصب أحمال عضوية عالية جدًا مباشرة في نهر النيل. وبخصوص المصرف الأخير، فقد أنشئ هذا المصرف في ستينيات القرن العشرين لحماية مدينة أسوان من مخاطر السيول التى تسقط بغزارة من الجهة الشرقية فى اتجاه النيل شمالاً، وذلك عبر مسافة ٩ كم٢ تمتد من الجنوب الشرقى لمدينة أسوان لأقصى شمالها، حتى تصب مياه السيول فى هذا المصرف ومنها إلى النيل. ومع مرور الوقت، وازدياد عدد السكان بحى شرق مدينة أسوان، بدأ بعض المواطنين في استخدام المصرف كمصرف للمجارى ومياه الصرف، كما بدأ مصنع شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) في التخلص من تصريفات المصنع في المصرف، واستخدمه معسكر الأمن المركزي أيضًا للتخلص من مياه الصرف لديه.

أدى ذلك إلى تجمع مخلفات مياه الصرف وغيرها في ترعة السيل، وقدرت جهاز شئون البيئة في المحافظة إجمالي هذه المخلفات بنحو ١٠٠ ألف متر مكعب يوميًا في عام ٢٠١٦. وللتعامل مع هذه المشكلة، بذلت المحافظة جهودًا لتغطية المصرف وإقامة مشروعات تنموية وحدائق ترفيهية فوق المناطق المغطاة، وتطبيق خطة الحل العاجل بإنشاء محطتى معالجة مياه الصرف الصحى «كيما ١ وكيما ٢» لرفع مياه الصرف الصحى من مصرف السيل، والاستفادة من المياه المعالجة فى إقامة غابات شجرية بالعلاقي على مساحة ٥ آلاف فدان، وذلك عبر محطة الرفع رقم (٥٦) بعد أن كان يتم تصريفها في النيل مباشرة بدون معالجة. غير أن هذه الجهود لم تنجح بسبب زيادة تدفقات مياه الصرف الصحى بأحواض محطة الرفع للعلاقى نتيجة تشغيل ٨ محطات بمدينة أسوان بكامل طاقتها فى وقت واحد، ما أدى إلى رفع كميات كبيرة من الصرف الصحى وبالتالى لم تستوعب طلمبات الرفع هذه الكميات، وتسبب ذلك فى حرق المواتير الخاصة برفع مياه الصرف. واستمرت هذه المشكلة حتى تم إثارتها في المؤتمر الوطني للشباب في يناير ٢٠١٧، وتوجيه الرئيس بإنشاء محطات معالجة صرف ثلاثية للقضاء على هذه المشكلة نهائيًا

في هذا الاتجاه، أصدر للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرًا أكد فيه إن عمق الأزمة يكمن في تأخر الحكومة في تنفيذها للأحكام القضائية المتعلقة بالأزمة؛ حيث سبق أن أصدرت محكمة القضاء الإداري بأسوان في الدعويين رقمي ١٦٨٥ و٤٦٥٢ لسنة ٤ ق، حكمًا يلزم الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصريف مخلفات الصرف الصحي والصناعي في مصرف السيل، ووقف أسباب التلوث الفوري وإزالتها، وهو ما يمثل - وفقًا للمركز – خرقاً للدستور والقوانين المنظمة لحماية نهر النيل، خصوصًا القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢، ووثيقة حماية النيل التي تم توقيعها في ٢٣ أبريل ٢٠١٥ وتخطط الدولة حاليًا لتنفيذ مشروع متكامل لإحلال وتجديد شبكة وخطوط الصرف الصحي على مستوى

منطقتى السيل الجديد والريفي بالكامل من خلال قيام شركة صرف القاهرة الكبرى بإنشاء محطة جديدة للصرف بقدرة ٢٠ ألف م٣/ يوم بقيمة تقديرية تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه للقضاء بشكل نهائي على مشاكل الصرف الصحي المتعلقة بهذا المصرف، وذلك لمسافة ١٢ كم بدءًا من شارع ١ إلى شارع ١١بالسيل الجديد والريفي

توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة:

تسعى مصر إلى زيادة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة لتصل إلى ٤٢ بالمئة بحلول ٢٠٣٥. في هذا الإطار، تميزت محافظة أسوان بدور بارز في تحقيق الهدف الأول من إستراتيجية التغير المناخي ٢٠٥٠ الخاص بتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات. فمن ناحية، يساهم السد العالي بنسبة ٧,٦ بالمئة من خليط الكهرباء المتولدة. ومن ناحية أخرى، بفضل موقعها الطبيعي الذي جعلها أكثر المناطق سطوعًا للشمس وأنسب المناطق فى تركيب ألواح الطاقة الشمسية، أصبحت المحافظة المصدر الرئيسي لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية.

في هذا الإطار، تميزت المحافظة بمشروعين رئيسيين. الأول، محطة بنبان للطاقة الشمسية في غرب مركز دراو، وهو أحد المراكز التي لا تشملها الدراسة، والتي تضم ٣٤ محطة شمسية بطاقة ٥٠ ميجاواط للوحدة الواحدة. نجح المشروع في توليد ٣ بالمئة من حجم الطاقة التي تستهلكها مصر، وساعد على تقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة تصل إلى ١,٩ مليون طن في السنة بجانب دوره في توليد فرص عمل كما سبقت الإشارة.

والثاني، هو مشروع الطاقة الشمسية في قرية فارس غرب مركز كوم اومبو، والذي يعتبر ثاني أكبر مشروع للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط باستخدام الخلايا الفوتوفولطية ، وقد بدأ العمل بالمشروع في عام ٢٠٢٣، وتم الانتهاء منه في ديسمبر ٢٠٢٤ بافتتاح محطة «أبيدوس ١ للطاقة الشمسية» بقدرة ٥٠٠ ميجاوات. وفضلًا عن أهمية المشروع في إنتاج الكهرباء، فأنه نتج عنه فرصًا للمركز خاصة فيما يتعلق بتوليد فرص العمل السابق الإشارة إليها، وتطوير الخدمات اللوجستية الموجودة بالمركز مثل رصف الطرق وإنارة الجزء الخاص بالمشروع على الطريق الصحراوى، وذلك فضلًا عن إنارة الوحدات السكنية بالمركز إذ تكفي الطاقة الإنتاجية المولدة منه لتلبية احتياجات ٢٥٦ ألف وحدة سكنية.

ووفقًا للدراسات والتقارير المتاحة، يعتبر من أهم عوامل نجاح هذين المشروعين إشراك القطاع الخاص المحلي في تنفيذهما، وذلك على النحو الذي برز في مشروع قرية فارس في شركتى «النويس للاستثمار» و« إيميا باور»،

وهو ما أسهم في نقل الخبرة للكوادر الوطنية خاصة أن نحو ٩٥ بالمئة من المستوى الإداري للمشروع مصريين ، وذلك بالإضافة إلى توافر شبكة المحاور العرضية فوق النيل كما سبق الذكر. وسمح تحول أسوان لتصبح مركزًا للطاقة الشمسية بتشجيع عدد من رجال الأعمال على إنشاء شركات متخصصة تربط بين التطوير الزراعي والطاقة الشمسية. من هذه الشركات شركة مصر أسوان، والتي قامت بتنفيذ عدة مشروعات بمركز نصر النوبة خاصة في مشروع وادي النقرة لأعمال التطوير والطاقة الشمسية، وهى في طور تنفيذ مصنع لصناعة مواسيرGR بجميع أنواعها في المحافظة

بالتوازي مع توفير الطاقة الشمسية، فقد استوفت المحافظة وفقًا لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ هدف توفير طاقة نظيفة للمواطنين بأسعار معقولة من خلال محطات الكهرباء الثلاثة الرئيسية بالمحافظة: محطة كهرباء السد العالي، محطة كهرباء أسوان ١، محطة كهرباء أسوان ٢، ومحولات الكهرباء التي يبلغ عددها ٤٢٧٢ محولًا في مراكز المحافظة الخمسة. وساهم مشروع حياة كريمة في توصيل الكهرباء إلى المناطق المحرومة بالمحافظة، والتي كان آخرها في عام ٢٠٢٣ قرية نجع جبران بمركز نصر النوبة. ووفقًا للأهالي، فإن « القرية منذ تأسيسها فى ثمانينات القرن الماضى وهى تعيش بدون تيار كهربائى نظرًا لموقعها النائى، ومرت الأيام والسنوات علينا وسط ظلام ليلا وقسوة الطقس الحار نهارا، حتى جاءت مبادرة حياة كريمة ونجحت فى توصيل خدمة الكهرباء لأول مرة لنا منذ خمسين سنة».

وبالرغم من إشارة تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة إلى استيفاء المحافظة لهذا الهدف، إلا أنه مع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية، برزت شكاوى المواطنين - خاصة في القرى والأحياء الأكثر فقرًا - من ارتفاع أسعار الكهرباء بصورة أثرت على معدلات إنفاقهم على بنود حياتهم المعيشية الأخرى.

التدخلات المقترحة:

مع نجاح الدولة في تحقيق المستهدف في قطاعات المياه والكهرباء، وخطتها لإنشاء الطرق والكباري بالمحافظة، فإن التدخلات المقترحة في هذا السياق تتركز فيما يلي

- العمل على الإحلال التدريجي للسيارات «الكبود» في القرى والمراكز الإدارية وفي المسافة بين محطة المحطة إلى قرية أبو الريش والعقبة الصغرى بسيارات ميكروباص حديثة.
- التأكد من التزام سيارات الميكروباصات بخطوط السير المقررة قانونًا خاصة تلك التي تعمل في مركز أسوان.
- استكمال تطوير خدمات الصرف الصحي بالتعاون مع الشركاء الدوليين في المناطق الأكثر تضررًا.
- التوسع في إيصال الطاقة الشمسية للأجهزة الحكومية والمنازل في القرى القريبة من محطتى الطاقة الشمسية بنبان وفارس.
- تكثيف حملات التوعية بالإنجازات المتحققة في تطوير البنية التحتية مع الاستشهاد بأمثلة عملية توضح تغير حياة الناس بسببها، وفيديوهات مرئية صغيرة تتراوح مدتها من دقيقة - ٣ دقائق كحد أقصى.

المحور السادس:
تعزيز الحوكمة والشراكات

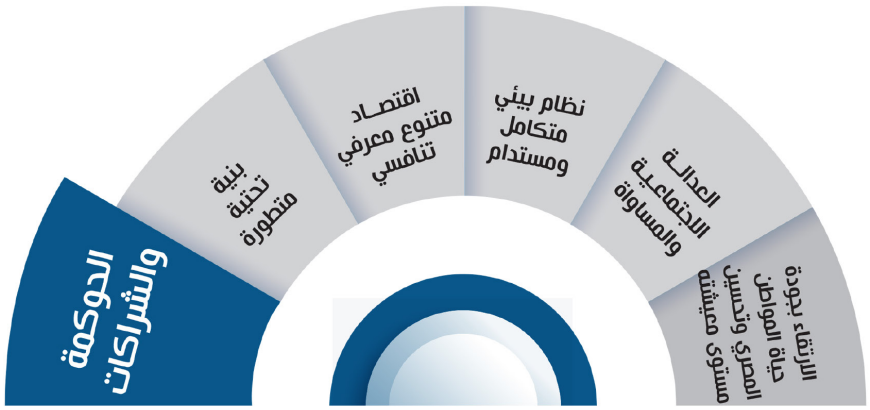

ملخص الهدف

» أدى افتتاح مركز نظم المعلومات والتحول الرقمي وربطه بـ ١١ مركزًا تكنولوجيا في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في المحافظة، وتحقيق مزيد من الشفافية بين الدولة والمواطن، وسرعة اتخاذ القرار في الشكاوى الجماهيرية.

» برزت في المحافظة عدة أشكال للمشاركة والمساءلة المجتمعية منها نموذج «اللجنة الزراعية» لمشروع هى تزرع الذي تنفذه مؤسسة أم حبيبة، وكذلك نموذج مجالس المياه الذي أنشأه منتفعو الرى من ترعة وادي النقرة كآلية تنسيقية فيما بينهم.

» يظل الشكل الأبرز للمساءلة هو إثارة أحد الشباب المشاركين في المؤتمر الوطني للشباب في يناير ٢٠١٧ مشكلة تلوث مياه النيل بسبب مصرف كيما، وتدخل السيد الرئيس بنفسه لحل هذه المشكلة.

» تعتبر محافظة أسوان من المحافظات الجاذبة لشراكات المنظمات الدولية والقطاع الخاص، ومن الأرجح زيادة ذلك الفترة القادمة بسبب تنفيذ عدد من المشروعات القومية بها، وتزايد تعرضها لتأثيرات التغيرات المناخية، وبسبب تدفقات اللاجئين في أعقاب الأزمة السودانية، وقرب تحول أسوان لتصبح مدينة عالمية خضراء.

تعزيز الحوكمة والشراكات

تعتبر قواعد الحوكمة وما تتضمنه من قيم خاصة بتعزيز الشفافية والمساءلة متطلبًا رئيسيًا في نجاح العملية التنموية بالمحافظة. ويرتبط بذلك عدد ونوعية الشراكات التي تبرمها المحافظة أو وزارات الدولة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية بهدف تسريع عملية النمو، والقضاء على ازدواجية الجهود في ضوء محدودية الموارد المتاحة. ويسهم تحقيق ذلك الهدف في تحقيق الهدفين السادس والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بـ «السلام والعدل والمؤسسات القوية»، وبـ «عقد الشراكات».

تعزيز الشفافية والحوكمة والمساءلة:

ساهم التحول الرقمي الذي يعتبر أحد أهم ممكنات تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في تحقيق مزيدًا من الشفافية والمصداقية في عمل الجهات الحكومية بالمحافظة، فقد أدى افتتاح مركز نظم المعلومات والتحول الرقمى، وربطه بـ ١١ مركزًا تكنولوجيًا على مستوى المدن والمراكز، في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى سهولة الحصول على الخدمات الحكومية في مكان واحد، ووصول ما يزيد على ٨٢ خدمة حكومية إلى المواطنين بشكل مميكن، وذلك بما أتاح فصل مقدمي الخدمة عن متلقيها، وسرعة اتخاذ القرار فى الشكاوى الجماهيرية بما خفف عن المواطنين أعباء التنقل والتكلفة المالية، وحد من الفساد الإداري المرتبط بتقديم هذه الخدمات

ومع ازدياد عدد المشروعات التي تنفذها الجهات الدولية المانحة بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية، ومع الرغبة في الحفاظ على استدامتها، برزت أشكال متعددة لضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية الحوكمة والمساءلة. من هذه الأشكال على سبيل المثال

نموذج «اللجنة الزراعية» في مشروع «هى تزرع» الذي تنفذه مؤسسة أم حبيبة بتمويل من هيئة دروسيس، والسابق الإشارة إليه، والتي أنشأتها المؤسسة بهدف تحقيق التعاون والمشاركة المجتمعية الفعالة بين عناصر المجتمع المحلي. تتألف هذه اللجنة من خمسة أعضاء (عضو مجلس الإدارة، الميسرة الزراعية، و٣ مستفيدات من المشروع)، وتتمثل مهامها في: اختيار المستفيدات والحدائق وفقًا لمعايير معينة، والتغلب على المشكلات والعقبات التي تؤثر على استمرارية المشروع، والتسويق الفعال لمنتجات هذه الحدائق بما يسهم في دعم السيدات اقتصاديًا، وذلك من خلال اجتماعات شهرية لنشر الفكرة ومتابعة سير العمل وتقييم النتائج وتقديم التوجيهات

نموذج مجالس المياه الذي أنشأه منتفعو الرى من ترعة وادي النقرة كآلية تنسيقية يقومون بمقتضاها بتنظيم فترات الرى والمناوبات وكميات المياه المسحوبة من الترعة فيما بينهم بما يضمن وصول المياه للنهايات وتحقيق عدالة التوزيع بين مختلف المزارعين

ويعتبر من الأشكال غير التقليدية للمساءلة ما حدث أثناء مشاركة السيد الرئيس في المؤتمر الوطني للشباب بالمحافظة في يناير ٢٠١٧ حيث أثار أحد الشباب المشاركين مشكلة تلوث مياه النيل بسبب صرف مخلفات مصنع كيما مباشرة فيه، ولجوء بعض اللجان الفنية بشركة مياه الشرب والصرف الصحي وقتها إلى مد مواسير طويلة داخل النهر لمحاولة إخفاء المصرف والروائح الكريهة المنبعثة منه بقوله «تيجي لجنة تقول مد المواسير جوه المياه عشان تجميل المحافظة .. ده مش عشان التجميل ده عشان الريس ما يشمش الريحة اللي بتنزل في المياه وإحنا بنشربها».

ففي أعقاب هذه الواقعة، وعد الرئيس بحل المشكلة، وتفقد الرئيس المصنع بنفسه في وجود الشاب، واستمع إلى جهود وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية في أعمال التطوير والتأهيل للمعالجة الثنائية في مصرف كيما (١) ومصرف كيما (٢)، ووجه بتطبيق منظومة المعالجة الثلاثية للقضاء على المشكلة نهائيًا

كانت هذه المساءلة هى أحد الأسباب الرئيسية وراء افتتاح وحدة المعالجة الثلاثية، وفي إشارة السيد الرئيس إلى هذه الواقعة أثناء افتتاحه تطوير المصنع في ديسمبر ٢٠٢١ بقوله «مش هنسى لما شاب قالي مصنع كيما بيرمي مخلفات وعملوا حاجة قبل ما تيجي عشان الريحة ماتطلعش عليك»

بناء شراكات فعالة:

تعتبر محافظة أسوان من المحافظات المتميزة في عقد الشراكات على المستوى الوطني سواء بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، أو بينها وبين القطاع الخاص ومؤسسات التنمية الشريكة. ساعد على ذلك تنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى بها، واتضاح آثار تغير المناخ بها، ومعاناتها من تدفق اللاجئين بعد اندلاع الأزمة السودانية في أبريل ٢٠٢٣.

الشراكات في مجال إنتاج الطاقة الشمسية:

يبرز من الأمثلة الناجحة في المشروعات القومية التشبيك متعدد الأبعاد في تنفيذ محطة بنبان للطاقة الشمسية ومحطة أبيدوس بقرية فارس، واللذان مثلا نموذجًا لتضافر أجهزة الدولة مع القطاع الخاص مع المؤسسات الدولية. فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ محطة أبيدوس ١ للطاقة الشمسية بقرية فارس بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بالإضافة إلى ٣٠٠ ميجاوات باستخدام بطاريات التخزين باستثمارات قدرها نحو ٥٠٠ مليون دولار، وبتمويل من كل من: مؤسسة التمويل الدولية «IFC»، والبنك الهولندي للتنمية «FMO»، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي» JICA»، وساهم في التنفيذ شركات القطاع الخاص المصرية بالتعاون مع شركة إيميا باور التابعة لشركة النويس الإماراتية تحت إشراف المقاول العام للمشروع شركة باور شاينا « Power China» الصينية

كذلك حصول شركة أكوا باور السعودية على تمويل تنموي بقيمة ١٨٢ مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية EBRD، وصندوق أوبك للتنمية الدولية OPEC ، والبنك الإفريقي للتنمية AFDB، و«صندوق الطاقة المستدامة لإفريقيا» التابع لـ«البنك الإفريقي للتنمية»، وصندوق المناخ الأخضر GCF، و«الشركة العربية للاستثمارات البترولية» (ابيكورب)، و«البنك العربي لإنشاء محطة كوم اومبو للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إنتاجية ٢٠٠ ميغاوات، والتي تقع على بعد ٢٠ كم من مشروع بنبان

الشراكات في مجال الزراعة والحفاظ على البيئة:

إضافة إلى الشراكات المباشرة القائمة في مجال التخفيف من آثار التغيرات المناخية، والتي تم استعراضها في البند الخاص بمكافحة التغير المناخي والحفاظ على البيئة ضمن الهدف الاستراتيجي الثالث، نشطت وزارات وأجهزة الدولة المختلفة في تنفيذ عدد من المشروعات التي ركزت على تحسين قطاع الزراعة، وتوليد فرص العمل، والحفاظ على البيئة

فقد تعاونت وحدة إدارة المشروعات بالجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشامل بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مع برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ مبادرة البنك المركزي لتعزيز قدرات المجتمع والمؤسسات وتمكين المرأة لتحقيق الأمن الغذائي وإيجاد مصادر دخل بديلة للاسرة الريفية وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الشمول المالى، والذي ينفذ بخمس قرى من قرى المحافظة، هى: قرية إرمنا بمركز نصر النوبة، وقرى وادي عبادي ٢ والحجز بحري

والإيمان بوادي الصعايدة والرمادي بحري بمركز إدفو. يستهدف المشروع المرأة الريفية، وصغار المزارعين ذوى الحيازات فدان واحد أو أقل، ومجالس إدارات الجمعيات الشريكة، وذلك من خلال تدريبات على الإدخار والقروض، والتدريب على استلام وإدارة قرض عينى (بط)، وتحسين كفاءة الرى الحقلى، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعى, تطوير سلسلة القيمة، وتكوين الروابط الزراعية

كما مولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بنك الطعام المصري لتنفيذ أحد مكونات مشروع تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري لصغار المزارعين «الغذاء للمستقبل»، والذي يستهدف النهوض بقطاع المحاصيل البستانية، وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وتحسين القدرة التنافسية لمزارعي هذه المحاصيل بما يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل لصغار المزارعين. ويأتي ذلك متوافقًا مع الهدف الفرعي الثالث من الهدف الخاص بالقضاء التام على الجوع (٢,٣) الخاص بمضاعفة الإنتاجية الزراعية ومضاعفة الدخل لدى صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء، من خلال حصولهم على المزيد من المعرفة والخدمات المالية، ووصولهم إلى الأسواق

وفي إطار المشروع، أبرم البنك اتفاقيتي تعاون مع جمعيتين زراعيتين منتجتين للتمور بالمحافظة، هما: جمعية الجعافرة بدراو وجمعية المستقبل بالسلسلة بكوم اومبو تم بمقتضاهما توريد ٢٠٠ طناً من التمور بمشاركة ٢٥٣ من صغار المزارعين، وذلك خلال الفترة فبراير - أبريل ٢٠٢٣، ويناير – مارس ٢٠٢٤. وتمثلت مسئوليات البنك في إمداد المزارعين - خلال فترات الإنتاج وما بعد الحصاد – بالأدوات اللازمة لتعبئة وتخزين التمور، في حين تولت الجمعيتان مسئولية توزيع مستلزمات الزراعة والمدخلات الزراعية والإشراف على تنفيذ برنامج التسميد

وتعاونت وزارة التربية والتعليم مع منظمة اليونسيف في تنفيذ مبادرة «صحتنا في بيئتنا» خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥ بهدف رفع الوعي البيئي لدى طلاب المدارس بعدد ١٥٠ مدرسة ابتدائية بالمحافظة منها ٦٠ مدرسة بإدارة أسوان و٤٠ لإدارة كوم أمبو ٢٠ لإدارة ادفو، و١٥ في كل من مركزى دراو ونصر النوبة. وتشمل مجالات الوعى البيئي التي تركز عليها المبادرة ترشيد استهلاك المياه والصرف الصحي الآمن والتغذية السليمة والنظافة العامة والشخصية والتغيرات المناخية وتأثيرها». ومن خلال هذه المبادرة تم تدريب عدد من الفنيين والعاملين بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة على استخدام قطع الغيار الموفرة للمياه في المدارس التي يتم تطبيق المبادرة فيها، وهو ما يساهم في توفير ٩ لتر مياه في الدقيقة الواحدة، حيث تقلل هذه القطاع تدفق المياه من ١٢ إلى ٣ لتر في الدقيقة الواحدة

الشراكات في مجال اللاجئين:

يعتبر من النماذج الناجحة لعقد الشراكات تعاون الأجهزة التنفيذية مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الدولية لاستيعاب التدفقات الهائلة من اللاجئين السودانيين إلى أسوان. فمنذ اللحظة الأولي لوصولهم عبر معبرى قسطل وأرقين البريين والموقف الدولى بكركر، قامت المحافظة بالتعاون مع هؤلاء الشركاء في توفير إحتياجاتهم وتقديم الدعم اللازم لهم بما يتماشى مع نصوص الدستور والقوانين، والتزامات مصر الدولية بموجب الاتفاقية الدولية لمركز اللاجئين في عام ١٩٥١ وبروتوكولها الإضافي في ١٩٦٧، وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة

ركزت التدخلات الأولي على توفير العيادات المتنقلة وسيارات الإسعاف وفرق الطب الوقائي في مناطق الوصول لمناظرة جميع الوافدين وتوقيع الكشف الظاهرى عليهم فى عيادات الحجر الصحى، والكشف عن أى أمراض معدية. وتزامن ذلك مع زيادة كميات أدوية الطوارئ والمستلزمات الطبية، وتجهيز عيادة المشورة للحوامل والأمهات بكركر

ومحطة القطار، واتخاذ إجراءات مشددة فى مواجهة القوارض ونواقل الأمراض. وشملت التدخلات بعد الوصول إتاحة الخدمات الصحية لهم في الوحدات الصحية والمستشفيات العامة، وتسهيل عمل الجمعيات/ المؤسسات الأهلية - مثل خير وبركة وثواب والرواد -في توفير المساعدات الغذائية والملابس للمحتاجين منهم، وتكثيف التدريبات المتعلقة بمشروعات تحسين سبل المعيشة، والتدريبات على الحرف اليدوية والتراثية. وساعد على ذلك نشاط مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHR)، وهيئة الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، وكاريتاس، مؤسسة إنقاذ الطفولة (Save the Childern) في تقديم المساعدات المادية والعينية، ونشاط مؤسسة إنقاذ الطفولة، واليونيسيف، وتير دي زوم (TDH) بالتعاون مع مديرية الصحة في تزويدهم بالدعم النفسي والتعليمي

التدخلات المقترحة:

في ضوء نجاح جهود المحافظة في عقد شراكات مع مختلف الأطراف المعنية بالتنمية، يلاحظ أهمية الحاجة إلى ما يلي

» قيام المحافظة بإعداد ملف باحتياجاتها التنموية في القطاعات المختلفة مع تحديثه بصورة دورية بما يسهم في تيسير عمل الجهات التنموية العاملة في نفس المجال.

» قيام المحافظة بعقد لقاءات دورية مع رؤساء وممثلي الجمعيات الأهلية في المجالات المختلفة، وذلك بما يسمح بتعريفهم بأبرز الخطط التنموية التي تسعى المحافظة لتنفيذها والتحديات التي تواجهها، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في حلها، وذلك مع مراعاة التخصص في عمل هذه الجمعيات. ويساعد تسريع إنشاء التطبيق الالكتروني الذي تزمع المحافظة إطلاقه للجمعيات والمؤسسات الأهلية على الربط بين المشروعات والبرامج التي تنفذها، وبين أهداف التنمية في المحافظة.

» تنظيم منتدى محلي سنوي للشراكات التنموية يتم فيه عرض الخطط والجهود التنموية المبذولة، والتدخلات المطلوبة لتسريع التنمية في المراكز الإدارية المختلفة، ولمواجهة احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، وذلك بما يسهم في توسيع عدد الجهات الدولية العاملة في المحافظة، والتي تقتصر في الوقت الحالي على عدد محدود من الجهات.

» إنشاء بنك للمشروعات التنموية في المحافظة بما يسمح بتشارك آلية تنفيذ المشروعات، وقصص النجاح، وأهم تحديات العمل.

» التنسيق مع التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي بشأن إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمستفيدين من أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ويراعى إدخال فئة اللاجئين ضمن هذه القاعدة بحيث يتم حصر جهود مختلف الشركاء الموجهة إليهم سواء على صعيد المساعدات المادية أو العينية أو برامج التمكين الاقتصادي. ويراعى التفرقة عند إعداد هذه القاعدة بين الوضعيات المختلفة لحالة اللاجئ.

» البناء على خبرة بعض البنوك الوطنية في تمويل بعض المشروعات التنموية بالمحافظة في تخصيص تمويل سنوي، وفتح إعلان تقدم للجمعيات الراغبة في تنفيذ مشروعات في إطاره.

توصيات الدراسة

المشكلة/ التحدي	الجهة المختصة	مقترح التدخلات
جودة حياة المواطن وتحسين مستوى المعيشة		
حدة الفقر في قرى ونجوع المحافظة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الزراعة	العمل على حل المشكلات الهيكلية التي تواجه قطاع الزراعة بوصفه أكبر القطاعات الاقتصادية بالمحافظة خاصة فيما يتعلق بتوفير الأسمدة، وتوفير المرشدين الزراعيين، واستحداث آلية تشاركية لوزن محصول القصب قبل توريده لمصنع كوم اومبو، والتوسع في إنشاء الحقول الإرشادية.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي (خاصة جمعية الأورمان)	تنشيط دور الجمعيات/ المؤسسات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي من خلال تزويد السيدات في القرى بمواشي وطيور بأسعار مدعمة مع الاسترشاد عند التطبيق بتجربة مؤسسة الأورمان في «الجاموسة العشار»، وبالمشروعات التي تنفذها وحدة إدارة المشروعات بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
شدة تأثيرات استمرار الأزمة الاقتصادية على الأسر الفقيرة واستمرار وطأة التسرب من التعليم	وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونسيف والجهات الدولية المانحة المهتمة	دراسة إعادة نظام التغذية المدرسية - مع تحسينه - في بعض القرى والأماكن الأكثر احتياجًا، ويمكن إشراك بعض المؤسسات الدولية مثل اليونسيف.
	وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير ووزارة التضامن الاجتماعي	التوسع في إنشاء المدارس المجتمعية في الأماكن والقرى النائية بداخل الجمعيات والمؤسسات الأهلية النشطة بالمحافظة.
تصاعد المشكلات التنموية بالمحافظة	المحافظة بالتعاون مع التحالف الوطني لدعم الأهلي التنموي والجمعيات/ المؤسسات الأهلية	التركيز على المشاكل المرتبطة بسوء التغذية وانتشار الإنيميا بين الأطفال، والاهتمام بالتغذية المدرسية، والتربية الإيجابية للأطفال، وإطلاق حملات التوعية بقضايا ختان الإناث، والزواج المبكر، ومكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ونشر ثقافة استخدام وسائل تنظيم الأسرة مع إعطاء الأولوية في ذلك للملصقات والحملات الإرشادية.
ظاهرة انتشار المخدرات التخليقية في القرى والمناطق الحضرية الأكثر فقرًا	المحافظة	دعم الجهود المجتمعية التي يقوم بها بعض الشخصيات الطبيعية في القرى في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات التخليقية وبيعها، وذلك بما يدعم جهود المواجهة الأمنية الشاملة.
ضعف المشاركة الشعبية في تطوير القرى	المحافظة بالتعاون مع التحالف الوطني لدعم الأهلي التنموي ومؤسسة حياة كريمة	تنظيم أنشطة تطوعية تلائم احتياجات القرى خاصة في المجالات المتعلقة بتحسين البنية التحتية، ودعم التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الخدمات الصحية، وتنفيذ الحملات البيئية.
تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة		
عدم وجود مساواة بين الجنسين في المجال الاقتصادي	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للمرأة	إطلاق حملات إعلامية وتوعوية بشأن نشر ثقافة التوظيف العادل بين الشباب والفتيات، ودور القطاع الخاص في تحسين هدف المساواة بين الجنسين، والتوسع في حملات التوعية في مجال محو الأمية الرقمية وتعزيز ثقافة الشمول المالي.

تنامي ظاهرة ختان الإناث بين المتزوجات والفتيات المتوقع ختانهن في المستقبل.	المحافظة (مديرية الأمن)	قيام مديرية الأمن بتكثيف حملات الكشف عن الأطباء والتمرجية الذين يقومون بإجراء عمليات الختان في القرى بالتزامن مع نهاية الشهور الهجرية التي تكثر فيها هذه الممارسة.
عدم اتاحة صوت حر للفتيات للتعبير عن قضاياهن على المستوى المحلي	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	تشجيع إنشاء كيانات شبابية ومنتديات حوارية خاصة بقضايا الفتاة سواء على مستوى المحافظة أو المراكز الإدارية المختلفة.
ضعف مشاركة الفتيات والمرأة في المجال الرياضي	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	إفراد مسار متخصص لرعاية الأنشطة الرياضية للفتيات خاصة في مجالي كرة القدم والطائرة، واللذين تتميز فيهما بعض مراكز المحافظة.
قلة المنشآت التعليمية المخصصة للطلاب ذوي الإعاقة في المراكز الإدارية بالمحافظة	المحافظة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم	التوسع في المدارس المزودة بالخدمات الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة، وإنشاء عدد أكبر من المدارس الفكرية بالمحافظة.
	المحافظة ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة مصر الخير	دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس المجتمعية في القرى والمناطق النائية.
ضعف دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية	وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسة هانيدكاب الدولية	دراسة تمويل برنامج خاص بتدريب خريجي بعض الكليات والمعاهد العليا على العمل كمعلمي ظل للأسر الفقيرة التي لديها أطفال ذوي إعاقة في سن الدراسة، وتحمل نسبة من مرتباتهم الشهرية. ويمكن إشراك الجهات المانحة الدولية في هذا الجهد.
محدودية الثقافة المجتمعية الداعمة لحقوق الأطفال ذوي الإعاقة	وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الجمعيات/ المؤسسات الأهلية المتخصصة في مجال العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	تكثيف الحملات المجتمعية الرامية إلى خفض التنمر على الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس، ورفع مستوى وعى أسرهم بحقوق هذه الفئات، وتنظيم جلسات لنقل الخبرة بين الأسر التي لديها أطفال ذوي إعاقة.
ارتفاع ثمن تقديم جلسات التأهيل والعلاج الطبيعي للأشخاص ذوي الإعاقة	المحافظة بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي ووزارتى الشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي	تقييم مستوى فعالية جلسات التأهيل والعلاج المقدمة بمستشفى التأمين الصحي ومركز شباب بدر تمهيدًا لتطويرها مع مراعاة مستوى دخول الأسر التي لديها أشخاص ذوي إعاقة، والتوسع في زيارات المتخصصين في تقديم هذه الجلسات إلى قرى ونجوع المحافظة.
نقص المنشآت الشبابية والرياضية الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	تطوير ساحة الانتظار الموجودة في مدخل مركز شباب زايد، وتزويدها بأدوات مناسبة بديلة للمصاطب التي تتنظر عليها السيدات أولادهم من ذوي الإعاقة أثناء ممارستهم للرياضة في المركز.
	المحافظة	تعويض مركز شباب بدر بقطعة أرض بديلة لنادي المعاقين أمام الاستاد بحى العقاد، والتي تم التعدي عليها من قبل الأهالي بما يسهم في تفعيل النشاط الرياضي للأشخاص ذوي الإعاقة بالمركز.

ضعف دور مراكز التأهيل المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمديرية التضامن الاجتماعي.	وزارة التضامن الاجتماعي	بناء قدرات الجمعيات العاملة في مجال ذوي الإعاقة، والتي تشرف - أو ترغب - في الإشراف على مراكز ومكاتب التأهيل.
قلة فرص العمل للشباب والفتيات في المحافظة و موسمية فرص العمل في قطاع السياحة	المحافظة بالتعاون مع الوزارات والجمعيات/ المؤسسات الأهلية المعنية بالتدريب والتشغيل.	إقامة منصة محلية للتشبيك بين أنشطة الوزارات والهيئات الحكومية والبرامج التي تنفذها الجمعيات/ المؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمكين الاقتصادي سواء بشكل منفرد أو بتمويل من المنظمات الدولية.
	المحافظة بالتعاون مع الجمعيات/ المؤسسات الأهلية	تشجيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية النشطة على استكمال برامجها في مجال تطوير قدرات الشباب والفتيات مع التركيز على مهارات اللغة والحاسب الآلي والبرمجة والذكاء الاصطناعي. ويمكن الاسترشاد بخبرة جمعية مستثمرى الطاقة الشمسية في هذا المجال.
	المحافظة بالتعاون مع وزارتي العمل والشباب والرياضة وجامعة أسوان والجمعيات/ المؤسسات الأهلية	التوسع في التدريب التحويلي علي المهن المرتبطة بتغير المناخ .
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	التفكير في وضع آلية سنوية/ كل ٣ سنوات لاعتماد المدربين في ظل الشكوى من نقص المدربين المحترفين بالمحافظة مع تكثيف برامج دورات إعداد المدربين التي يتم تنظيمها بالشراكة مع الجهات الدولية في المجالات التي تعاني المحافظة من عجز فيها.
	الجمعيات والمؤسسات الأهلية	تعزيز مبادرات زراعة الأسطح بالنسبة للمرأة بالاستفادة من خبرات الجمعيات والمؤسسات النشطة في المجال.
	المحافظة	تقنين وضع أصحاب سيارات بيع القهوة والشاى في الشوارع بما يوازن بين حق الدولة، وبين توفير فرص عمل لائقة لهم تحميهم من الوقوع في براثن الإدمان أو السرقة.
تركز غالبية التدريبات المؤهلة لسوق العمل في مدينة أسوان	المحافظة	التوجه نحو إنشاء مراكز تدريب داخل الوحدات المحلية بما يقلل من تكلفة الانتقالات خاصة للفتيات والسيدات، ويمكن البدء بنموذج أو اتنين لقياس فعاليته.
نظام بيئي متكامل ومستدام		

تصاعد تأثير تغير المناخ على قطاع الزراعة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الزراعة (وحدة إدارة المشروعات بالجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي) والشركاء الدوليين مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد» أو برنامج الأغذية العالمي	دراسة تعميم تجربة قريتى الحكمة والكرامة في زراعة النباتات الطبية والعطرية في قرى أخرى تتلاءم ترتبتها مع هذا النوع من النباتات.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الزراعة	السعى لاستنباط أصناف جديدة من المحاصيل المتأثرة بالتغيرات المناخية تتسم بتحملها للجفاف واحتياجاتها المنخفضة من المياه ومقاومتها للأمراض والآفات.
		إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها لاستخدامها في رى بعض الزراعات التي تتحمل مياه الصرف الصحي.
		التوسع في تكنولوجيا الكومبسيت والاعتماد عليها كمصدر للسماد في القرى، وفي بعض الغابات المنشئة على أرض رملية.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى	تطوير منظومة الرى بمنطقة وادى النقرة لتحسين حالة الرى وتأهيل محطات الرفع وتطوير المساقى بالمنطقة مع استخدام نقطة رفع واحدة تعمل بالطاقة الشمسية لتقليل إستهلاك الوقود، وتشجيع المزارعين على التحول للرى الحديث لترشيد استخدام المياه بالمنطقة.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الزراعة	الاستمرار في جهود تطوير المفارخ السمكية الموجودة بصحاري وجرف حسين وتوشكى من أجل زيادة إنتاج زريعة السمك مع انتقاء البلطي النيلي الأكثر جودة.
تصاعد آثار تغير المناخ على قطاع السياحة	المحافظة بالتعاون مع وزارة السياحة	تشجيع التحول نحو السياحة الريفية مع بحث إمكانية البدء بقرية فارس نظرًا لجاهزيتها وحصولها على شهادة ترشيد للمجتمعات الخضراء.
		استثمار طبيعة المحافظة الجيولوجية في عمل «مخيمات» للسياح والمصريين في أماكن محددة بالمحافظة مع تمهيد وتأمين وإنارة الطرق المؤدية للمعابد والمزارات السياحية لسهولة التخييم.
		تنشيط السياحة العلاجية واستثمار طبيعة الرمال المتواجدة بالمحافظة لذلك الغرض، وذلك بالاستفادة من بعض الخدمات القائمة بالفعل، وأبرزها مشروع الوحدات الفندقية والسياحة العلاجية والاستشفائية المنفذ بواسطة إحدى الشركات الخاصة ضمن مشروعات الشريط النهرى السياحى بمدينة أسوان الجديدة.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة ووزارة السياحة	إعطاء دفعة لتنشيط السياحة البيئية من خلال إعادة إحياء دور المحميات الطبيعية وتحويل بعضها لمحميات مفتوحة مع إتاحة خدمة التخييم للسياح فيها.
	المحافظة بالتعاون مع وزارتى الشباب والرياضة والسياحة	تنشيط السياحة الرياضية من خلال تنظيم سباقات الخيول والهجن العربية خاصة مع تميز بعض قرى المحافظة في سباق المرماح.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	وضع حديقة فريال التاريخية في برامج السياحة الداخلية التي تنظمها الوزارة، والعمل على جذب السياح إليها.

خطر التصحر وصعوبة زيادة المساحات الخضراء المنزرعة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة	البدء في إنشاء سياج شجري حول مدينة أسوان باستخدام أشجار الكيا التي تمتاز بسرعة النمو، وأشجار الخيزران مع الاتجاه إلى تشجير المناطق الصحراوية وزيادة المساحات الخضراء للحد من التلوث البيئي
تلوث الهواء في مدينة كوم اومبو	المحافظة بالتعاون مع فرع جهاز شئون البيئة بالمحافظة	التأكد من قيام مصانع كوم اومبو باستخدام الغاز الطبيعي بديلًا للمازوت الملوث للبيئة، وتشديد العقوبة المقررة في حالة تكرار المخالفات.
ازدياد حدة الخسائر البشرية والمادية المترتبة على تساقط السيول بكثافة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية والرى وهيئة الأرصاد الجوية	دراسة اقتراح بناء سدود/ خزانات على الجبال لاستيعاب مياه السيول فور تدفقها بالتنسيق مع هيئة الأرصاد الجوية.
ارتفاع معدلات إصابة عمال المحاجر بأمراض مهنية مزمنة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الصحة (الهيئة العامة للتأمين الصحي)	التأكد من تسجيل عمال المحاجر في منظومة التأمين الصحي الشامل، ومن توافر الخدمات الصحية للعمال من خارج المحافظة.
الحاجة إلى تحسين نظام تدوير المخلفات بالمحافظة	المحافظة بالتعاون مع البنوك ورجال الأعمال	التعاون مع المحافظة في إنشاء مصنع لتدوير مخلفات كسر الرخام، وفي إنشاء وحدات صناعية لتدوير مخلفات النخيل في المراكز الإدارية المختلفة.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الدولة لشئون البيئة	تنشيط دور الجمعيات/ المؤسسات الأهلية في مجال العمل كحلقة وسيطة بين الجهات الدولية والمحافظة في مجال تدريب الشباب والفتيات على مهارات تدوير المخلفات، وإنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة المتعلقة بها.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي/ الجمعيات والمؤسسات الأهلية	تنظيم حملات توعية بأهمية تدوير القمامة، وفرزها من المنبع، وتنظيم حملات تشجيعية للأسر على ذلك.
اقتصاد متنوع معرفي تنافسي		
تعزيز الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال	جامعة أسوان	إنشاء مركز تميز إقليمي لتغير المناخ، وبحيث يكون منصة لمتابعة آثار التغيرات المناخية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإنتاج الدراسات المبنية على الأدلة في محافظات جنوب الصعيد، ومساعدة الجهات المختلفة بالمحافظة على صوغ خطط العمل والتدخلات التنفيذية الخاصة بجهود المكافحة.
	المحافظة بالتعاون مع هيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتحت رعاية اللجنة الوزارية لريادة الأعمال	إنشاء منتدى لنقل وتشارك التجارب الناجحة في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء الفردية أو المنفذة من خلال الشركاء مع التركيز على المجالات المتعلقة بالبيئة ومواجهة التغيرات المناخية.

المعوقات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الصناعة	العمل على تسريع إنشاء المنطقة الصناعية بوادي هلال بقرية السباعية مركز إدفو، والذي صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بإنشائها في عام ٢٠١٤.
	المحافظة بالتعاون مع وزارتى الزراعة والموارد المائية والرى والصندوق الدولي للتنمية الزراعية «إيفاد»	تفعيل مكون التمويل الريفي في مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتعزيز سبل المعيشة SAIL الذي يتم تنفيذه في القرى الأكثر تأثرًا بالتغير المناخي في المحافظة في وادي النقرة بنصر النوبة ووادي الصعايدة بإدفو.
	المحافظة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمجلس القومي للمرأة	التفكير في إيجاد آلية بديلة للقروض لمساعدة المرأة على إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر داخل القرى
	المحافظة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة	استحداث برنامج لبناء قدرات شباب القرى في مجال المهارات الرقمية، وربط ذلك البرنامج بالمزايا النسبية للقرى خاصة في مجال الزراعة وتدوير المخلفات وتسويق الحرف اليدوية والتراثية.
عدم بناء وتعزيز دور سلاسل القيمة في مجال الحرف اليدوية والتراثية	المحافظة بالتعاون مع جامعة أسوان ووزارة التربية والتعليم.	دراسة إنشاء أقسام لتعليم الحرف اليدوية والتراثية في كليات الفنون الجميلة والفنون التطبيقية والتربية النوعية بجانب قسم الزخرفة بالمدارس الفنية.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والقطاع الخاص	تطوير المراكز المهنية والمشاغل التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، والتفكير في إسناد إدارتها إلى شركة متخصصة.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة	إنشاء آلية لضمان جودة واعتماد المنتجات الحرفية والتراثية بالتوازى مع حماية الملكية الفكرية لتصميمات العارضين.
	المحافظة بالتعاون مع الوزارات والسفارات والمؤسسات أعضاء التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي	إيجاد مصادر تسويق مستقرة للحرف اليدوية والتراثية بما يشمل البحث عن أماكن دائمة في الأماكن العامة بمحافظتي القاهرة والإسكندرية والمدن الساحلية لعرض هذه المنتجات سواء بصورة مجانية أو مدعمة.
	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	التنسيق بشأن خفض تكلفة الرسوم المستحقة على عارضي الحرف اليدوية والتراثية نظير المشاركة في معارض تراثنا وديارنا.
	المحافظة بالتعاون مع سلاسل الإمداد الكبرى (مثال كارفور).	الربط مع سلاسل الإمداد الكبرى (Chains) الكبرى الجاري التخطيط لافتتاحها في المحافظة.
	المحافظة	وضع جميع منتجات الحرف اليدوية والتراثية تحت اسم «فارس» بعد التأكد من مطابقتها لمعايير الجودة والاعتماد.
	المحافظة بالتعاون مع الاتحاد النوعي للجمعيات النوبية وأسوان وتجمعات عارضي الحرف اليدوية والتراثية	الاستفادة من الفرصة التي يوفرها تشابه الثقافة السودانية مع الأسوانية فيما يتعلق بإمكانية التعاون والدمج لإخراج منتجات فائقة الجودة وتصميمات محدثة.
بناء بنية تحتية متطورة		
عدم توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة للمواطنين	المحافظة بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة	التوسع في إيصال الطاقة الشمسية للأجهزة الحكومية والمنازل في القرى القريبة من محطتى الطاقة الشمسية بنبان وفارس.
		دعم جهود هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة التابعة لوزارة الكهرباء في إنشاء محطات رياح بمنطقة غرب اسوان التى تتمتع بمعدلات رياح سريعة.

تحسين وسائل النقل والمواصلات بمدينة ومركز أسوان	المحافظة	التأكد من التزام سيارات الميكروباصات بخطوط السير المقررة قانونًا خاصة تلك التي تعمل في مركز أسوان.
	المحافظة	العمل على الإحلال التدريجي للسيارات «الكبود» في القرى والمراكز الإدارية وفي المسافة بين محطة المحطة إلى قرية أبو الريش والعقبة الصغرى بسيارات ميكروباص حديثة.
تطوير منظومة الصرف الصحي بالمحافظة	المحافظة بالتعاون مع وزارة الإسكان والمرافق العمرانية	استكمال تطوير خدمات الصرف الصحي بالتعاون مع الشركاء الدوليين في المناطق الأكثر تضررًا.
تعزيز الحوكمة والشراكات		
تطوير دور المحافظة في مجال العمل التنموي	المحافظة بالتعاون مع شركاء التنمية	إعداد ملف بالاحتياجات التنموية للمحافظة في القطاعات المختلفة مع تحديثه بصورة دورية بما يسهم في تيسير عمل الجهات التنموية العاملة في نفس المجال.
	المحافظة بالتعاون مع الجمعيات/ المؤسسات الأهلية	عقد لقاءات دورية مع رؤساء وممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك بما يسمح بتعريفهم بأبرز الخطط التنموية التي تسعى المحافظة لتنفيذها والتحديات التي تواجهها، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في حلها، وذلك مع مراعاة التخصص في عمل هذه الجمعيات والمؤسسات.
	المحافظة بالتعاون مع كافة شركاء التنمية في المحافظة (الجمعيات/ المؤسسات الأهلية– القطاع الخاص - الجهات المانحة الدولية - الإعلام)	تنظيم منتدى محلي سنوي للشراكات التنموية يتم فيه عرض الخطط والجهود التنموية المبذولة، والتدخلات المطلوبة لتسريع التنمية في المراكز الإدارية المختلفة، ولمواجهة احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، وذلك بما يسهم في توسيع عدد الجهات الدولية العاملة في المحافظة.
	المحافظة بالتعاون مع الجمعيات/ المؤسسات الأهلية والجهات المانحة الدولية العاملة في نطاق المحافظة	إنشاء بنك للمشروعات التنموية في المحافظة بما يسمح بتشارك آلية تنفيذ المشروعات، وقصص النجاح، وأهم تحديات العمل.
	المحافظة بالتعاون مع الجمعيات/ المؤسسات الأهلية	تسريع إنشاء التطبيق الالكتروني الذي تزمع المحافظة إطلاقه للجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يساعد على الربط بين المشروعات والبرامج التي تنفذها، وبين أهداف التنمية التي تسعى المحافظة لتحقيقها.
ازدواجية الخدمات المقدمة للفئات الأكثر ضعفًا والأماكن الأكثر احتياجًا	المحافظة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي	إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمستفيدين من أنشطة الجمعيات والمؤسسات الأهلية بما يشمل اللاجئين. ويراعى التفرقة عند إعداد هذه القاعدة بين الوضعيات المختلفة لحالة اللاجئ.
قلة إشراك القطاع الخاص والبنوك الوطنية في دعم عملية التنمية ومواجهة التغيرات المناخية	المحافظة بالتعاون مع البنك المركزي (البنوك الوطنية والخاصة)	البناء على خبرة بعض البنوك الوطنية في تمويل بعض المشروعات التنموية بالمحافظة في تخصيص تمويل سنوي، وفتح إعلان تقدم للجمعيات الراغبة في تنفيذ مشروعات في إطاره مع التركيز على مشروعات الاستدامة البيئية التي تربط الاستثمار بمعايير التأثير البيئي، خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وتقليل الانبعاثات الكربونية.
تفعيل دور المنصة المحلية للتغيرات المناخية	المحافظة بالتعاون مع القائمين على المنصة المحلية للتغيرات المناخية والجمعيات/ المؤسسات الأهلية	تفعيل دور المنصة، والتي كان قد تم إنشائها بمناسبة استضافة مصر لقمة المناخ في عام ٢٠٢٢، مع توسيع عضويتها وضم كافة الأطراف الشريكة بالعمل المناخي إليها.

عدم وجود دور لطلاب المدارس والجامعات في مواجهة آثار التغيرات المناخية بالمحافظة	المحافظة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجامعات الحكومية والخاصة بمدينة أسوان	توسيع حملات التوعية البيئية، خصوصًا بين طلاب المدارس و طلاب الجامعات.

فهرس الرسوم البيانية

رقم الصفحة	البيان	الرقم
١٦	عدد سكان المحافظة في نوفمبر ٢٠٢٤	شكل ١
٣٠	عدد حالات الغرم بمحافظات الصعيد خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠٢١	شكل ٢
٣٣	المؤشرات الخاصة التغذية بالمحافظة	شكل ٣
٣٦	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمحافظة ٢٠١٢–٢٠٢١	شكل ٤
٤٠	عدد الأطباء البشريين في محافظات وجه قبلي ٢٠٢١	شكل ٥
٤٦	المدارس المجتمعية التابعة لمؤسسة مصر الخير في المحافظات	شكل ٦
٥٥	مشاركة السيدات في اتخاذ القرارات الأسرية	شكل ٧
٥٩	نسب جرائم العنف ضد النساء في الصعيد	شكل ٨
٦٥	معدل البطالة في محافظات الصعيد لعام ٢٠٢٢	شكل ٩
٧٩	نسبة المساحة المزروعة بمحصول الكركديه في ٢٠٢١	شكل ١٠
٧٩	إجمالي مساحة محاصيل الفاكهة الصيفية والشتوية بالمحافظة لعام ٢٠٢٣	شكل ١١
٨٠	الأهمية النسبية للإنتاجية الفدانية لأهم محاصيل الفاكهة في أسوان ٢٠١٥ - ٢٠١٩	شكل ١٢
٨١	عدد العمال في محاجر المحافظة في٢٠٢٠	شكل ١٣
٨٣	مشاكل العاملين في محاجر المحافظة	شكل ١٤
٩١	عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال العمل المناخي مايو – يوليو ٢٠٢٢	شكل ١٥
٩٢	نسبة الاستثمارات الأهلية المخصصة لمواجهة تداعيات المناخ في يوليو ٢٠٢٢	شكل ١٦
١١٦	مؤشرات المياه النظيفة والنظافة الصحية	شكل ١٧

فهرس الجداول

الرقم	البيان	رقم الصفحة
جدول ١	تطور أعداد اللاجئين المقيمين بمحافظة أسوان خلال الفترة ديسمبر ٢٠٢٣– مايو ٢٠٢٤	١٧
جدول ٢	التقسيم الإداري لمراكز المحافظة	١٨
جدول ٣	توزيع القرى الأكثر فقرًا على مراكز أسوان وكوم اومبو ونصر النوبة ٢٠١٠–٢٠١٨	٢٨
جدول ٤	مساحة ومتوسط إنتاج الفدان من محصول الطماطم في محافظة أسوان لعام ٢٠٢٣	٨٤
جدول ٥	بيان القرى الأكثر فقرًا بمراكز أسوان وكوم اومبو ونصر النوبة ٢٠١٧–٢٠١٨	١٥٠

ملاحق الدراسة

بيان بالمقابلات المتعمقة الرسمية وغير الرسمية التي أجراها الفريق الاستشاري

٢٦ نوفمبر - ٥ ديسمبر ٢٠٢٤[١]

الوظيفة	المسئول	التوقيت	اليوم
منسق بمؤسسة أم حبيبة	د. إيمان سعيد	٣,٣٠–٤,٣٠	٢٦ نوفمبر
مهندس زراعي بوادي النقرة مركز نصر النوبة	م. محمود السيد محمود	٥,٠٠ –٦,٠٠	
مدير جمعية نادي الاعلاميين	د. أيات سعد	٧,٠٠ –٨,٠٠	
رئيس حي جنوب– مدينة أسوان	أ/أحمد عبد الراضي	٣,٣٠ –٥,٠٠	٢٧ نوفمبر
رئيس مجلس إدارة مركز شباب بدر	كابتن/ جمعة مصطفى محمد (كابتن كمال)	٧,٠٠ –٩,٠٠	
مدرب فريق المعاقين بمركز شباب بدر	كابتن محمود أبو القاسم		
رئيس مجلس أمناء مؤسسة نساء الجنوب	د. صافيناز محمد	٣,٣٠ –٤,٣٠	٢٨ نوفمبر
مدير مديرية التضامن الاجتماعي	أ. محمد يوسف	٩,٣٠ –١٠,١٥	٣٠ نوفمبر
مدير إدارة الجمعيات بمديرية التضامن	أ. عبد الناصر محمد قرين	١٠,٢٠ –١١,٠٠	
مدير إدارة التأهيل بمديرية التضامن	د. إيمان عبد العظيم	١١,٠٥–١١,٤٥	
مدير عام الإدارة العامة للأثار المصرية واليونانية والرومانية	أ. فهمي محمود الأمين	١٢,٠٠ –١,٣٠	
مدير مكتب مؤسسة مصر الخير بأسوان	د. أحمد موسى	٩,٠٠ –١٠,٣٠	١ ديسمبر
مسئول حياة كريمة بمحافظة أسوان	أ. خالد عبد الجليل	١١,٠٠ –١٢,٠٠	
مدير إدارة تنظيم الأسرة بمديرية الشئون الصحية بأسوان	د. أسماء بسطاوي	١٢,٣٠ –٢,٠٠	
نائب محافظ أسوان	م. عمرو لاشين	٤,٣٠ –٥,٣٠	
رئيس الوحدة المحلية لمدينة كوم امبو	أ. طه حسين	١٠,٣٠ –١٢,٠٠	٢ ديسمبر
رئيس الوحدة المحلية لمركز نصر النوبة	أ. محمد عبد العزيز	٩,٣٠ –١١,٠٠	٣ ديسمبر
مدير إدارة التضامن بمركز نصر النوبة	أ. ياسر أحمد عبد المبدي	١١,٣٠ –١,٠٠	
رئيس الوحدة المحلية لقرية فارس	م. محمد فتحي	٩,٣٠ –١١,٠٠	٤ ديسمبر
مدير مديرية الزراعة	د. أماني بدر إبراهيم	١٠,٠٠ –١١,٣٠	٥ ديسمبر
مدير عام إدارة شئون البيئة	د. أسماء محمود	١١,٤٥ –١,٠٠	

١ · أجرى فريق العمل الاستشاري مقابلات سريعة مع بعض العاملين في المؤسسات الدولية، ولكن تعذر تسجيلها بسبب عدم حصولهم على إذن بإجرائها.

بيان باللقاءات البؤرية التي أجراها الفريق الاستشاري
نوفمبر - ديسمبر ٢٠٢٤

اليوم	التوقيت	الفئة	عدد الحضور
مدينة أسوان			
٢٨ نوفمبر	٤,٣٠–٦,٠٠	القيادات الشبابية	٨
٢٨ نوفمبر	٦,٣٠–٨,٣٠	القيادات النسائية	٧
٣٠ نوفمبر	٣,٠٠–٤,٣٠	ممثلي الجمعيات الانتاجية	١١
٣٠ نوفمبر	٥,٠٠–٧,٠٠	ممثلي جمعيات حي شرق	١٦
مركز أسوان			
٢٩ نوفمبر	٢,٠٠–٤,٠٠	القيادات الشبابية	١١
٢٩ نوفمبر	٥,٠٠–٧,٠٠	مسئولي الجمعيات الأهلية	١٧
مركز كوم اومبو			
٢ ديسمبر	٤,٠٠ – ٥,٣٠	القيادات الطبيعية ومسئولي الجمعيات	١٦
٢ ديسمبر	٤,٠٠–٥,٣٠	القيادات النسائية/ الرائدات الريفيات	١٣
٤ ديسمبر	١٠,٠٠–١٢,٠٠	القيادات الطبيعية بقرية فارس	٩
٤ ديسمبر	٣,٠٠	القيادات النسائية بقرية فارس	١٢
مركز نصر النوبة (قرية إرمنا)			
٣ ديسمبر	٥,٠٠–٦,٣٠	القيادات النسائية	١٥
٣ ديسمبر	٦,٣٠–٨,٠٠	القيادات الطبيعية والشخصيات المؤثرة	١٤

بيان بالمقابلات المتعمقة واللقاءات البؤرية التي أجراها الفريق المحلي
٢٩ نوفمبر - ٨ ديسمبر ٢٠٢٤

المسئول/ الفئة	مقابلة/ لقاء بؤري	التوقيت	اليوم
مركز كوم اومبو			
مدير إدارة التضامن بمركز كوم امبو	مقابلة شخصية	١٠,٣٠–١٢,٠٠	٢٩ نوفمبر
وكيل الإدارة التعليمية بمركز كوم امبو	مقابلة شخصية	٩,٠٠ – ١٠,١٥	٣٠ نوفمبر
رئيس الوحدة المحلية لقرية الكفور	مقابلة شخصية	١١,٠٠–١٢,٠٠	٣٠ نوفمبر
مدير عام الإدارة الزراعية بمركز كوم امبو	مقابلة شخصية	١١,٢٠–١,٠٠	٣٠ نوفمبر
مدير وحدة التأمين الصحي الشامل بقرية الكفور	مقابلة شخصية	١١,٣٠–١٢,٥٠	٢ ديسمبر
مدير المدرسة الإعدادية بقرية الكفور	مقابلة شخصية	١١,٠٠–١٢,١٥	٤ ديسمبر
مدير البنك الزراعي بقرية الكفور	مقابلة شخصية	١٢,٥٥–٢,٠٠	٤ ديسمبر
المدير التنفيذي للجمعية الزراعية بقرية الكفور	مقابلة شخصية	٩,٠٠ – ١٠,١٥	٥ ديسمبر
مدير عام مستشفى الصدر بقرية الكفور	مقابلة شخصية	٢,٣٠–٣,٣٠	٥ ديسمبر
مدير الإدارة العامة للبيئة لمركز كوم امبو	مقابلة شخصية	١١,٣٠–١,٠٠	٦ ديسمبر
القيادات الشبابية بقرية الضما	لقاء بؤري	٥,٠٠–٦,٠٠	٣٠ نوفمبر
المزارعين بقرية الكفور	لقاء بؤري	٤,٠٠–٥,٠٠	٢ ديسمبر
الجمعيات الأهلية بقرية الأحمدية التابعة لقرية الكفور	لقاء بؤري	٦,٠٠–٧,٠٠	٣ ديسمبر
قيادات نسائية	لقاء بؤري	٢,٠٠–٣,٠٠	٥ ديسمبر

مركز نصر النوبة			
مدير الإدارة الزراعية	مقابلة شخصية	١٠,٠٠ –١٠,٤٥	٤ ديسمبر
مسئول بالتأهيل الشامل	مقابلة شخصية	١١,٠٠ –١٢,٠٠	٤ ديسمبر
مدير إدارة الشباب والرياضة	مقابلة شخصية	١١,١٥–١٢,٠٠	٥ ديسمبر
مدير الإدارة التعليمية	مقابلة شخصية	١٠,٠٠ –١١,٠٠	٥ ديسمبر
مسئول بإدارة الصحة	مقابلة شخصية	١٢,٣٠ –١,١٥	٥ ديسمبر
مسئول الوحدة الصحية للتأمين الشامل	مقابلة شخصية	٤,٠٠ –٥,٠٠	٧ ديسمبر
رئيس جمعية تنمية المجتمع	مقابلة شخصية	٦,٠٠ –٧,٠٠	٧ ديسمبر
عمدة قرية ارمنا	مقابلة شخصية	١٠,٤٥ –١٢,٠٠	٧ ديسمبر
أصحاب المشاريع الصغيرة	لقاء بؤري	٥,٠٠ –٦,٠٠	٨ ديسمبر
مركز أسوان			
مدير مدرسة بهاريف (ابتدائي– إعدادي)	مقابلة شخصية	١٠:٠٠ –١١,٠٠	١ ديسمبر
مدير مركز شباب أبو الريش بحري	مقابلة شخصية	٦:٠٠ –٧,١٥	٢ ديسمبر
مدير وحدة المشروعات الزراعية التابعة لمديرية الزراعة	مقابلة شخصية	١١:٠٠ –١١,٤٥	٣ديسمبر
رئيس الوحدة المحلية لقرية أبو الريش	مقابلة شخصية	٩:٣٠ –١٠,٣٠	٤ ديسمبر
مدير الإدارة التعليمية	مقابلة شخصية	١٠,٠٠–١١,١٥	٥ ديسمبر
رائدة ريفية	مقابلة شخصية	٤,٠٠–٥,٠٠	٦ ديسمبر
أحد المديرين في الشباب والرياضة	مقابلة شخصية	٧,٠٠ –٨,٠٠	٧ ديسمبر
أحد القادة الشبابية	مقابلة شخصية	٥,٣٠–٦,٤٥	٨ ديسمبر
طبيب في مستشفى الصداقة	مقابلة شخصية	١٢,٣٠–١,٣٠	٩ ديسمبر
قيادات شبابية	لقاء بؤري	٦,٠٠–٧,٣٠	٦ ديسمبر

جدول رقم (٥)

بيان القرى الأكثر فقرًا بمراكز أسوان وكوم اومبو ونصر النوبة ٢٠١٧/٢٠١٨

الترتيب على مستوى الجمهورية	اسم القرية	المركز الإداري	عدد الاسر	عدد الافراد	متوسط الانفاق للفرد	نسبة الفقراء	عدد الفقراء
١	العلاقي (وادي ام عشيرة)	أســوان	١٢٤	٥٢٥	٣٦١٢,٩	٩٢,٣٩	٤٨٥
٧٨	الكرامة	نصــر النوبة	٢١٢	١٠٧٠	٧٢٣٧,٥٨	٧٧,٣٩	٨٢٨
٧٩	الحكمة	نصــر النوبة	٣٤٥	١٦٣٢	٧٣٢٥,١٢	٧٧,٣١	١٢٦٢
٩٨	المنار	نصــر النوبة	٢٠٢	٩٨٦	٧١٢٦,٦٥	٧٦,٣٤	٧٥٣
١٥٢	بحيرة ناصر *	أســوان	١٨٦	٨٧٢	٧٦١٩,٢٧	٧٣,٧٢	٦٤٣
١٧١	سبيل العرب	كوم أمبــو	١٢٢٦	٥٨٨٢	٧٥٠١,٩٣	٧٣,٠٨	٤٢٩٩
١٨٩	السنقارى	نصــر النوبة	١٢٨	٥٩٠	٧٣٣٤,٨٩	٧٢,٣٩	٤٢٧
٢١٥	خور أبو سبيرة *	أســوان	٢٠٦	٩٣١	٧٧٧٧,٤٧	٧١,٣٤	٦٦٤
٢٨٩	المنشية الجديدة	كوم أمبــو	٦٣٦٨	٣٥٦٨٢	٧٨٥١,٦١	٦٩,٥	٢٤٧٩٩
٤٠٥	وادى العرب	نصــر النوبة	٢٥٦	١٢٩٠	٨١٥٩,٩٤	٦٦,٢٣	٨٥٤
٤٢٥	وادي خريت	نصــر النوبة	٢٣٠٦	١١١٩٣	٨٢٠٤,٠٨	٦٥,٧٤	٧٣٥٨
٤٢٨	المستقبل	مدينة أبو سمبل	٢١٣	٩٢٨	٨٦٦٥,٧٦	٦٥,٧١	٦١٠
٤٣٠	الآمال	نصر النوبة	٢٧٠	١٢٦٤	٨١٦٧,٥٨	٦٥,٦٧	٨٣٠

٤٥٨	العـــرب	كوم أمبـو	١٨٩٨	٨٩٠٢	٨٢٦٢٫٦٢	٦٤,٨٣	٥٧٧١
٥٥٦	كفور كوم أمبو	كوم أمبـو	٧٥٨	٣٩٥٨	٨٤٧٠,٦٣	٦٢,٥٢	٢٤٧٥
٦٢٢	السبيل بحرى	كوم أمبـو	٢٥٢	١٠٦٦	٨٧٧١,٣٦	٦١,٣١	٦٥٤
٦٤٥	البصـــالـــى	كوم أمبـو	٧٥٨	٣٨٦١	٨٥٥٧٫٦٢	٦٠,٩٢	٢٣٥٢
٦٤٩	الضمـــا	كوم أمبـو	١٠٢٨	٥١٩٦	٨٥٧٦,٥٤	٦٠,٧٨	٣١٥٨
٦٩٠	فطيرة	كوم أمبـو	٢٧٢١	١٢٣١٦	٨٥٨٦,١٧	٥٩,٩٧	٧٣٨٦
٧١٠	أقليت	كوم أمبـو	٤٢٧٤	٢٠٣٦٣	٨٦٣٠,٨٥	٥٩,٦٣	١٢١٤٢
٧٣٩	العتمور قبلي	كوم أمبـو	٤٨٨٤	٢٢٩١٣	٨٦٣٠,٠٤	٥٩,٣	١٣٥٨٧
٨٥٩	سبعة بحري	كوم أمبـو	٣١٢٢	١٤٢٢٧	٨٧٦٨,٤٧	٥٧,١٨	٨١٣٥
٨٧٥	الرغامة شرق	كوم أمبـو	١١٧٤	٦١٢١	٨٨٥٨,٨٣	٥٦,٩١	٣٤٨٣
٨٨٨	سبيل مكى	كوم أمبـو	٨١٤	٣٥١٨	٨٨٧١,١٧	٥٦,٦٦	١٩٩٣
٩٤٢	العباسية	كوم أمبـو	٥٦٦٦	٢٥٩٤٢	٩٠١٧,٨٥	٥٥,٨١	١٤٤٧٨
٩٦٠	شاترمة	نصـر النوبة	١٥٣	٦٨٣	٨٧٦٩,٥٥	٥٥,٥٧	٣٨٠
٩٦٢	سبيل أبو ناجى	كوم أمبـو	٦١٨	٢٦١٥	٨٩٢٩	٥٥,٥٥	١٤٥٣

صور من الدراسة

الهوامش

» وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تعتمد نتائج مُبادرة حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ٧ مارس ٢٠٢٥.

» تمثلت المعايير السبعة الأخرى في: التخطيط التشاركي في إعداد الخطة الاستثمارية، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات الاستثمارية، وتخطيط الاستثمارات من خلال تحفيز المُحافظات على الالتزام بمتطلبات إعداد الخطة الاستثمارية وتطبيق منهجية البرامج والأداء، ومتابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية بهدف تقييم الأداء، فضلاً عن الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات التخطيطية لكافة المواطنين، وبناء القدرات التخطيطية من خلال تعزيز قدرات العاملين بهدف تحسين الأداء الحكومي، وتنمية الموارد الذاتية.

» وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تصدر تقريرًا حول أهم إنجازات مشروع الاستثمارات الزراعية المُستدامة بمحافظة المنيا خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى أكتوبر ٢٠٢٤، الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤.

» محافظ أسوان يقرر تشكيل لجنة لمراجعة وحصر حالات الغارمات للإسراع بسداد ديونهن، موقع صدي البلد، ١٨ يناير ٢٠٢٣.

» خطة المواطن الاستثمارية لمحافظة أسوان لعام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ص ٨.

» بيت الزكاة يجرى مسحا شاملا لـ٤ قرى أولى بالرعاية بأسوان والوادى الجديد، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٠ مايو ٢٠٢٤.

» فرع أسوان، الموقع الالكتروني للهيئة العامة للرعاية الصحية، تاريخ الزيارة ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤.

» النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢٣، بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤.

» عرض تقديمي عن الموقف التنفيذي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢ يونيو ٢٠٢٤.

» النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠٢١، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، يونيو ٢٠٢٣، ص.ص ٤٥–٤٦.

» أمير فتحي، محمود أبو بكر، مصر.. «هجرة الأطباء» تتصاعد وجهود حكومية لسد العجز، الشرق نيوز، ١٠ أبريل ٢٠٢٤.

» محمد عوض، أهالى قورته بنصر النوبة بأسوان يتضررون من القاء نفايات طبيبة في مدخل القرية، وطني، ٢٥ يونيو ٢٠٢٠.

» نسبة الحضور ١٠٠٪.. محافظ أسوان: انتظام الدراسة بمجمع مدارس أبو الريش، المصري اليوم، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤.

» عبدالله صلاح، مدارس «حياة كريمة» تنهى مشاكل التسرب من التعليم وتكدس الطلاب.. أهالى أسوان: أولادنا كانوا بيروحوا على فترتين.. والبنات بتقعد فى البيت.. والمحافظ: مشروع التعليم المجتمعى نموذج مثالى.. صور، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢.

» الرشيدي خالد، مؤسسة «حياة كريمة» تغير حال ٤٠ مدرسة بأسوان كانت تعاني من نقص الخدمات، النبأ، ٢ أبريل ٢٠٢٤.

» بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٧ سبتمبر ٢٠٢٤.

» قائمة مصاريف المدارس الحكومية ٢٠٢٤– ٢٠٢٥ لجميع مراحل التعليم الأساسي، المصري اليوم، ١٣ يونيو ٢٠٢٤.

» لقاء مع نائب محافظ أسوان، الثلاثاء ٣ ديسمبر ٢٠٢٤.

» المصدر السابق.

» بالصور.. سكر كوم أمبو يستعين بخبراء من الهند لإنهاء كابوس «الهفت الأسود، بوابة الأهرام، ٩ يناير ٢٠١٦.

» صلاح المسن، عبدالله صلاح، «مركز تراث أسوان» مؤسسة جامعية للتوثيق الحضارى للمحافظة، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩.

» تضمنت حركة رؤساء الأحياء والقرى في أبريل ٢٠٢٣ اختيار سحر محمد الصغير رئيسًا لحى غرب أسوان، وسامية حسين رئيسًا لحى الصداقة الجديدة.

» عام المرأة بأسوان.. تعيين ثانى مأذونة خلال ٢٠١٧.. «سمر»: الوظائف متاحة للمرأة كالرجل.. زوجى أول من شجعنى للفكرة منذ خطبتنا ... الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٣ أكتوبر ٢٠١٧.

» تقرير مرصد العنف الموجه ضد النساء والفتيات ٢٠٢٣ في مصر، مؤسسة إدراك للمساواة والتنمية، ١٦ مايو ٢٠٢٣.
» الخطة الاستثمارية للمواطن، مرجع سابق، ص ١٦.
» صلاح المسن، تمكين المرأة وفتح معارض لمشغولاتها اليدوية بأسوان وتدريبها على التكنولوجيا، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١١ نوفمبر ٢٠٢٣.
» ميان إبراهيم، طفرة بمشروعات التمكين الاقتصادى للمرأة بـ قرى حياة كريمة بأسوان، الأسبوع، ٢٦ يناير ٢٠٢٤.
» بدء جلسة محاكمة ١٧ مستريحًا من أسوان في جنايات قنا الاقتصادية، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢ أكتوبر ٢٠٢٢.
» أسوان بلد الطاقة».. فرحة الأهالى بافتتاح محطة أبيدوس للطاقة الشمسية.. يؤكدون: بلادنا عاصمة إنتاج الكهرباء لمصر»، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤.
» عبدالله صلاح، «أهل مصر».. الانتهاء من تركيب الممشى الزجاجى فى كورنيش أسوان.. صور، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤.
» عبدالله صلاح، تمهيداً لافتتاحه.. محافظ أسوان يتابع تنفيذ مشروع ممشى أهل مصر، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤.
» صاحبة مشروع تجفيف النباتات العطرية في أسوان «نصدر منتجاتنا للخارج .. وساعدنا النساء الأرامل»، موقع عين الأسواني، ٣٠ أبريل ٢٠٢٤.
» عبدالله صلاح، محافظ أسوان: مئات المشروعات مستهدفة لحياة كريمة بجميع القرى، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٧ فبراير ٢٠٢٢.
» عبدالله صلاح، نائب محافظ أسوان يشهد الحفل الختامى لمشروع «حلى» لإحياء الحرف اليدوية، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤.
» المرجع السابق.
» وزارة العمل: حزمة برامج تدريبية مجانية للشباب بأسوان على مهن يحتاجها السوق، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٥ أغسطس ٢٠٢٤.
» أسوان تفتح نافذة جديدة على الاستثمار.. ٢٧ مصنعًا جديدًا وفنادق سياحية ومشروعات إنتاجية..، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٩ أبريل ٢٠٢٣.
» أحمد إبراهيم وحسن يوسف اقتصاديات إنتاج وتسويق محصول الكركديه في محافظة أسوان، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، م٤٦، ع١، ٢٠٢١، ص ص٢٥٩-٢٧٤.
» منى سالم وآخرون، دراسة اقتصادية لمحصول المانجو في محافظة اسوان، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل بجامعة أسوان، م٤، ع١، ٢٠٢٢.
» محمد أحمد، محاجر محافظة أسوان– من منظور الجغرافيا الاقتصادية، المجلة العلمية بكلية الآداب جامعة طنطا، ع٥٠، ٢٠٢٣.
» ٢٢٥ مزارعًا مصريًا ينهون برنامجًا لمكافحة سوسة النخيل الحمراء من خلال ١١ مدرسة حقلية، الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤.
» مكافحة سوسة النخيل الحمراء عبر ١١ مدرسة مزارعين حقلية في ٤ محافظات مصرية، الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٧ مايو ٢٠٢٤.
» انظر صفحة مشروع تعزيز مرونة الأمن الغذائى بصعيد مصر، الموقع الالكتروني لوحدة إدارة المشروعات بالجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشامل بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تاريخ الزيارة ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤.
» بشراكة أممية، تدشين مشروعات زراعية واقتصادية وثقافية بمحافظة أسوان المصري، أخبار الأمم المتحدة، ٢ أبريل ٢٠٢٣.
» مزارعو أسوان يبدأون مكافحة الحشائش لرفع وتحسين إنتاج القمح.. ويؤكدون: نسعى لزيادة المحصول إلى ٣ أضعاف..، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٦ يناير ٢٠٢٥.
» منظمة الأغذية والزراعة تدعم تعزيز الزراعة الذكية مناخيا والتنوع البيولوجي الزراعي في ثلاث محافظات مصرية، الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٦ نوفمبر ٢٠٢٣.
» صلاح المسن، تفاصيل جهود الدولة في أسوان لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢١ أبريل ٢٠٢٤.

» انظر بالتفصيل حول أماكن تنفيذ المشروع صفحة على شبكة الفيس بوك، تاريخ الزيارة ١٥ يناير ٢٠٢٤.
» طلاب المدارس المجتمعية الصديقة للبيئة بأسوان يوجهون رسالة إلى قادة العالم بقمة المناخ، المصري اليوم، ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣.
» تزامنًا مع قمة المناخ.. شاهد تجربة مصرية بمدارس النظام البيئى.، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢.
» بي تك توقع برتوكول تعاون مع بنك الطعام لدعم ٥٠٠ مزارع في أسوان وزراعة ١٠ آلاف نخلة، موقع صناع مصر، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣.
» «لسان العصفور والكايا».. أسوان تحمي المواطنين من الأشجار المصابة في الشوارع، موقع مصراوي، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣.
» أحمد حسن، د قاسم زكي يكتب: ما لا تعرفه عن جوهرة أسوان الخضراء "جزيرة النباتات"، موقع أجري توداي، ٢٩ يونيو ٢٠٢٠.
» عادل حسين محمد عبد المنعم، المشكلات البيئية في محافظة أسوان، درجة ماجستير في الجغرافيا مقدمة إلى معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٩، ص ص ٢٨–٢٩.
» ورقة سياسات ٤: دور المنظمات الأهلية المصرية في تحقيق الهدف الثالث عشر المعني بالعمل المناخي، ورقة صادرة بالتعاون بين معهد التخطيط القومي ومرصد استدامة الجمعيات الأهلية التابع لمؤسسة مصر الخير، د.ت.
» فريق جهاز المخلفات يتفقد مصانع التدوير في أسوان والأقصر، موقع صدى البلد، ١ فبراير ٢٠٢١.
» خبراء كوريون يتفقدون مصنعي تدوير المخلفات في أسوان وإدفو، المصري اليوم، ٢٥ أبريل ٢٠٢٤.
» انظر الفيديو الخاص بعرض المشروع على شبكة اليوتيوب تحت اسم «أسوان مشرفانا كالعادة» يوم٢١ فبراير ٢٠٢٤.
» عبدالله صلاح، «إنتاج الورق من نفايات قصب السكر» مشروع بحثى فى أسوان.. طلاب جامعيون يعدون دراسة لاستغلال نفايات المحاصيل وتقليل الأضرار البيئية.. ويؤكدون: نسعى لتحقيق التكامل بين مصنعى كوم أمبو وإدفو.. إنتاج ١٠٥ آلاف طن، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٧ يوليو ٢٠٢٣.
» انظر على سبيل المثال تجربة الشركة المصرية للرخام والجرانيت بمحافظة بني سويف، قطاع مواد البناء، الموقع الالكتروني لمكتب الالتزام البيئي والتنمية المستدامة باتحاد الصناعات المصرية. تاريخ الزيارة: ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤.
» «قرية فارس» فى أسوان تتجمل بالمشروعات الخضراء الذكية.. وتستعد لتشغيل مشروعات حياة كريمة بحضور رئيس الوزراء.. حزمة من الخدمات تساعد ١٧ ألف نسمة، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٩ يناير ٢٠٢٤.
» «فارس».. أفضل قرية صديقة للبيئة فى أسوان، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٩ نوفمبر ٢٠٢٤.
» رئيس جامعة أسوان : إفتتاح نادي ريادة الأعمال ومسابقة الإبتكار، موقع كلية تكنولوجيا المصايد والأسماك بجامعة أسوان، ٢٢ يونيو ٢٠٢٠.
» عبدالله مشالي، في مسابقة شباب أسوان يبتكر.. ٥٢٠ مشروعا ابتكاريا ولجنة للفرز والتقييم، الوطن، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠.
» عبدالله صلاح، صلاح المسن، «الأعلى للجامعات» يختار أسوان أفضل جامعة ابتكارية فى إقليم جنوب الصعيد، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣.
» راضي عدلي وحاتم فرغلي، تصور مقترح لجامعة أسوان–جامعة ريادية في ضوء مُستجدات اقتصاد المعرفة، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، م٩١، ٩١٤، نوفمبر ٢٠٢١، ص ص ٣٩٢٥–٣٩٢٧.
» وزير الاتصالات يشهد إطلاق برنامج سلسلة معسكرات أسوان بمركز إبداع مصر الرقمية وتوقيع بروتوكول بين إيتيدا وشركة «بلاج أند بلاي»، المركز الإعلامي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤.
» الفائزون لعام ٢٠٢٢. محافظة أسوان، موقع المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، تاريخ الزيارة ٢ يناير ٢٠٢٥.
» صاحبا مشروع مندوبك سمارت لـ ———: تطبيق يوفر وقتا وجهدا للبقالين، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٤ فبراير ٢٠٢٣.
» هاجر رجب، «تنمية المشروعات الصغيرة» يدعم اسوان بـ ١,٩ مليار جنيه خلال ١٠ سنوات، موقع جريدة البورصة، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٤.
» الدليل الإحصائي لمحافظة أسوان، مرجع سابق.
» أماني سمير، مشاركة بارزة من «ابدأ» بالنسخة الـ٣ من الملتقى والمعرض الدولى للصناعة ٢٠٢٤.. استعراض أبرز مستجدات صندوق النيل للاستثمار الصناعى المباشر.. عرض تجربة المبادرة الوطنية فى تطوير مجمع الجنينة والشباك بمحافظة أسوان، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤.
» صلاح المسن، تفاصيل جهود الدولة في أسوان لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية، الموقع الالكتروني لليوم

السابع، ٢١ أبريل ٢٠٢٤. على سبيل المثال، شارك في الدورة التدريبية التي نظمتها الوحدة حول انشاء وإدارة وصيانة الوحدات الإنتاجية لاعادة تدوير مخلفات النخيل في أبريل ٢٠٢٤ أعضاء مجالس ادارات عدد من الجمعيات بأسوان منها جمعية شباب بلدنا بقرية حجازة وجمعية تنمية المجتمع بالملقطة بقرية ابو الريش بحرى وجمعية السيد سعيد لتنمية المجتمع بقرية سلوا قبلى وجمعية نجع عواض بقرية فطيرة.

» نطاق عمل مهمة استشارية لتقييم مشروع إحياء الحرف اليدوية بأسوان، مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، تاريخ الزيارة ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤.

» تفاصيل جهود الدولة في أسوان لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية، مرجع سابق.

» عبدالله صلاح، شهرة أسوان من المحلية للعالمية بسبب المشغولات اليدوية.. صور وفيديو، الموقع الالكتروني السابع، ٥ مايو ٢٠٢٤.

» وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تصدر تقريرًا حول أهم إنجازات مشروع الاستثمارات الزراعية المُستدامة بمحافظة المنيا خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى أكتوبر ٢٠٢٤، الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤

» بعد افتتاحه اليوم.. ٧ معلومات عن محور بديل خزان أسوان (صور)، المصري اليوم، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤.

» أحد محاور التنمية.. محور كلابشة بأسوان به ١٤ كوبري ونفقا بتكلفة مليار جنيه، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٨ أبريل ٢٠٢٤.

» خطة المواطن الاستثمارية، مرجع سابق.

» البدء في الجسات الأرضية للحل العاجل بشوارع عباس فريد والشونة بأسوان، الأهرام، ٩ أغسطس ٢٠٢٤.

» عبدالله صلاح، بتمويل ٩ ملايين فرنك..الوكالة السويسرية تدعم أسوان بمشروع تحسين المياه لـ٥٠ ألف نسمة، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤.

» استمرار تجاهل الحكومة حكم منع تلويث النيل يتسبب في كارثة صحية جديدة بأسوان؟، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٤.

» حياة كريمة بأسوان..قرب إنهاء التغطية الكاملة للصرف الصحي في كل منزل بالمحافظة، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٠ يناير ٢٠٢٥.

» تفاصيل عمل مشروع الطاقة الشمسية في بنبان بأسوان بسعة تصل إلى ١٤٦٥ ميجا وات، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٩ فبراير ٢٠٢٤.

» «أسوان بلد الطاقة».. فرحة الأهالى بافتتاح محطة أبيدوس للطاقة الشمسية، مرجع سابق.

» السيسي يقبل رأس الشاب مفجر قضية تلوث مصنع كيما بأسوان .. فيديو، موقع صدى البلد، ٢٨ يناير ٢٠١٧.

» وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تُعلن جهود تعزيز التحول الأخضر وتنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نوفي»، الموقع الالكتروني للوزارة، ٣ يناير ٢٠٢٥.

» بنك الطعام المصرى يوقع اتفاقية تعاون مع ثلاث جمعيات منتجة للتمور في صعيد مصر، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢.

» يونيسف مصر: بدء مرحلة جديدة لمبادرة (صحتنا في بيئتنا) لرفع الوعي البيئي لدى طلاب المدارس، موقع أخبار الأمم المتحدة، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤.

» عبدالله صلاح، المفوض السامى للأمم المتحدة لشئون اللاجئين يتفقد معبر قسطل بأسوان.. صور، الموقع الالكتروني لليوم السابع، ٢٨ مايو ٢٠٢٣.

فريق البحث التطوعي		
م	الإسم	الصفة
١	بسمة حسين محمد	مساعد الباحث
٢	إسراء ربيع عبد الله	باحث ميداني مركز أسوان
٣	هاجر أحمد إبراهيم	باحث ميداني مركز أسوان
٤	فاطمة حسين عبد الظاهر	باحث ميداني مركز أسوان
٥	هيثم محمد مراد	باحث ميداني مركز أسوان
٦	مصطفى محمد عبد العاطي	باحث ميداني مركز أسوان
٧	شيماء إبراهيم محمد	باحث ميداني مركز كوم امبو
٨	زينب جابر كمال	باحث ميداني مركز كوم امبو
٩	إبتسام غريب أحمد	باحث ميداني مركز كوم امبو
١٠	عبير محمود أحمد	باحث ميداني مركز كوم امبو
١١	نفيسة عبد القادر سيد	باحث ميداني مركز كوم امبو
١٢	ميار خلف سبت محمد	باحث ميداني مركز نصر النوبة
١٣	زمزم خالد خليل	باحث ميداني مركز نصر النوبة
١٤	فاطمة الزهراء شعبان أحمد	باحث ميداني مركز نصر النوبة
١٥	عبد الله منتصر أحمد	باحث ميداني مركز نصر النوبة
١٦	عبد الله الحسين عدلي	باحث ميداني مركز نصر النوبة
١٧	نبيل حمدان البربري	باحث ميداني مدينة أسوان
١٨	نجاة سيد عبد الله	باحث ميداني مدينة أسوان

بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

قام بالدعم الفني و المراجعة

- د. محمد ممدوح : رئيس قطاع الجمعيات الاهلية – مؤسسة مصر الخير
- أ.محمود كمال أبو الخير : مدير إدارة دعم شراكات المجتمع المدنى
- أ. زينب عبد المنعم عبده : مدير مشروع تمكين مستدام – مؤسسة مصر الخير
- أ. لؤى محمد : مسئول الحوكمة والتنمية المستدامة
- أ/ محمد العارف : المنسق الميدانى لمحافظتى الأقصر وأسوان

قام بتنفيذ الدراسة

الفريق الإستشارى

- د/ إسلام حلمي ريحان : استشاري التطوير المؤسسي
- د/ يوسف ورداني : استشاري التطوير المؤسسي

دراسة الوصف البيئي الاجتماعي الاقتصادي لمحافظة أسوان

بمنهجية البحث السريع بالمشاركة

محافظة أسوان ، جمهورية مصر العربية، مارس ٢٠٢٥

مشروع تعزيز أدوار المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة والعمـــــل المناخي

بالشراكة مع مصر الخير وبتمويل من الاتحاد الأوروبي

عنوان المقـر الرئيسي : 4 شارع الأهرام _ميدان النافورة _المقطم _ القاهـــرة

التليفونات : 0228452012 - 01285555253

رقم داخلي 349_510_441 الفاكس 0228452907 الخط الساخن 16140

البريد الإلكتروني ngo@mekeg.org الموقع الإلكتروني WWW.mekeg.org